اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات
Commission Electorale Nationale Indépendante
(CENI)
من أجل انتخابات شفافة وذات مصداقية
Pour des élections transparentes et crédibles

الجمهورية الإسلامية الموريتانية
شرف - إخاء - عدل
RÉPUBLIQUE ISLAMIQUE DE MAURITANIE
Honneur - Fraternité - Justice

تقرير عن الانتخابات الرئاسية

المنظمة يوم 29 يونيو 2024

(تطبيقا للمادة 29 من القانون النظامي رقم 2012-027 بتاريخ 12 إبريل 2021 ،المعدل)

سبتمبر 2024

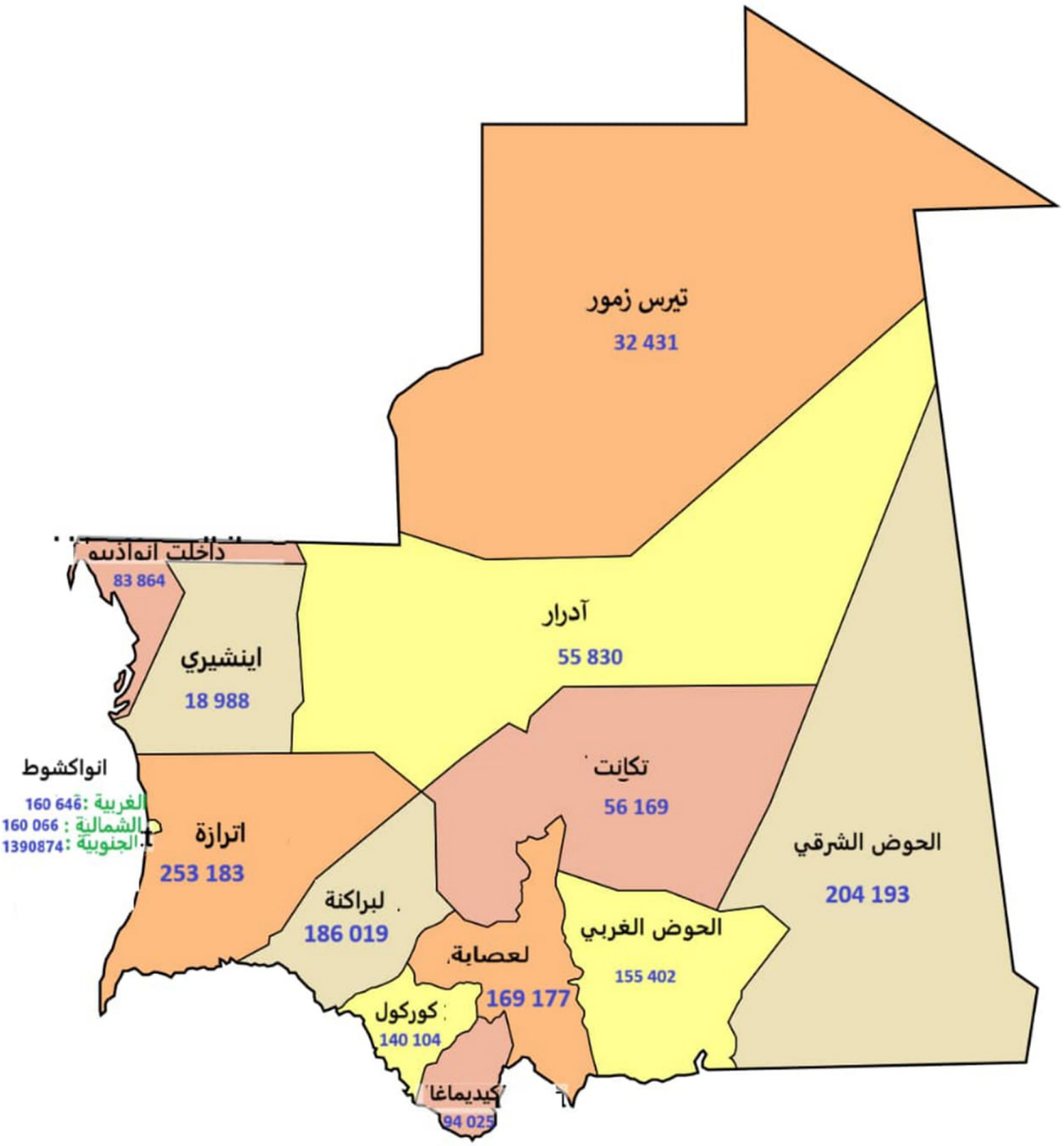

خريطة تبين توزيع المسجلين في اللائحة الانتخابية لسنة 2024 حسب الولايات

فهرست المحتويات

كلمة الرئيس 7
ملخص التقرير 10
مقدمة 16
الجزء الأول: أنشطة ما قبل الانتخابات 20
1.1 الإطار المؤسسي والقانوني 20
1.1.1 مراجعة الهيكل التنظيمي للجنة الانتخابية 20
2.1.1 الإطار القانوني 22
2.1 التشاور والتحضير للانتخابات الرئاسية 23
1.2.1 التشاور مع السلطات العليا 24
2.2.1 التشاور مع الأحزاب السياسية 25
3.2.1 التشاور مع ممثلي المترشحين 25
4.2.1 التشاور مع الشركاء الماليين والفنيين 26
5.2.1 التشاور مع السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية 27
6.2.1 التشاور مع منظمات المجتمع المدني 28
3.1 تحديد الجدول الزمني للانتخابات 28
4.1 اكتتاب عمال اللجنة الانتخابية 33
5.1 الأنشطة المرتبطة باللائحة الانتخابية 35
1.5.1 منهجية المراجعة الاستثنائية للائحة الانتخابية: المنظومة وقواعد التسجيل 35
2.5.1 التعبئة حول مراجعة اللائحة الانتخابية 37
6.1 إعداد اللائحة الانتخابية ومكاتب التصويت 37
1.6.1 إعداد اللائحة الانتخابية 37
2.6.1 نشر اللائحة الانتخابية 40
3.6.1 مكاتب التصويت 41
7.1 الترشحات 42
8.1 تحسين إنتاج ونوعية المطبوعات الانتخابية 42
9.1 المعدات الانتخابية واللوجستية 43
1.9.1 المعدات الانتخابية 43
2.9.1 تغليف ونقل المعدات والوثائق الانتخابية 47
10.1 تكوين العمال الانتخابيين وتعزيز قدراتهم 48
1.10.1 إنتاج أدلة العمل والوثائق الانتخابية 49
11.1 إدارة الحملة الانتخابية 52
12.1 منصة MyCENI، منظومة رقمية انتخابية محسنة: مكسب وطني هام 53
الجزء الثاني: الأنشطة الانتخابية 57

1.2سير عمليات التصويت 57
2.2 متابعة عمليات الفرز في وقتها الفعلي 57
3.2 نسبة المشاركة 59
4.2 مركزة النتائج 60
5.2 علان النتائج المؤقتة 60
الجزء الثالث: أنشطة ما بعد الانتخابات 63
1.3 الطعون الانتخابية 63
2.3 المراقبة الانتخابية 63
3.3 تقييم المسار الانتخابي 69
1.3.3 ورشات التقييم الداخلي 69
2.3.3 ورشة الحصيلة 70
4.3 أرشفة الوثائق الانتخابية على المستوى المركزي 71
الجزء الرابع: العمليات المشتركة 74
1.4 الاستراتيجية الإعلامية 74
1.1.4 الموقع والصفحات 75
2.1.4 المؤتمرات الصحفية 76
3.1.4 الشراكة مع المؤسسات الإعلامية التقليدية 76
4.1.4 الإعلام البديل 77
5.1.4 مركز الإعلام والمعلومات الانتخابية، 78
2.4أنشطة التربية على المواطنة والتوعية الانتخابية 78
1.2.4 أنشطة التربية على المواطنة 78
2.2.4 أنشطة التعبئة الانتخابية 79
3.4 أنشطة خلية تمكين المرأة وإدماجها 80
4.4 تأمين العملية الانتخابية 82
الجزء الخامس: تسيير الميزانية الانتخابية 84
1.5 إعداد الميزانية الانتخابية 84
2.5 مداخيل ونفقات الانتخابات 84
الجزء السادس: توصيات وخلاصة 90
1.6 التوصيات 90
2.6 الخلاصة 94

قائمة الصور والرسوم البيانية

الرسم رقم 1: الهيكل التنظيمي للجنة الانتخابية،

الصورة رقم 2 : لقاءات التشاور مع ممثلي المرشحين،

الصورة رقم 3: لقاءات التشاور مع الأحزاب السياسية،

الرسم رقم 4 : الجدول الزمني للانتخابات،

الرسم رقم 5 : توزيع عمال اللجنة الانتخابية،

الرسم رقم 6 : توزيع نتائج الإحصاء حسب الولايات،

الرسم رقم 7 : توزيع المسجلين في اللائحة الانتخابية حسب الجنس،

الرسم رقم 8 : توزيع المسجلين في اللائحة الانتخابية حسب الفئات العمرية،

الرسم رقم 9 : توزيع المسجلين حسب الجنس والفئة العمرية في مختلف الولايات،

الرسم رقم 10: خريطة المسجلين في الولايات،

الرسم رقم 11 : خريطة مكاتب التصويت وتوزيعها،

الرسم رقم 12: تطبيق تتبع مسارات نقل المعدات والوثائق الانتخابية،

الصورة رقم 13: مجموعة النصوص القانونية،

الصورة رقم 14: دليل عمليات التصويت،

الرسم رقم 15: توزيع أعضاء مكاتب التصويت،

الرسم رقم 16 : توزيع رؤساء مكاتب التصويت،

الرسم رقم 17 : بداية الفرز عبر منصة myceni ،

الرسم رقم 18 : نهاية الفرز عبر منصة myceni ،

الرسم رقم 19 : الولوج إلى منصة Electrun ،

الرسم رقم 20 : نتائج منصة Electrun

الرسم رقم 21 : نتائج مكتب التصويت رقم 5 في ثانوية تفرغ زينة،

الرسم رقم 22 : محضر مكتب التصويت رقم 5 في ثانوية تفرغ زينة،

الرسم رقم 23 : مقارنة بين نسبة التصويت في انتخابات 2019 و 2024 ،

الرسم رقم 24 : جدول حصيلة النتائج حسب كل مترشح،

الرسم رقم 25 : جدول حصيلة النتائج،

الرسم رقم 26 : عدد المسجلين والمصوتين، والبطاقات اللاغية، والبطاقات المحايدة،

الرسم رقم 27 : ورشة تكوين لصالح النساء الأعضاء في مكاتب التصويت،

الرسم رقم 28 : الموقع الإلكتروني للجنة الانتخابية،

الرسم رقم 29 : صفحة الفيسبوك الخاصة باللجنة الانتخابية،

الرسم ريم 30: المؤتمرات الصحفية للجنة الانتخابية،

الرسم رقم 31 : مركز الإعلام والمعلومات الانتخابية،

الرسم رقم 32 : ورشة تكوين منظمات المجتمع المدني،

الرسم رقم 33 : رسائل تحسيسية باللغات الوطنية،

الرسم رقم 34 : ورشة تكوين لصالح الصم والبكم،

كلمة الرئيس

اسمحوا لي، بادئ ذي بدء ، أن أعرب باسم لجنة التسيير، وباسم عمال اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، عن عظيم امتناننا، لكل اللواتي وكل الذين ساهموا في تنظيم الانتخابات الرئاسية.

لقد نجحت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، بفضل الله أولا، ثم بفضل جهودها المدعومة من شركائها في تنظيم الانتخابات الرئاسية التي جرت في بلادنا يوم 29 يونيو 2024 في مناخ سياسي واجتماعي سلمي وهادئ.

وبذلك تكون اللجنة قد حققت الهدف الذي وضعته لنفسها، وهو تنظيم انتخابات رئاسية، نيابية، جهوية، وبلدية شفافة، عادلة، وذات مصداقية، تعكس خيار الشعب الموريتاني، وتساهم، على نحو ملموس، في بناء وتعزيز مؤسسات ديمقراطية قوية وقابلة للبقاء.

وانسجاما مع هذا التوجه، وفي أفق هذا الاستحقاق الانتخابي، انخرطت اللجنة الانتخابية، منذ البداية، في مشاورات مكثفة مع الحكومة، ومع جميع شركائها الوطنيين والأجانب، في مسعى لخلق توافق شامل حول المسار الانتخابي، من شأنه أن يزيل المخاوف، ويبدد الشكوك، ويطمئن الفرقاء المتنافسين. وقد كان لتعاونهم الفعلي في تنظيم انتخابات رئاسية توافقية، شفافة، نزيهة، وذات مصداقية، دور كبير في إنجاح هذا الانتخابات الرئاسية، فلهم مني كامل الشكر والعرفان.

ومن أجل تعزيز الثقة المتبادلة بين الشركاء، اتخذت اللجنة الانتخابية، تدابير ملموسة لتحصين وثائقها الانتخابية، وخاصة بطاقات التصويت، من خلال استخدام تقنيات فنية دقيقة تجعلها في مأمن من التزوير. كما تم تزويد محاضر فرز الاصوات ومستخرجاتها برمز سري (QR code) يسمح بالتعرف على صحتها، ورقم تسلسلي للتأكد من مصدرها.

وفعلا، فقد ساهمت هذه التحديثات التكنولوجية في تبديد الشكوك، وفي إقناع الفرقاء المعنيين بحياد اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات التي وقفت، طوال المسار الانتخابي، على مسافة واحدة من جميع مرشحي الأطراف المعنية.

ولا يسعني أن أنهي هذه الكلمة دون أن أنوه بموقف الناخب الموريتاني الذي أظهر على الدوام اهتماما وطنيا كبيرا بتطوير الديمقراطية. وبفضل تعبئة الناخبين سجلت اللائحة الانتخابية، التي لا يمكن تنظيم أي انتخابات بدونها، زيادة تفوق

نسبتها 8 %، حيث ارتفع عدد الناخبين المسجلين من 1.786.346 في عام 2023 إلى 1.983.649، أي بزيادة 152.849 ناخبا جديدا.

وستواصل اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات جهودها بلا كلل من أجل الحفاظ على هذه المكاسب وإضافة لبنات جديدة، كلما أمكن ذلك، إلى هذا الصرح الديمقراطي الوطني.

وإلى فخامة السيد رئيس الجمهورية المنتخب، الذي أوجه له هذا التقرير، أتقدم بخالص التهانئ لجنابه الموقر، باسم اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، متمنيا له النجاح في مأموريته الجديدة.

حفظ الله تعالى الديمقراطية في موريتانيا موحدة، أخوية، وعادلة.

الداه ولد عبد الجليل

فخامة رئيس الجمهورية يستقبل أعضاء اللجنة بمناسبة تقديم تقريرها عن انتخابات 2023

فخامة رئيس الجمهورية يتسلم من رئيس اللجنة تقريره عن انتخابات سنة 2023

ملخص التقرير

نظمت اللجنة الانتخابية، بنجاح، الانتخابات الرئاسية يوم 29 يونيو 2024، طبقا لمتطلباتها القانونية وآجالها المحددة. ويعود هذا النجاح إلى التخطيط المحكم، والتعاون الوثيق مع الأطراف المعنية، وتطبيق الإجراءات المناسبة لتنظيم انتخابات شفافة وشاملة.

وسيتناول هذا التقرير الأنشطة المتعلقة بمختلف مراحل الانتخابات الرئاسية:

1. الجدول الزمني للانتخابات

يخضع هذا المسار الانتخابي لجدول زمني صارم كان محل نظر وموافقة من طرف السلطات الحكومية المعنية، والفاعلين السياسيين، وغيرهم من الشركاء الماليين، ضمن مقاربة شمولية تسعى لتشجيع بيئة سياسية توافقية سلمية وهادئة.

وكان للمشاورات التي تمت بين الفرقاء المعنيين حول هذا الجدول الزمني دور مهم في إعطائه صفة توافقية وقوة قانونية، جعلت الأطراف المعنية تلتزم، عن وعي، بتنفيذ أنشطته المقررة.

ولتطبيق هذا البرنامج اعتمدت اللجنة الانتخابية هيكلا تنظيميا جديدا يتناسب مع خصوصية الانتخابات الرئاسية، ويضمن اكتتاب عمال قادرين على أداء المهام المنوطة بهم، ويسمح للجنة الانتخابية بتنظيم انتخابات هادئة، توافقية، ومطمئنة لكافة الفرقاء.

2. الإطار القانوني

تعطي القوانين النافذة للجنة الانتخابية صلاحية تنظيم كافة الانتخابات بكل ما يعني ذلك من:

- إعداد اللائحة الانتخابية باعتبارها العمود الفقري لأي اقتراع،
- اكتتاب العمال الضروريين للقيام بالعملية الانتخابية، وإعطائهم تكوينا مهنيا يؤهلهم للقيام بعمليات فرز الأصوات، وتجميعها ومركزتها،
- تدقيق النتائج ونشرها بصفة مؤقتة، علما بأن إعلانها ونشرها بصفة نهائية من اختصاص المجلس الدستوري.

ولتسهيل تأدية المهام المنوطة بعمال اللجنة الانتخابية، تم إعداد ونشر دليل لعمليات التصويت، يشمل كل الإجراءات التي تضمن شفافية الانتخابات وسلامتها،

والسماح لممثلي المترشحين والمراقبين الانتخابيين والصحفيين المعتمدين بحضور عمليات فتح صناديق الاقتراع وفرز الأصوات ومركزة النتائج.

وتضمن الإجراءات المذكورة لممثلي المترشحين، على وجه الخصوص، تسجيل ملاحظاتهم وتظلماتهم في محاضر مكاتب التصويت، والطعن في النتائج المعلنة من طرف اللجنة الانتخابية، وتزويدهم بنسخ من مستخرجات المحاضر التي يتم إلصاقها فورا على باب مكتب التصويت، وتنشر تباعا على منصة MYCENI المعروفة لدى الجمهور.

ولتعزيز هذه الإجراءات القانونية، أعدت اللجنة الانتخابية منظومة رقمية فعالة تدقق على نحو شامل في سلامة محاضر التصويت، ومصدرها، ومدى انسجام محتوياتها، قبل أن تنشرها على المنصة الرقمية.

3. التشاور مع الشركاء الانتخابيين

في إطار تهيئة الظروف الملائمة لتنظيم انتخابات رئاسية شفافة وذات مصداقية، بادرت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات بعقد سلسلة من الاتصالات واللقاءات والاجتماعات مع شركائها في العملية الانتخابية، امتدت طيلة فترة ما قبل الانتخابات، وغطت جميع جوانبها.

وقد سمحت هذه الاتصالات للجنة الانتخابية بعقد لقاءات مع الوزير الأول في إطار تنسيق الأعمال الحكومية الهادفة إلى ضمان التحضير الجيد للانتخابات الرئاسية، ومع الوزير المكلف بالداخلية باعتباره حلقة الوصل بينها وبين الحكومة، ومع المجلس الدستوري باعتبار دوره المركزي في الانتخابات الرئاسية، ومع المترشحين أو ممثليهم، ومع السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية، وسلطة تنظيم الإشهار، ومنظمات المجتمع المدني.

وخلال هذه الاتصالات تناول الحديث، في كل مرة، الجدول الزمني للانتخابات، والأنشطة المتعلقة به، بالإضافة إلى تأمين المسار الانتخابي، ومراجعة اللائحة الانتخابية التي كانت موضوع المقرر رقم 0042 بتاريخ 24 يناير 2024، الصادر عن الوزير المكلف بالداخلية، والذي أنشأ لجنة للإشراف برئاسة نائب رئيس اللجنة الانتخابية، وعضوية القطاعات المعنية بالانتخابات الرئاسية 2024 (الوزارتين المكلفتين بالداخلية والعدل، والوكالة الوطنية لسجل السكان والوثائق المؤمنة)

وفيما يتعلق بالأحزاب السياسية، تركز الاهتمام على الجدول الزمني للانتخابات الرئاسية، والتقدم الحاصل في التدابير المتعلقة بتحضيرها، وتأجيل موعد الانتخابات الرئاسية من 22 مايو إلى 29 يونيو 2024، بسبب تزامنه مع عيد

الأضحى المبارك، وغياب الحجاج الذين يشكلون جزء هاما من الناخبين المحتملين.

وعلى إثر الإعلان عن اللائحة الرسمية للمترشحين، عقدت اللجنة الانتخابية عدة اجتماعات منتظمة مع ممثليهم، الأمر الذي سمح بخلق مناخ من الثقة وتعزيز الشعور بحيادية اللجنة الانتخابية.

وبموازاة ذلك، نظمت اللجنة الانتخابية عدة اجتماعات مع أهم شبكات المجتمع المدني بهدف تقديم الجدول الزمني للانتخابات، والبحث عن أفضل الطرق لإشراك المنظمات غير الحكومية في التعبئة، حول مختلف جوانب المسار الانتخابي.

وحرصا من اللجنة الانتخابية على عقد شراكات استراتيجية متنوعة، تم إجراء العديد من الاتصالات والمشاورات مع الشركاء الفنيين والماليين، والبحث عن تعاون عملي مثمر معهم، بهدف تحديد نوعية المساعدات التي يمكن لهم أن يقدموها في تنظيم الانتخابات الرئاسية.

ولهذا الغرض، عقدت اللجنة الانتخابية، بصورة ثنائية أو جماعية، لقاءات مع الشركاء التالية أسماؤهم:

- منسقية منظومة الأمم المتحدة في موريتانيا،
- الاتحاد الأوروبي،
- برنامج الأمم المتحدة للتنمية،
- الوكالة الامريكية للتنمية الدولية، ممثلة بالمنظمة الدولية للنظم الانتخابية، والمعهد الجمهوري الدولي.

وباختصار، يمكن القول إن التشاور الذي تم حول الانتخابات الرئاسية كان غنيا ومتنوعا في مجالاته المختلفة، وفي مردوديته المادية والمعنوية.

4. اللائحة الانتخابية

قامت اللجنة الانتخابية، لأول مرة منذ عام 2006، بإنجاز المراجعة الاستثنائية للائحة الانتخابية على أساس المقرر رقم 042 الصادر بتاريخ 24 يناير 2024 عن الوزير المكلف بالداخلية الذي سمح بتنفيذ هذا النشاط الهام. وقد مكنت هذه المراجعة من تسجيل ما مجموعه 1.939.342 ناخبا في اللائحة الانتخابية لسنة 2024، مقابل 1.786.448 ناخبا مسجلا في اللائحة الانتخابية لسنة 2023، بزيادة قدرها 152.894 ناخبا جديدا، أي بنسبة 8 %.

وتفوق هذه الزيادة التي تبلغ نسبتها 8 % مقارنة بسنة 2023، المعايير الدولية المتعلقة بمراجعة اللوائح الانتخابية التي تتراوح ما بين 4و5 %.

وعلى العكس من ذلك، سجل عدد مكاتب التصويت انخفاضا ملموسا بلغ 225 مكتب تصويت، منتقلا من 4728 في سنة 2023 إلى 4503 سنة 2024، على الرغم من إنشاء 152 مكتبا جديدا. وقد تطلب فتح هذه المكاتب اكتتاب 13.509 وكيلا انتخابيا.

وقد أقبل على مراكز الإحصاء، في إطار مراجعة اللائحة الانتخابية التي تطلب إنجازها اكتتاب 400 عداد، ما مجموعه 521.723 ناخبا، من بينهم 368.829 يريدون تغيير مكاتب تصويتهم، وهو ما يمثل نسبة 70%.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن اللجنة الانتخابية أولت عناية خاصة لمعايير اختيار رؤساء وأعضاء مكاتب التصويت تجنبا للنواقص المسجلة خلال انتخابات 2023.

5. الهيكل التنظيمي للجنة الانتخابية

اعتمدت اللجنة الانتخابية هيكلا تنظيميا جديدا، واكتتبت عمالها ونقلتهم إلى أماكن عملهم في الداخل والخارج. وقد استفاد هؤلاء العمال من تكوين أولي حول الإطار المؤسسي والقانوني الذي يحكم عمل اللجنة الانتخابية، كما تم تكوينهم على الإجراءات والعمليات الانتخابية.

6. تعزيز القدرات وتكوين العمال

نفذت اللجنة الانتخابية برنامجا منظما للتكوين يعتمد على إنتاج سلسلة من الوثائق الأساسية والأدلة التنظيمية التي تستجيب لحاجيات الأطراف المعنية. وتستهدف هذه الدعامات توضيح الإجراءات الانتخابية، وتوعية الفاعلين حول القواعد النافذة، وتعميق إدراكهم لمختلف جوانب المسار الانتخابي.

وقد استفاد من هذا التكوين ما مجموعه 14.484 وكيلا انتخابيا، موزعين على الفروع الجهوية والمحلية، وأعضاء مكاتب التصويت، واللجان الانتخابية الخارجية، والمنظمات غير الحكومية.

7. تأمين الوثائق الانتخابية

أولت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات اهتمامًا خاصًا لبطاقة التصويت اعترافًا بدورها المركزي في العملية الانتخابية، كوسيلة للتعبير الديمقراطي للمواطنين. وبناءً على ذلك، تم اتخاذ العديد من الإجراءات لضمان جودتها، وأصالتها وتأمين سلامتها، من خلال دمج الحبر وألياف الفلورسنت التي تتوهج تحت ضوء الأشعة فوق البنفسجية، والضفائر في الخلفية، والنصوص الصغيرة الدقيقة، لمنع التحايل على إعادة إنتاجها، بالإضافة إلى ظهور العلامات المائية بمختلف الألوان الفاتحة والداكنة عند تعرضها للضوء، مما يضمن أصالتها وإضفاء طابع مميز عليها.

وبالإضافة إلى ذلك، تم تزويد محاضر التصويت برمز سري QR ورقم تسلسلي خاص بكل مكتب تصويت، يتم التحقق من صحته وأصله بشكل منهجي بواسطة برنامج محدد، بين لحظة مسحه الضوئي ومزامنته على منMyCENI وتم توسيع هذه الإجراءات الأمنية لتشمل مستخرجات محاضر مكاتب التصويت.

8. نسبة المشاركة في التصويت

كانت مهمة نسبيا، على اعتبار أن قرابة 6 من كل 10 ناخبين شاركوا في التصويت خلال هذا الاقتراع، حيث بلغ عدد المصوتين 1.074.208 من أصل 1.939.342 مسجلا على اللائحة الوطنية، أي نسبة 55.39 %.

9. فرز الأصوات وإعلان النتائج

تمت عمليات الفرز على مستوى كافة مكاتب التصويت، ثم تلتها مباشرة عملية مركزة النتائج على مستوى المقاطعات، بحضور القاضي المنتدب من طرف المجلس الدستوري، وممثلي المترشحين الراغبين في ذلك، وأحيانا بحضور مراقبين انتخابيين.

وتم تجميع نتائج التصويت، على المستوى المركزى، وإعلانها في أقل من 48 ساعة المحددة في القانون، وذلك بفضل التكوين الجيد للعمال الانتخابيين، والتنظيم المحكم لعمليات الفرز، وبفضل تطبيق ELECTRUN RESULTAT .

وفي هذا الإطار، أكدت شهادات العديد من المراقبين الوطنيين والدوليين، وخاصة مراقبو الاتحاد الإفريقي ومنظمة الفرانكفونية الدولية أن اللجنة الانتخابية أحرزت تقدما هاما في مجال تنظيم الانتخابات.

10 النزاعات والطعون الانتخابية

لم تسجل في الآجال القانونية المحددة، أية طعون ضد النتائج المؤقتة للانتخابات الرئاسية المعلنة من طرف اللجنة الانتخابية بموجب مداولتها رقم 019 بتاريخ فاتح يوليو 2024 والمؤكدة دون تغيير من طرف المجلس الدستوري.

11 أنشطة ما بعد الانتخابات

نظمت اللجنة الانتخابية ورشات تقييم داخلي، وأخرى بالتعاون مع شركائها. وقد سمحت هذه الورشات بتحليل مجريات العملية الانتخابية، والتعرف على نقاط القوة وأوجه النقص التي تحتاج إلى تحسين، وتبادل الدروس المستخلصة من طرف الفاعلين المعنيين.

وسيتم التطرق إلى التوصيات الصادرة عن هذه الورشات في الجزء السادس من هذا التقرير.

12 كلفة العملية الانتخابية

تجدر الإشارة إلى أن تنظيم الانتخابات الرئاسية كلف مبلغا إجماليا قدره خمسمائة وثلاثة وثلاثون مليونا وخمسمائة وثلاثة وثمانون ألفا وتسعمائة وأربعون (533.583.940) أوقية جديدة، من بينها واحد وستون مليونا وخمسمائة وثلاثة وثمانون ألفا، وتسعمائة وأربعون (61.583.940) أوقية جديدة ما تزال تنتظر التسديد من طرف الحكومة التي وجهت إليها رسالة بهذا الخصوص.

كما تجدر الإشارة أيضا إلى أن اللجنة الانتخابية وقعت اتفاقية تمويل، بقيمة ثلاثة ملايين دولار أمريكي (3.000.000 د)، مع شركائها الماليين والفنيين مخصصة لتمويل بعض الأنشطة الانتخابية الخاصة التي تدخل في إطار اهتمامات هذه المؤسسة الدولية. ولم يستهلك حتى الآن من هذا الغلاف المالي سوى 1.092.000 دولار.

مقدمة

لم يقتصر مفعول التوافق السياسي الناتج عن الاتفاق الموقع يوم 26 سبتمبر 2022 بين الحكومة والأحزاب السياسية على الانتخابات التشريعية والجهوية والبلدية لسنة 2023، بل امتد أبعد من ذلك ليساهم في تيسير تحضير وتنظيم الانتخابات الرئاسية التي تميزت بمناخها الهادئ وطابعها المسؤول.

واستجابة لتطلعات الفاعلين، وخاصة السياسيين منهم، ورغبة في القيام بالدور المنوط بها، ومن أجل إدخال تحسينات جوهرية على المسار الانتخابي، أخذت اللجنة بعين الاعتبار جوانب مهمة من التوصيات الواردة في تقريرها عن انتخابات مايو 2023 الموجه إلى رئيس الجمهورية .

ويتمثل الهدف المنشود من وراء ذلك في كسب الثقة وإزالة الشكوك المحتملة لدى المتدخلين الرئيسيين في تحضير الانتخابات (، الحكومة، والمترشحون، والشركاء الفنيون والماليون، ومنظمات المجتمع المدني) من خلال التشاور الدائم معهم وإشراكهم الفعلي في اتخاذ القرارات الكبرى المتعلقة بالانتخابات الرئاسية.

وقد مكنت الأنشطة المنظمة منذ بداية هذا الاقتراع الرئاسي، وعلى امتداد مراحله المختلفة، ليس فقط من إنجاح الاعمال التحضيرية، بل كذلك من إنجاح عمليات التصويت يوم الاقتراع. ومما ساعد في ذلك، إلى حد كبير، تحييد العوامل الخارجية التي تزيد عادة من صعوبة تسيير العمليات الانتخابية.

وفي محيط وطني جد ملائم، ساهمت عوامل داخلية من قبيل شفافية العمليات الانتخابية، وشموليتها، وموثوقيتها، والتحسينات العديدة التي أدخلت عليها في تسهيل مهمة اللجنة الانتخابية، وطمأنة الرأي العام، وإقناع الفاعلين السياسيين، والمرشحين، والناخبين بأهمية المشاركة في هذا الاستحقاق الرئاسي.

وكان للتوافق العام الذي رافق التحضير للانتخابات الرئاسية دور كبير في تخصيص الموارد المالية والبشرية واللوجستية اللازمة لتنظيمها، الأمر الذي مكن من إنجاز الكثير من الأنشطة الانتخابية، نذكر منها على وجه الخصوص:

- اعتماد جدول زمني للانتخابات يتضمن تفاصيل الأنشطة المقررة في مختلف مراحل المسار الانتخابي، وتواريخ إنجازها، طبقا للترتيبات القانونية والتنظيمية النافذة،
- المصادقة على الهيكل التنظيمي للجنة الانتخابية، واكتتاب عمالها، وتكوينهم وفق خطة تستجيب للمعايير المهنية اللازمة،
- قيام اللجنة الانتخابية، لأول مرة، بإنجاز مراجعة استثنائية للائحة الانتخابية 2023، في مدة 45 يوما، بالاعتماد على مواردها الخاصة،

مستخدمة في ذلك برمجيات رقمية متطورة، سمحت بتحسين الأساليب الفنية المستخدمة حتى الآن.

- مساهمة منظمات المجتمع المدني في جهود التعبئة الرامية إلى زيادة فهم الناخبين للإجراءات الانتخابية،
- تنفيذ خطة تكوين مكثف لصالح عمال اللجنة الانتخابية، بمختلف مستوياتهم، في الإدارة المركزية، وفروع اللجنة في الداخل والخارج، ورؤساء وأعضاء مكاتب التصويت، من أجل تزويدهم بالمهارات التي تمكنهم من أداء المهام المنوطة بهم على الوجه المطلوب،
- إرسال العديد من بعثات الدعم والتأطير إلى جميع الولايات، برئاسة أعضاء لجنة التسيير وعضوية أطر من الإدارة المركزية: الأولى بمناسبة تنصيب فروع اللجنة الانتخابية (إبريل 2024)، والثانية بمناسبة اكتتاب رؤساء وأعضاء مكاتب التصويت (مايو 2024)، والثالثة بمناسبة يوم الاقتراع (يونيو 2024)،
- إرسال المعدات والوثائق الانتخابية في الوقت المناسب، بعد فرزها وتجميعها على شكل طرود ودفاتر موزعة على مكاتب التصويت، وتفعيل تطبيق معلوماتي يسمح بمتابعة مسارات إرسالها واستقبالها والتأكد من كفايتها كما ونوعا، ووصولها إلى وجهتها الصحيحة،
- التحسينات المشهودة في عمليات فرز الأصوات وإعلان النتائج المؤقتة في وقت قياسي، كانت بفضل الإجراءات المتخذة من طرف اللجنة على جميع الأصعدة،

وعلى إثر الانتخابات الرئاسية الأخيرة، نظمت اللجنة ورشات تقييم داخلي لأدائها في الانتخابات الرئاسية، وورشة حصيلة عامة بالتعاون مع شركائها في العملية الانتخابية، وذلك بهف إعداد حصيلة للأنشطة التي نفذتها مختلف فروع اللجنة الانتخابية.

وقد كانت هذه الورشات مناسبة لتسليط الضوء على النواقص الملاحظة، والاختلالات المسجلة، والصعوبات التي ظهرت خلال سير العملية الانتخابية بمختلف مراحلها.

وفي النهاية، قدمت توصيات ومقترحات أساسية بهدف تلافي الأخطاء والنواقص، والتغلب على الصعوبات، وصولا إلى تعزيز أداء اللجنة الانتخابية في النواحي الإدارية، والمالية، والتقنية واللوجستية.

وبناء على ما سبق، تم إعداد هذا التقرير طبقا لترتيبات المادة 29 من القانون النظامي رقم 027 - 2012 الصادر بتاريخ 12 إبريل 2012، المعدل بالقانون

النظـامي رقـم 005ـ 2018 بتـاريخ 12 فبرايـر 2018، الـذي يـنص علـى أن " اللجنـة الانتخابيـة توجـه إلـى رئـيس الجمهوريـة تقريـرا مفصـلا يتضـمن حصـيلة نشـاطها، وملاحظاتهـا حـول سـير العمليـات الانتخابيـة، وتوصـياتها واقتراحاتهـا التـي تراها مناسبة في هذا الصدد".

وسيتضمن هذا التقرير، إلى جانب مقدمته وملحقاته، ستة أجزاء:

الجزء الأول: أنشطة ما قبل الانتخابات،

الجزء الثاني: الأنشطة الانتخابية،

الجزء الثالث: أنشطة ما بعد الانتخابات،

الجزء الرابع: الأنشطة المشتركة،

الجزء الخامس: تسيير ميزانية الانتخابات،

الجزء السادس: توصيات وخلاصة.

الجزء الأول: أنشطة ما قبل الانتخابات

1.1 الإطار المؤسسي والقانوني

2.1 التشاور والتحضير للانتخابات الرئاسية،

3.1 تحديد الجدول الزمني للانتخابات،

4.1 اكتتاب عمال اللجنة الانتخابية

5.1 الأنشطة المتعلقة بمراجعة اللائحة الانتخابية.

6.1 إعداد اللائحة الانتخابية،

7.1 الترشحات

8.1 تحسين إنتاج ونوعية الوثائق الانتخابية،

9.1 المعدات الانتخابية واللوجستية،

10.1 تكوين العمال،

11.1 إدارة الحملة الانتخابية

12.1 ـ منظومة معلوماتية انتخابية متطورة: مكسب وطني كبير.

الجزء الأول: أنشطة ما قبل الانتخابات

يخصص هذا الجزء لأنشطة ما قبل الانتخابات، وفي مقدمتها الإطار المؤسسي والقانوني، والتشاور مع شركاء العملية الانتخابية، وتنفيذ الجدول الزمني للانتخابات، واكتتاب العمال، والأنشطة المرتبطة بمراجعة اللائحة الانتخابية، وإعداد اللائحة الانتخابية، والترشحات، وتحسين إنتاج الوثائق الانتخابية، والمعدات الانتخابية واللوجستية، وتكوين العمال، وإدارة الحملة الانتخابية، والمنظومة الرقمية

1.1 الإطار المؤسسي والقانوني

قامت هيئة تسيير اللجنة الانتخابية، على ضوء الدروس المستخلصة من الانتخابات التشريعية والجهوية والبلدية الأخيرة، بإعادة النظر في الهيكل التنظيمي لإدارتها الانتخابية، سعيا لتلبية متطلبات الانتخابات الرئاسية لعام 2024 بشكل أفضل.

1.1.1 مراجعة الهيكل التنظيمي للجنة الانتخابية

وفي هذا الإطار، صادقت لجنة التسيير على مداولات تتضمن التنصيب الفعلي لهياكلها الإدارية المختلفة:

- **فعلى مستوى لجنة التسيير**: تم تعيين رؤساء وأعضاء الغرفة القانونية والغرفة الفنية بموجب المداولة رقم 37 بتاريخ 2 نوفمبر 2024، طبقا لترتيبات القانون رقم 027-2012 الصادر بتاريخ 12 إبريل 2012، المعدل المنشئ للجنة الانتخابية،

- **وعلى مستوى الإدارة المركزية**: تمت إعادة النظر في الهيكل التنظيمي بموجب المداولة رقم 001 بتاريخ 9 يناير 2024، بحيث يتم إدخال التعديلات التالية:
  - تقليص عدد الإدارات المركزية من (6) إلى (3)،
  - إنشاء (3) قطاعات بدلا من الإدارات التي تم إلغاؤها،
  - تقليص المصالح الفنية التابعة للإدارة المركزية،
  - إلغاء الأقسام الإدارية التي تم تحويل المسؤولين عنها إلى أطر للدعم، باستثناء من كان يعمل منهم في إدارة المعلوماتية، بسبب طابعها الخاص،

- إنشاء ثلاث (3) وحدات فنية متخصصة ثابتة على مستوى إدارة المعلوماتية والسجل الانتخابي (وحدة البيانات الكبرى، ووحدة أنظمة الاتصالات، ووحدة الأمن السيبراني).
- وإنشاء خلية للتمكين للمرأة.

❖ **على المستوى الجهوي والمحلي**

تم، بموجب المداولة رقم 008 بتاريخ 29 مارس 2024، إنشاء 15 لجنة جهوية في الولايات، و63 لجنة في المقاطعات، و26 لجنة في المراكز الإدارية.

❖ **على المستوى الخارجي:**

- تم إنشاء ثماني (8) لجان انتخابية خارجية في البلدان المعنية بالانتخابات الرئاسية 2024، طبقا للمقرر المشترك رقم 0369/ بتاريخ 3إبريل 2024 الصادر عن الوزيرين المكلفين بالخارجية والداخلية بشأن تحديد الدول المعنية بتصويت الموريتانيين في الخارج: فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية، قطر، الإمارات العربية المتحدة، والعربية السعودية، وكوت ديفوار، وغامبيا، وغينيا بيساو.

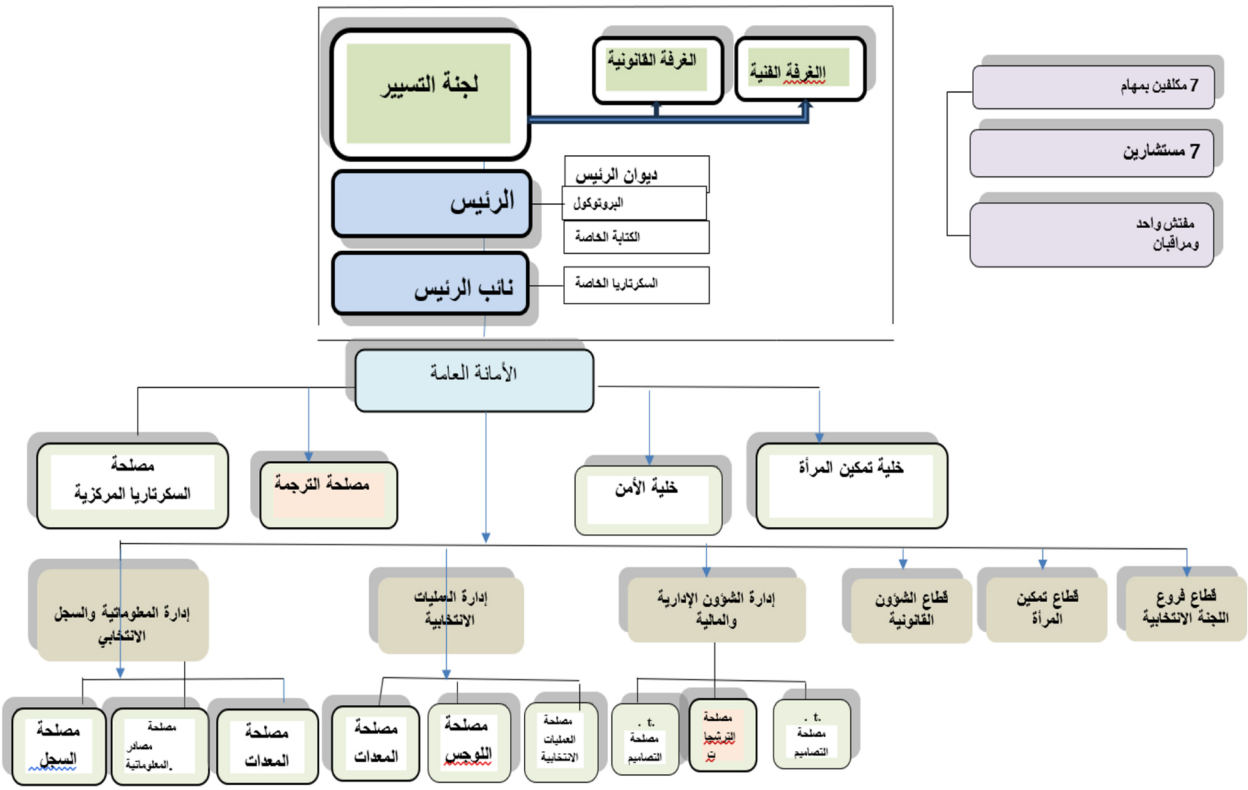

الرسم رقم 1 : الهيكل التنظيمي للجنة الانتخابية 2024

ملاحظة: تم تعزيز الإدارات التالية بعدة أقسام، مراعاة لطابعها الفني العملياتي، ويتعلق الأمر بما يلي:

- إدارة المعلوماتية والسجل الانتخابي التي أصيفت إليها ثلاث مصالح وستة أقسام (بواقع قسمين في كل مصلحة) وثلاث وحدات،
- إدارة الشؤون الإدارية والمالية التي أضيفت إليها ثلاث مصالح، وقسم مكلف بالصفقات،

2.1.1 الإطار القانوني

لم يشهد الإطار القانوني للانتخابات الرئاسية أي تغييرات بين عامي 2014 و2024، باستثناء ما يتعلق بإلغاء التصويت المنفرد للقوات المسلحة والأمن، وجعله في نفس يوم تصويت المدنيين.

وبالفعل، وبعد الاتفاق السياسي بين المرشحين للانتخابات الرئاسية لسنة 2019، أقرت الجمعية الوطنية القانون النظامي رقم 026 -2019 المؤرخ بـ 10 يونيو 2019، ليصبح تصويت القوات المسلحة وقوات الأمن في نفس يوم التصويت المدني، في حين أن هذا التصويت، كان إلى غاية هذا التاريخ، يتم في اليوم السابق ليوم الانتخابات طبقا لأحكام الأمر القانوني رقم 91-027 المؤرخ بـ 7 أكتوبر 1991 المتضمن القانون النظامي المتعلق بالانتخابات الرئاسية، المعدل.

وأدت النتائج المباشرة لهذا التعديل إلى إلغاء أحكام المرسوم رقم 150-2013 (مكرر) المؤرخ بـ 22 سبتمبر 2013، المتعلق بتحديد شروط التسجيل في اللائحة الانتخابية وتصويت أفراد القوات المسلحة وقوات الأمن.

ومع ذلك فإن الإطار القانوني للانتخابات، بمختلف نصوصه الحالية التي تنظم الأنشطة المتعلقة بالتحضير والتنظيم والإشراف على الاستحقاقات الانتخابية يحتاج من جهة إلى تحديث لسد فراغ، أو إزالة غموض، إن لم يكن عدم انسجام بين هذا النص أو ذاك، كما يحتاج من جهة أخري إلى مواكبة التكنولوجيا الجديدة التي أدخلتها اللجنة الانتخابية في منظومة تسيير العملية الانتخابية التي تتجه أكثر فأكثر إلى استخدام البرمجيات الرقمية المعاصرة.

وفيما يلي بعض الجوانب القانونية التي تحتاج إلى تعديل:

- يطرح التفاوت الكبير بين الآجال القانونية للطعون وشروط اللجوء إليها إشكالات عدة بالنسبة للشركاء الانتخابيين من حيث ملاءمتها لتنفيذ المهام المنوطة بها: فهي آجال مغلقة، ضيقة جدافي بعض النصوص، وواسعة جدا في بعضها الآخر، وأحيانا يمكن الطعن مباشرة أمام المستوى الأعلى في حالة استعجالية غير محددة المعالم، وأحيانا لا يجوز ذلك، لأن الطعون

الانتخابية في نظر بعض أهل الاختصاص لا تكون إلا ضد قرار متخذ من طرف اللجنة الانتخابية المركزية،

- في عام 2019 سمح تعديل قانوني للعسكريين بالتصويت يوم الاقتراع مع إخوانهم المدنيين، بعد أن كانوا يصوتون وحدهم في اليوم السابق له. غير أن هذا التعديل أجري بطريقة غير مكتملة، حيث تم الاكتفاء بشطب الفقرة المتعلقة بتصويت العسكريين المنفرد من القانون الجديد، دون التنصيص على إلغائها. لكن هذا التعديل لم يقابله إجراء مماثل بالنسبة للانتخابات التشريعية والجهوية والبلدية، الأمر الذي كان بإمكانه أن يعطي لكل ذي مصلحة الحق في الطعن في صحة تصويت العسكريين في انتخابات 2023 الذي أجري خارج الفترة الزمنية المخصصة له قانونيا.
- بسبب تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تشكل اليوم أداة لا غنى عنها من أجل تسيير العمليات الانتخابية المعاصرة، لم تعد اللائحة الانتخابية عندنا، في واقع الامر، تنشر دفعة واحدة على شكل ملصقات في تواريخ يحددها القانون سلفا (30 يوما قبل الاقتراع في صيغتها المؤقتة و 20 يوما قبله في صيغتها النهائية)، بل أصبحت تنشر يوميا، حسب وتيرة تسجيل الناخبين، على المنصة الالكترونية (myceni) كما أن هذه اللائحة الانتخابية تتضمن بيانات شخصية للناخبين محمية بقانون سرية هذه البيانات، وهذا الموضوع يستحق النظر فيه لتحقيق الانسجام بين القوانين،
- تستخدم اللجنة الانتخابية أساليب تقنية دقيقة عند تصميم وطباعة الوثائق الانتخابية من أجل تأمينها وجعلها في منأى عن التزوير أو التلاعب. وينبغي أن تجد هذه الأساليب طريقها إلى القانون الانتخابي.

ومن أجل الشروع في هذه الإصلاحات، فإنه من الضروري تشكيل لجنة متعددة الاختصاصات للقيام بتدقيق النصوص القانونية المنظمة لعمل اللجنة الانتخابية، على ضوء التوصيات المقدمة في أطار ورشة الحصيلة، وإعداد خطة عمل من أجل توحيد شتات النصوص القانونية المنظمة لتسيير مختلف الإدارات العمومية المعنية بتنظيم الانتخابات، بهدف جمعها في مدونة انتخابية واحدة.

2.1 التشاور والتحضير للانتخابات الرئاسية

في إطار تحضير الظروف الملائمة لتنظيم انتخابات رئاسية شفافة وذات مصداقية، بادرت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات بعقد سلسلة من

الاتصالات واللقاءات والاجتماعات مع شركائها في العملية الانتخابية، امتدت طيلة فترة ما قبل الانتخابات، وغطت جميع جوانبها.
وهكذا أجرت اللجنة الانتخابية اتصالات ومشاورات مع الفاعلين والشركاء في العملية الانتخابية، وخاصة الإدارة الحكومية، والمجلس الدستوري، والمترشحين أو ممثليهم، والسلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية، وسلطة تنظيم الإشهار، ومنظمات المجتمع المدني.
كما أجرت، من جهة أخرى، اتصالات مع الشركاء الفنيين والماليين الدوليين، ومن بينهم برنامج الأمم المتحدة للتنمية، والاتحاد الأوروبي، والاتحاد الإفريقي، وسفارات الولايات المتحدة الأمريكية، وإسبانيا، وألمانيا، واليابان وبريطانيا العظمى.

1.2.1 التشاور مع السلطات العليا

تركزت المشاورات مع **الوزير الأول** حول التنسيق العام فيما يتعلق بالتحضير للانتخابات الرئاسية المنظمة في شهر يونيو 2024، وجدولها الزمني، والإجراءات التي يتعين اتخاذها من طرف مختلف الإدارات العمومية المعنية بها، من أجل ضمان احترام تنفيذ مكونات الجدول الزمني للانتخابات.

كما أجريت اتصالات منتظمة مع الوزارات المكلفة بالداخلية، والخارجية والمالية حيث تم إطلاع الجميع، كل فيما يخصه، على الجدول الزمني للانتخابات، وعلى المسائل التي تدخل في مجال اختصاصه، منفردا، أو بالاشتراك مع اللجنة الانتخابية،

وهكذا تناولت هذه الاتصالات:

- **مع الوزارة المكلفة بالداخلية**: مراجعة اللائحة الانتخابية، وتحديد المواصفات الفنية للمعدات والوثائق الانتخابية، وأمن المسار الانتخابي، بما في ذلك تأمين الوثائق والمعدات الانتخابية، داخل مقرات اللجنة وفروعها ومكاتب التصويت، وأثناء نقلها منها وإليها،
- **ومع وزارة المالية**: الجدول الزمني للانتخابات، وحجم الموارد المالية التي يتطلبها تنفيذه، وضرورة وضع الاعتمادات المالية المخصصة لهذا الاستحقاق الانتخابي في متناول اللجنة الانتخابية في الوقت المناسب،
- **ومع الوزارة المكلفة بالخارجية**: مساهمة الوزارة والبعثات الديبلوماسية التابعة لها في عملية المراجعة الاستثنائية للائحة الانتخابية، وفي تنظيم تصويت الموريتانيين المقيمين في الخارج. وقد سمحت هذه الاتصالات للجنة الانتخابية بالحصول على المقرر المشترك رقم 369 الصادر بتاريخ

30 إبريل 2024 من طرف الوزيرين المكلفين بالداخلية والخارجية بشأن تحديد لائحة الدول المعنية بتصويت الموريتانيين المقيمين في الخارج

- ❖ **ومع المجلس الدستوري:** تنسيق الأنشطة المشتركة واحترام الاختصاصات الدستورية للمجلس بشأن استقبال الترشحات والبت فيها، وإعداد اللائحة المؤقتة والنهائية للمترشحين، والمشاركة في لجان مركزة النتائج، وإعلانها، واستقبال الطعون الانتخابية والبت فيها

الرسم رقم 2 : اللجنة الانتخابية في مشاورات مع المجلس الدستوري

2.2.1 التشاور مع الأحزاب السياسية، تركز الاهتمام على الجدول الزمني للانتخابات الرئاسية، والتقدم الحاصل في التدابير المتعلقة بتحضيرها، وتأجيل موعد الانتخابات الرئاسية من 22 مايو إلى 29 يونيو 2024، بسبب تزامنه مع عيد الأضحى المبارك، وغياب الحجاج الذين يشكلون نسبة هامة من الناخبين المحتملين،

3.2.1 التشاور مع ممثلي المترشحين:

بدأ هذا التشاور، فور إعلان اللائحة النهائية للمترشحين، حيث عقدت اللجنة الانتخابية اجتماعات منتظمة مع المترشحين أو ممثليهم تناولت مسائل فنية ظرفية تتطلب حلولا عاجلة. وفي هذا الإطار، وجه هؤلاء الممثلون رسالة إلى اللجنة الانتخابية بتاريخ فاتح يونيو 2024، تضمنت مطالب ردت عليها اللجنة الانتخابية بما تمليه النصوص القانونية والإجراءات التنظيمية النافذة، وذلك في رسالة جوابية تحمل رقم 125 وتاريخ 3 يونيو 2024.

وقد مكنت هذه اللقاءات من وجود مساحة من التفاهم حول أهم القضايا الجوهرية التي تضمن مصداقية الانتخابات وشفافيتها، نذكر منها، من بين أمور أخرى:

- تعزيز إجراءات تأمين الوثائق الانتخابية لتشمل إلى جانب بطاقات التصويت، المحاضر، ومستخرجاتها)

- فتح مكاتب التصويت في الأماكن العمومية، وفي حالة تعذر ذلك، فتحها في أماكن خاصة باللجنة الانتخابية،
- توفير اللائحة الانتخابية للمترشحين من أجل تدقيقها والتأكد من سلامتها،
- أخذ الاعتراضات على أعضاء مكاتب التصويت بعين الاعتبار في حالة تقديمها من طرف ممثلي المترشحين.

الرسم رقم 3 : مشاورات مع الأحزاب السياسية

الرسم رقم 4: مشاورات مع المرشحين أ و ممثليهم.

4.2.1 التشاور مع الشركاء الماليين والفنيين:

تهتم اللجنة الانتخابية بعقد شراكات استراتيجية متنوعة مع شركائها الماليين والفنيين، والبحث عن تعاون عملي مثمر معهم، خاصة عند ما يتعلق الأمر بتطوير المسار الانتخابي. ولهذا الغرض، أجرت اللجنة العديد من الاتصالات والمشاورات مع الشركاء الفنيين والماليين، خلال عام 2024، نذكر منهم على وجه الخصوص:

أ) ـ **منسقيه منظومة الأمم المتحدة في موريتانيا:** التي تم التركيز، في لقاءات دورية معها، على التحضيرات الجارية لتنظيم الاستحقاق الانتخابي لسنة 2024،

ب) ـ **برنامج الأمم المتحدة للتنمية:** الذي أجرت معه اللجنة اتصالات منتظمة تتعلق بأنشطة خاصة تدخل في اهتمامات هذه المؤسسة الدولية

ج) ـ **الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية:** من خلال تجمع يضم المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية المتخصصة في مجال التكوين ودعم القدرات، والمعهد الجمهوري الدولي المتخصص في مجال مواكبة منظمات المجتمع المدني.

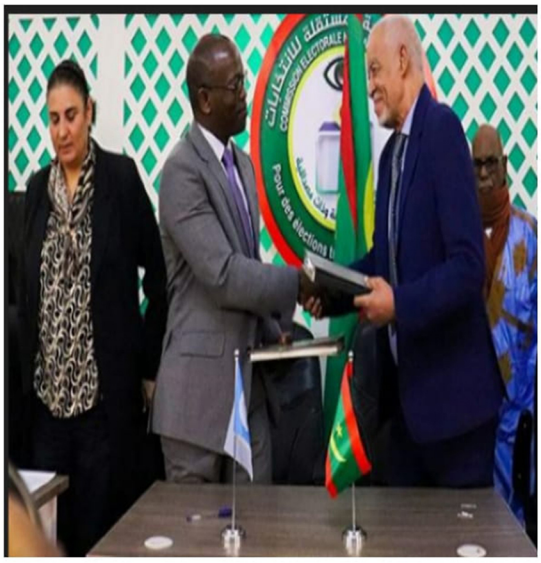

الرسم رقم 5: توقيع اتفاقية شراكة مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية ومع المنظمة الدولية للنظم الانتخابية

5.2.1 التشاور مع السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية

كما هي الحال سنة 2023، حرصت اللجنة الانتخابية على ربط علاقات تشاور وتعاون مع السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية من أجل تأمين التغطية الإعلامية للانتخابات الرئاسية بأفضل طريقة ممكنة، خاصة خلال مرحلة الحملة الانتخابية التي جرت على أساس قواعد الإنصاف والولوج المتساوي لكافة المترشحين إلى وسائل الإعلام العمومية.

وقد كان للإجراءات المشتركة، المتخذة في هذا المجال، باتفاق المؤسستين، أثر إيجابي على سير العمليات الانتخابية التي كانت محل تغطية شاملة من وسائل الإعلام العمومية والخاصة،

الرسم رقم 6: لقاء بين اللجنة الانتخابية والسلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية

6.2.1 التشاور مع منظمات المجتمع المدني

نظمت اللجنة الانتخابية عدة اجتماعات مع أهم شبكات المجتمع المدني بهدف تقديم الجدول الزمني للانتخابات، والبحث عن أفضل الطرق لإشراك المنظمات غير الحكومية في التعبئة حول مختلف جوانب المسار الانتخابي، وصولا إلى تنظيم انتخابات رئاسية حرة ونزيهة. وهذه المبادرات تبرهن على مدى التزام اللجنة الانتخابية بتعبئة منظمات المجتمع المدني تشجيعا لمشاركتها في مختلف مراحل المسار الانتخابي،

ويمكن القول، باختصار، إن التشاور الذي تم حول الانتخابات الرئاسية كان غنيا ومتنوعا في مجالاته المختلفة، الأمر الذي شجع المشاركة الشاملة في مختلف الأعمال التحضيرية لهذه الانتخابات الرئاسية، وخلق مناخا توافقيا هادئا، سمح لكل شريك بأن يتخذ، عن وعي وقناعة، الإجراءات التي تعنيه فيما يتعلق بالجدول الزمني للانتخابات.

3.1 تحديد الجدول الزمني للانتخابات

تحسبا للانتخابات الرئاسية 2024، وضعت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات جدولا زمنيا ملائما للانتخابات، تمت المصادقة عليه بموجب المداولة رقم 038 بتاريخ 16 ديسمبر 2023، وتعديله بالمداولة رقم 005 بتاريخ 24 يناير 2024. وبدأ تنفيذه تحت إشراف هياكلها المختصة بالتعاون الوثيق مع كافة الأطراف المعنية.

وقد تم إعداد هذا الجدول الزمني بصورة تراعي التسلسل الزمني للأنشطة، مع تحديد طبيعتها، والطرف أو الأطراف المسؤولة عن تنفيذها، وتاريخ تنفيذها. ويمكن تجميع الإجراءات التي يغطيها هذا الجدول في أقسام فرعية وفقًا لارتباطها أو تعاقبها في التنفيذ، وتتضمن تسعة (9) أجزاء أساسية على النحو التالي:

- أحكام مشتركة تتعلق بإنشاء الهياكل المركزية ومباشرة الأنشطة والمشاورات والاتصالات مع الأطراف المعنية وإطلاق العملية الانتخابية.
- مراجعة اللائحة الانتخابية وما يرتبط بها من أحكام قانونية وتنفيذية.
- الأحكام المتعلقة بالترشحات، بدء من مرسوم تحديد آجال تقديم الطلبات إلى حين نشر اللائحة النهائية للمترشحين؛
- المواد والوثائق والمطبوعات الانتخابية التي ينبغي اقتناؤها من الخارج أو إنتاجها محليا.
- افتتاح واختتام الحملة الانتخابية والرقابة عليها وضمان ولوج المترشحين المتساوي إلى وسائل الإعلام العمومية،

- مكاتب التصويت وتاريخ تعيين أعضائها وتكوينهم وتعيين ممثلي المرشحين للانتخابات في هذه المكاتب،
- تسلم المعدات والوثائق الانتخابية.
- إجراء عمليات التصويت والفرز ومركزة وإعلان النتائج المؤقتة وإحالتها إلى المجلس الدستوري للإعلان النهائي.
- إنهاء مهام الفروع الجهوية والمحلية، وعقد ورشات تقييمية بهدف إعداد تقرير النشاط التفصيلي حول الانتخابات والذي يجب تقديمه إلى رئيس الجمهورية في موعد أقصاه 30 سبتمبر 2024.

واستكمالا للفائدة، يقدم الجدول الزمني أدناه لمحة تفصيلية عن الانتخابات الرئاسية لعام 2024، بجميع مراحلها: ما قبل الانتخابات، وأثناءها ، وما بعدها.

اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات

الجدول الزمني للانتخابات الرئاسية 2024			
رقم	الأعمال المبرمجة	المسؤولون عن التنفيذ	تواريخ وآجال التنفيذ
أولا: أحكام تمهيدية			
1.1 وضع الهياكل الأعمال التحضيرية			
1	إعداد ميزانيات الانتخابات الرئاسية 2024	لجنة التسيير	شهر أكتوبر 2023
2	جرد وصيانة المعدات الانتخابية الموجودة	لجنة التسيير	منتصف أكتوبر وشهر نوفمبر 2023
3	إنشاء لجنة مكلفة بتحديد الإجراءات العملية لتقييم وتحليل البيانات المتاحة المتعلقة بالاشخاص بهدف اكتتاب ناجع للمصادر البشرية	لجنة التسيير	شهر دجنبر 2023
4	إعداد واعتماد خطة إبرام الصفقات المتعلقة بالانتخابات الرئاسية لعام 2024	لجنة التسيير	شهر دجنبر 2023
5	إعداد واعتماد خطة الاتصال للانتخابات الرئاسية 2024	لجنة التسيير	شهر دجنبر 2023
6	إعداد واعتماد خطة تكوين الموظفين	لجنة التسيير	شهر دجنبر 2023

7	وضع الإدارة المركزية (الهيكل التنظيمي)	لجنة التسيير	شهر يناير 2024
8	تحيين وإنتاج الوثائق الانتخابية (أدلة عمليات التصويت، مجموعات النصوص، أدلة الفروع الجهوية والمحلية، والمذكرات)	لجنة التسيير	شهر يناير 2024
2.1. التشاور والاتصالات مع الأطراف المعنية			
1	التواصل مع الحكومة	لجنة التسيير	دوريا
2	التواصل مع المجلس الدستوري	لجنة التسيير	دوريا
3	التواصل مع الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والإعلام (السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية) وسلطة تنظيم الإشهار	لجنة التسيير	دوريا
4	التواصل مع البعثات الدبلوماسية والشركاء الفنيين والماليين	لجنة التسيير	دوريا
ثانيا. مجريات المسار الانتخابي			
1.2 مراجعة استثنائية للائحة الانتخابية			
1	االمقرر الوزاري المتعلق بالمراجعة الاستثنائية للائحة الانتخابية	وزارة الداخلية	شهر يناير 2024 (مقرر رقم 042 بتاريخ 24 يناير 2024)
2	اكتتاب عمال فروع اللجنة الانتخابية في الداخل والخارج	لجنة التسيير	15 فبراير- 31 مارس2024
3	تكوين فروع اللجنة الانتخابية	لجنة التسيير	23- 27 مارس 2024
4	نقل عمال فروع اللجنة الانتخابية	لجنة التسيير	6 - إبريل 2024
5	انطلاق عملية مراجعة اللائحة الانتخابية	لجنة التسيير	8 إبريل 2024
6	اختتام عملية مراجعة اللائحة الانتخابية	لجنة التسيير	30 مايو 2024
7	نشر اللوائح الانتخابية المؤقتة	لجنة التسيير	1 يونيو 2024
8	التظلمات و الطعون	من له الحق	1 - 8 يونيو 2024
9	نشر وإلصاق اللوائح الانتخابية النهائية	لجنة التسيير	8 يونيو 2024

2.2. اقتناء وإرسال المعدات الانتخابية (المرحلة الأولى)			
1	اقتناء و إرسال المعدات الانتخابية اللازمة (الحبر اللاصق، والحقائب، والسترات، والأختام، والمصابيح، وما إلى ذلك) انظر خطة إبرام الصفقات	لجنة التسيير	قبل 12 مايو 2024
3.2. الترتيبات المتعلقة بالترشحات			
1	استدعاء هيئة الناخبين	رئيس الجمهورية	قبل 30 أبريل 2024
2	إعلانات الترشحات	المترشحون/ المجلس الدستوري	قبل 15 مايو 2024
3	التحقق من صحة إعلان الترشحات وإعلان اللائحة المؤقتة للمترشحين	المجلس الدستوري	قبل 16 مايو 2024
4	الشكاوي المحتملة ضد اللائحة المؤقتة للمترشحين	المترشحون/ المجلس الدستوري	18 مايو 2024
5	إعلان ونشر اللائحة النهائية للمترشحين	المجلس الدستوري	قبل 30 مايو 2024
6	إحالة اللائحة النهائية للمترشحين إلى اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات	المجلس الدستوري	30 مايو 2024
4.2 المطبوعات الانتخابية وبطاقات التصويت			
1	إعداد وإنتاج الوثائق الانتخابية (اللوائح الانتخابية وبطاقات الناخبين حسب مكاتب التصويت)	لجنة التسيير	انطلاقا من فاتح يونيو 2024
2	إعداد واقتناء بطاقات التصويت والمطبوعات الانتخابية الأخرى (المحاضر، مستخرجات المحاضر، أوراق العد) حسب الصفقة المبرمة بهذا الخصوص	لجنة التسيير	ابتداء من 1 يونيو 2024
3	توزيع بطاقات الناخبين	لجنة التسيير	ابتداء من 5 يونيو 2024
5.2 تحديد مكاتب التصويت ومواقعها			
1	تحديد مكاتب التصويت ومواقعها	لجنة التسيير	ابتداء من 1 يونيو 2024
2	تعيين رؤساء وأعضاء مكاتب التصويت	لجنة التسيير	5 يونيو 2024 كحد أقصى
3	تكوين رؤساء وأعضاء مكاتب التصويت (انظر خطة التكوين)	لجنة التسيير	ابتداء من 10 يونيو 2024
4	إبلاغ اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات بأسماء ممثلي المترشحين في مكاتب التصويت	وكلاء المترشحين / الفروع الجهوية والمحلية	قبل 19 يونيو 2024
6.2 الحملة الانتخابية			
1	افتتاح الحملة الانتخابية	الفاعلين السياسيين	14يونيو 2024 الساعة 0

2	مراقبة الحملات الانتخابية	لجنة التسيير / الإدارة	14- 27 يونيو 2024 عند منتصف الليل
3	انفاذ المترشحين المتساوي إلى وسائل الإعلام العمومية	لجنة التسيير و السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية	خلال الحملة الانتخابية
4	اختتام الحملة الانتخابية	لجنة التسيير/ الإدارة/ الأطراف المعنية	27 يونيو 2024 عند منتصف الليل
7.2 إرسال المعدات الانتخابية (المرحلة الثانية)			
1	إرسال وتسليم المعدات الانتخابية(بطاقات التصويت، المحاضر، مستخرجات المحاضر، وأوراق العد)	لجنة التسيير	ابتداء من 17 يونيو 2024
8.2 تنصيب أعضاء مكاتب التصويت			
1	نقل وتنصيب أعضاء مكاتب التصويت	لجنة التسيير /إدارة العمليت	ابتداء من 27 يونيو 2024
ثالثا. سير عمليات التصويت			
1.3 الشوط الأول من الانتخابات الرئاسية			
1	يوم الإقتراع	لجنة التسيير/ إدارة الفروع	السبت 29 يونيو 2024
2	فرز الأصوات ومركزة ومعالجة النتائج	مكاتب التصويت واللجان الانتخابية المقاطعية	الإثنين 1يوليو2024 عند منتصف الليل على أبعد تقدير
3	إعلان النتائج المؤقتة للشوط الأول وإحالتها إلى المجلس الدستوري	لجنة التسيير	2يوليو 2024
4	الطعون والنزاعات الانتخابية	المجلس الدستوري/ المترشحون	بعد النتائج المؤقتة للشوط الأول
5	إعلان النتائج (في حالة شوط ثان)	المجلس الدستوري	5 يوليو 2024
6	إعلان النتائج النهائية (في حالة الأغلبية المطلقة في الشوط الأولى)	المجلس الدستوري	9 يوليو2024 على ابعد تقدير
2.3 الشوط الثاني من الانتخابات الرئاسية			
1	إعداد المعدات الانتخابية للشوط الثاني	لجنة التسيير	ابتداء من 04 يوليو 2024
2	يوم الإقتراع	لجنة التسيير	السبت 13 يوليو 2024
3	فرز الأصوات ومركزة ومعالجة النتائج	اللجان المحلية /مكاتب التصويت	14 يوليو 2024 عند منتصف الليل على أقصى تقدير
4	إعلان النتائج المؤقتة للشوط الثاني	لجنة التسيير	15/07/2024

5	الطعون والنزاعات الانتخابية	المجلس الدستوري	بعد إعلان النتائج المؤقتة للشوط الثاني
6	إعلان النتائج النهائية للشوط الثاني	المجلس الدستوري	ابتداء من 18 يوليو2024
رابعا. انتهاء مهام الفروع الجهوية والمحلية، تقييم المسار الانتخابي وإعداد التقارير			
1	انتهاء مهمة الفروع الجهوية والمحلية (في حالة حصول أغلبية في الشوط الاول)	لجنة التسيير	ابتداء من 15 يوليو 2024
2	انتهاء مهمة الفروع الجهوية والمحلية (في حالة شوط ثان)	لجنة التسيير	ابتداء من 31 يوليو 2024
3	تقييم مسار ونتائج الانتخابات الرئاسية	لجنة التسيير	خلال شهر أغسطس 2024
4	إعداد التقرير التفصيلي المتعلق بالانتخابات الرئاسية	لجنة التسيير	بعد 3 أشهر من الإعلان النهائي للنتائج وأي طعون محتملة.
5	إغلاق عملية الانتخابات الرئاسية	لجنة التسيير	بعد تقديم تقرير عن الانتخابات الرئاسية

4.1 اكتتاب عمال اللجنة الانتخابية

1.4.1 على مستوى الإدارة المركزية

تم بموجب المداولة رقم 004 بتاريخ 23 نوفمبر 2023، تعيين أعضاء طاقم الإدارة المركزية بحيث يضم: 7 مكلفين بمهام، 7 مستشارين فنيين، 3 رؤساء أقسام، 1 رئيس وحدة تمكين المرأة، 1 مفتش و 2 مراقبين، 5 مديرين مركزيين (مدير الديوان، مدير المعلوماتية والسجل الانتخابي، المدير الإداري والمالي، مدير العمليات الانتخابية، مدير التشريفات)، 6خبراء فنيين، 8 رؤساء مصالح، ملحقين، أطر الدعم، وكلاء إداريين وفنيين، عمال أمن، سائقون وبوابون.

2.4.1 على المستوى الجهوي والمحلي

تم، بموجب المداولة رقم 008 بتاريخ 29 مارس 2024، إنشاء 15 لجنة جهوية في الولايات، و63 لجنة في المقاطعات، و26 لجنة في المراكز الإدارية. ويبلغ إجمالي عدد موظفي فروع اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات 447 وكيلًا، منهم 104 رئيسًا و343 عضوًا في الفروع الجهوية والمحلية.

3.4.1 على المستوى الخارجي:

تم إنشاء ثماني (8) لجان انتخابية خارجية في البلدان المعنية بالانتخابات الرئاسية 2024، طبقا للمقرر المشترك رقم 0369/ بتاريخ 3إبريل 2024 الصادر عن

الوزيرين المكلفين بالخارجية والداخلية. ويبلغ إجمالي عدد أعضاء هذه اللجان 53 طبقا لمداولة اللجنة الانتخابية رقم 15 بتاريخ 23 إبريل 2024،

4.4.1 ومن أجل المراجعة الاستثنائية للائحة الانتخابية:

تم اكتتاب 400 عداد، تلقوا تدريبا مناسبا يؤهلهم للقيام بالمهام المنوطة بهم.

5.4.1 اكتتاب أعضاء مكاتب التصويت

تقدم المقترحات المتعلقة باكتتاب رؤساء وأعضاء مكاتب التصويت من قبل اللجان المحلية، تحت إشراف مباشر، ولأول مرة، من أعضاء لجنة التسيير الذين تم إيفادهم لهذ ا الغرض، مصحوبين بأطر من الإدارة المركزية.

ويتم الاختيار الأولي من قبل هذه اللجان، وفقا لمعايير محددة مسبقا، وبالتشاور الوثيق مع السلطة الإدارية الجهوية، بهدف تزويد اللجان المحلية بقائمة الموظفين العموميين الذين يتوفرون على المؤهلات اللازمة للقيام بهذه المهمة. كما يتم إعداد لائحة إضافية لتعويض المتخلفين من أعضاء مكتب التصويت في يوم الاقتراع.

ثم تحال لوائح المرشحين لرؤساء وأعضاء مكاتب التصويت ومن يحل محلهم في حالة الغياب، إلى لجنة التسيير، بعد المصادقة عليها من قبل بعثات لجنة التسيير، ومركزتها على مستوى إدارة العمليات الانتخابية.

وقد أعطيت عناية خاصة هذه المرة لاختيار رؤساء وأعضاء مكاتب التصويت لتفادي النواقص المسجلة في انتخابات 2023، حيث تم اختيار معظمهم من بين الموظفين العموميين الذين يتوفرون على المؤهلات اللازمة للقيام بهذه المهمة.

وفي النهاية، اعتمدت لجنة التسيير، بموجب مداولتها رقم 16 بتاريخ 19 يونيو 2024 ، لائحة رؤساء وأعضاء مكاتب التصويت البالغ عددهم 13.509، وتم توزيعهم على مكاتب التصويت البالغ عددها 4503 في عموم البلاد، دون أن تتلقي أي طعن من طرف المرشحين أو مديري حملاتهم.

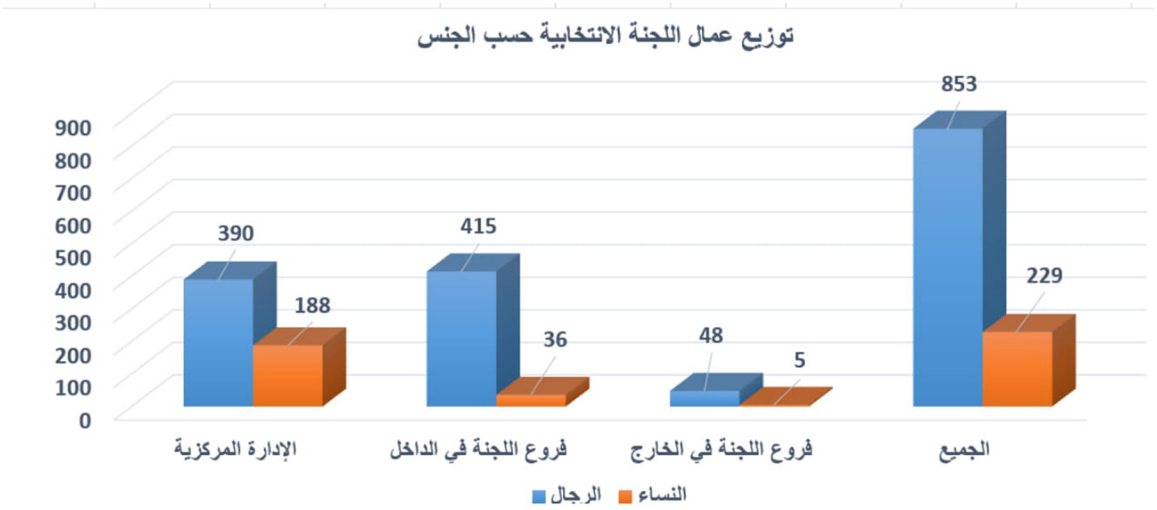

الرسم رقم 8: توزيع عمال الإدارة المركزية وفروع اللجنة في الداخل والخارج

5.1 الأنشطة المرتبطة باللائحة الانتخابية

شكلت المراجعة الاستثنائية للائحة الانتخابية أحد أبرز الأنشطة التي قامت بها اللجنة الانتخابية تمهيدا لتنظيم الانتخابات الرئاسية. وفي هذا الصدد، ينص الأمر القانوني رقم 87ـ 289 المنشئ للبلديات في المادة (100) جديدة وتالياتها على مراجعة سنوية عادية للائحة الانتخابية في الفترة ما بين فاتح إبريل و30 يونيو، وعلى نشرها في ال 15 من أغسطس، بعد فترة طعون لا تتجاوز 31 يوليو.

وبما أن الفترة المخصصة للمراجعة العادية تجعلها غير قابلة للتنفيذ، فقد تم بموجب المقرر رقم 042 الصادر بتاريخ 24 يناير2024 عن الوزير المكلف بالداخلية الاحتفاظ باللائحة الانتخابية المنبثقة عن الإحصاء الإداري ذي الطابع الانتخابي 2023 على أن يتم تحديثها من خلال مراجعة استثنائية تنتهي 30 يوما قبل بدء الاقتراع المقرر تنظيمه يوم 29 يونيو2024.

وتهدف هذه المراجعة إلى شطب الوفيات، وتسجيل الناخبين الجدد، ممن بلغوا للتو سن التصويت (18) سنة، أو فاتهم التسجيل في اللائحة الانتخابية السابقة، أو الذين يريدون فقط تغيير مراكز تصويتهم

1.5.1 منهجية المراجعة الاستثنائية للائحة الانتخابية: المنظومة وقواعد التسجيل

تعتمد منهجية المراجعة الاستثنائية للائحة الانتخابية على مكاتب ثابتة أو شبه ثابتة، مجهزة بأجهزة ابيومترية وأثاث مكتبي، توجد لها مقرات في البلديات وعواصم المقاطعات.

وهذه الأجهزة البيومترية قادرة على قراءة بيانات بطاقة التعريف الوطنية ونشرها المتزامن على منصة myceni، موفرة بذلك إمكانية مركزة النتائج والاطلاع عليها في وقتها الفعلي.

وتستند منهجية مراجعة اللائحة الانتخابية على مقاربة رقمية ذات شقين لتسجيل الناخبين: أحدهما يعتمد شرط المطابقة بين البصمة ومعطيات بطاقة التعريف الوطنية، والثاني يقتصر على بطاقة التعريف الوطنية في حالة عدم التطابق، أو تعذر قراءة البصمة.

- **في الشق الأول: يتم التحقق من بصمة الأصابع باتباع الخطوات التالية:** يقف أحد المواطنين أمام مكتب الإحصاء، فيطلب منه أن يضع أصابعه فوق قارئ ضوئي معد لهذا الغرض، ثم يقدم بطاقة تعريفه الوطنية لتوضع في جهاز بيومتري، وعند ما يتم إدخال البطاقة في الجهاز يقوم هذا الأخير بقراءة البيانات البيومترية المخزنة في بطاقة التعريف، ويتم التحقق مما إذا كانت بصمة الأصابع مطابقة لبيانات بطاقة تعريف الشخص المعني ، وبعد التأكد من ذلك يتم تسجيل المواطن في السجل الانتخابي، مع تحديد الولاية والمقاطعة ومركز التصويت الذي وقع عليه اختياره.

- **وفي الشق الثاني، يتم اتخاذ إجراءات احتياطية للتأكد من هوية الناخب** في حالة عدم التطابق بين بصمة الناخب وبطاقة تعريفه الوطنية، أو كانت البصمة غير مرئية في القارئ الضوئي. وفي هذه الحالة يتعين على المواطن التوجه إلى لجنة المقاطعة لتسجيل نفسه هناك. وعند وصوله إليها سيتم النظر في حالته من طرف الفريق الموجود في عين المكان. وإذا أكد اثنان أو ثلاثة من الأعضاء هويته فستبدأ عملية التسجيل على النحو التالي: بادئ ذي بدء، يتحول المشرف من الحساب العملياتي إلى الحساب الإداري في جهاز التسجيل، ثم يدخل بطاقة تعريف المواطن في الجهاز بغية البدء في تسجيله في الولاية والمقاطعة ومركز التصويت الذي يريده.

وفي الحالات التي يتعذر فيها على بعض المواطنين التوجه إلى لجنة المقاطعة لأسباب تتعلق ببعد المسافة، أو لظروف أخرى، يمكن إنشاء فرق متنقلة لتسهيل تسجيل المواطنين، على أن تتشكل من عداد واحد يكون مسؤولا عن جمع البيانات الضرورية، وعضو من لجنة المقاطعة للإشراف على العملية. وسيوضع تحت تصرف هذين الشخصين جهاز لا يحتاج إلى البصمة من أجل التعرف على الهوية. وقد تم تصنيع هذا الجهاز لسهولة حمله والتنقل به. ويمكن لهذا الفريق التوجه إلى الأماكن التي يصعب على المواطنين التنقل منها إلى لجان المقاطعات لأسباب تتعلق ببعد المسافة أو بإكراهات لوجستية. وعند ما تصل الفرق المتنقلة إلى عين المكان ستقوم بمساعدة المواطنين على تسجيل أنفسهم من خلال جمع بياناتهم الشخصية وتسجيلهم في السجل الانتخابي.

ولهذه المقاربة الرقمية المستخدمة لتسجيل الناخبين مزايا هامة نذكر منها:

- تحييد العدادين عن التحكم في عملية تسجيل الناخبين من خلال التنفيذ الأوتوماتيكي لشرط التطابق بين البصمة ومعطيات بطاقة التعريف الوطنية، ونقل صلاحية التسجيل الإداري خارج البصمة إلى هيئة محلفين (الفرع المحلي للجنة الانتخابية)،
- إلغاء السجلات اليدوية، وما يلازمها من أخطاء وشكاوى وهدر للوقت والمال وخلق ظروف ملائمة للغش الانتخابي،
- الربط المتزامن لبيانات الناخبين على منصة myceni،
- المعالجة الأوتوماتيكية للسجل الانتخابي،
- نشر السجل الانتخابي أولا بأول،
- احترام الآجال القانونية المحددة لنشر اللائحة في صيغتيها المؤقتة والنهائية

2.5.1 التعبئة حول مراجعة اللائحة الانتخابية

يشكل إعداد وطباعة وتوزيع دعامات دعائية تتضمن مواعيد مراجعة اللائحة الانتخابية وأماكن مراكز الإحصاء، في كافة أنحاء الوطن خطوة حاسمة لضمان مشاركة المواطنين وإشراكهم في العملية الانتخابية. وتهدف هذه المبادرة، التي قادتها اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركائه، إلى إعلام الناخبين بالتواريخ المهمة المرتبطة بمراجعة اللائحة الانتخابية، وتشجيعهم على ممارسة حقهم في التصويت بطريقة واعية ومسؤولة.

وقد تمثلت المرحلة الأولى من هذه العملية في تصميم وطباعة إعلانات دعائية باللغات الوطنية، وكذلك باللغة الفرنسية وتوزيعها بكميات كبيرة على وسائل الإعلام، في شكل ملصقات ومطويات وكتيبات.

6.1 إعداد اللائحة الانتخابية ومكاتب التصويت

1.6.1 إعداد اللائحة الانتخابية

يتطلب التنظيم المادي لكل انتخابات شفافة وذات مصداقية، لائحة انتخابية محدثة ومنقحة، بغية السماح لكل ناخب بممارسة حقه في التصويت، وتمكين اللجنة الانتخابية من تحديد عدد مكاتب التصويت التي سيتم إنشاؤها، وتقدير كميات المعدات والتجهيزات اللازمة لهذه الانتخابات.

وهكذا تم إعداد خريطة مكاتب التصويت على أساس المراجعة الاستثنائية للائحة الانتخابية التي أعدتها اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، وأنجزتها فروعها في

عموم التراب الوطني وفي الخارج، على يد 400 عداد، خلال الفترة ما بين 15 إبريل و30 مايو 2024.

وقد تم إنجاز هذه العملية، حصريا ولأول مرة، من طرف اللجنة الانتخابية، خلافا لما كان عليه الحال في السنوات الماضية، حيث كان الإحصاء الإداري ذو الطابع الانتخابي يتم منذ عام 2006 في إطار اتفاق بين اللجنة الانتخابية والمؤسسة المسؤولة عن الإحصاء (المكتب الوطني للإحصاء أو الوكالة الوطنية للإحصاء الديمغرافي والاقتصادي).

وفي النهاية، بلغ عدد الناخبين المسجلين في عام 2024، إثر هذه المراجعة ما مجموعه 1.939.342 مقابل 1.786.448 في عام 2023، بزيادة قدرها 152.894، أي بنسبة تفوق 8 %. وتمثل النساء نسبة 53 %مقابل 47 %للرجال.

ويمكن تفسر هذه الزيادة المعتبرة في اللائحة الانتخابية، جزئيا، بالحملة الشاملة المكثفة، التي استخدمت فيها رسومات تخطيطية بجميع اللغات الوطنية، ومداخلات متكررة من قبل أعضاء لجنة التسيير وأطر اللجنة الانتخابية في الإذاعة والتلفزة الوطنيتين لتعبئة الناخبين، فضلا عن الاستعانة بمنظمات المجتمع المدني المنتشرة في جميع أنحاء التراب الوطني، وجهود الجهات السياسية الفاعلة.

يقارن الجدول التالي بين نتائج إحصائيات اللائحة الانتخابية في عام 2023 ونظيرتها في عام 2024.

إحصاء 2023	إحصاء 2024	الزيادة	نسبة الزيادة
1.786.448	1.939.342	152.894	8.56 %

ويوضح الرسم البياني الآتي نسبة النساء والرجال في اللائحة الانتخابية

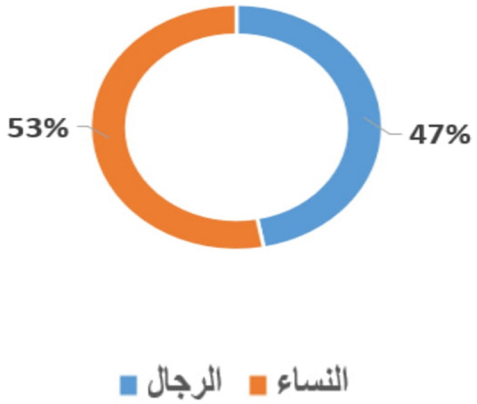

الرسم رقم 9: توزيع المسجلين على اللائحة الانتخابية حسب الجنس

أما توزيع المسجلين، حسب الفئات العمرية، فيتضمنه الرسم البياني التالي:

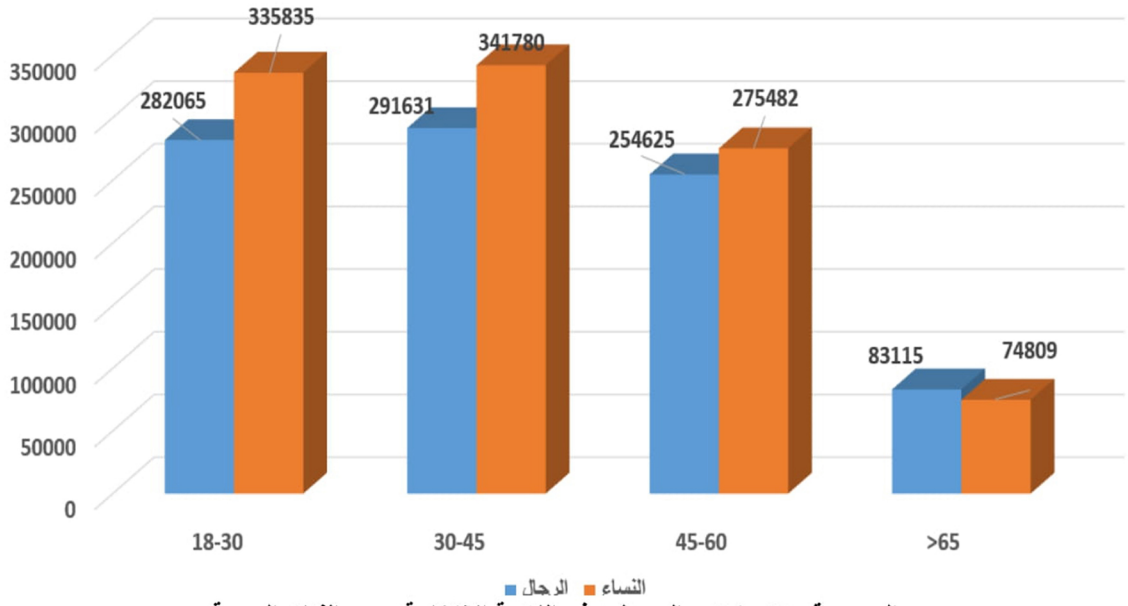

الرسم رقم 10 : توزيع المسجلين في اللائحة الانتخابية حسب الفئات العمرية

كما يوضح الجدول التالي توزيع الناخبين المسجلين في عام 2024، حسب الولايات

العمر	18-30		30-45		45-60		>60	
الجنس	النساء	الرجال	النساء	الرجال	النساء	الرجال	النساء	الرجال
الحوض الغربي	33928	20353	39471	26550	32880	28813	10697	11581
الحوض الشرقي	27161	16833	28270	20702	24292	21989	7908	8247
لعصابه	31560	19874	32223	21836	26378	21433	7907	7966
لبراكنه	33212	26760	31258	27459	26489	23574	8381	8886
كوركول	24553	16993	25718	19544	22348	18680	5831	6437
اترارزة	43750	42055	42211	38556	33768	31184	10548	11111
آدرار	9038	9750	8219	8824	7430	7640	2171	2758
داخلت انواذيبو	12493	16412	12510	16785	8410	12975	1507	2772
تكانت	9498	7937	9037	8158	8312	7734	2714	2729
كيدي ماقه	15725	10541	18838	12733	15284	12192	4145	4567
تيرس زمور	4333	5788	4771	7030	3504	4898	877	1230
إينشيري	2836	3312	2802	3439	2324	2766	638	871
انواكشوط الشمالية	27003	22076	26924	19692	20107	16180	3677	4215
انواكشوط الغربية	28056	31208	26475	27915	19450	19121	3667	4174
انواكشوط الجنوبية	31173	26684	30477	23426	22354	18246	3832	4454
الخارج	1516	5489	2576	8972	2152	7200	399	1067

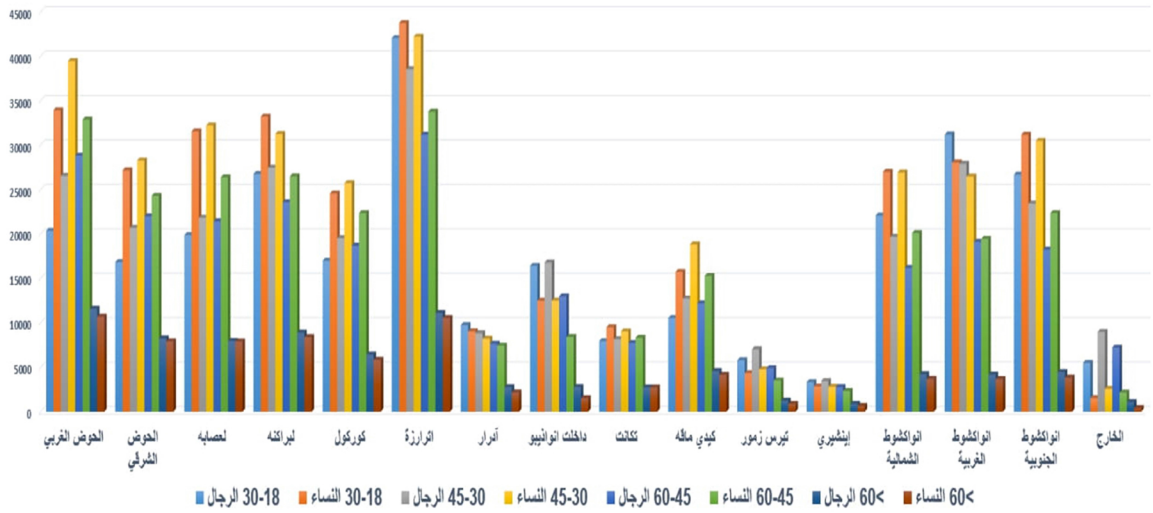

وهذا الجدول يبين التراتبية في نسب المشاركة: حيث تصدرت المشهد ولاية اترارزة (13.05%)، يليها الحوض الشرقي (10.52%)، والبراكنه (9.59%)، ولعصابه (8.72%)، وانواكشوط الجنوبية (8.28%)، وانواكشوط الغربية (8.25%)، والحوض الغربي (8.01 %)، وكوركول (7.22 %)، وانوكشوط الشمالية (7.21 %)، ثم بقية الولايات

2.6.1 نشر اللائحة الانتخابية

تمكنت اللجنة الانتخابية من نشر اللائحة الانتخابية المؤقتة عبر منصتها الرقمية myceni، وتنفيذ عمليات التحقق من صحة البيانات التي تم جمعها، ومعالجة المشاكل والأخطاء المحتملة

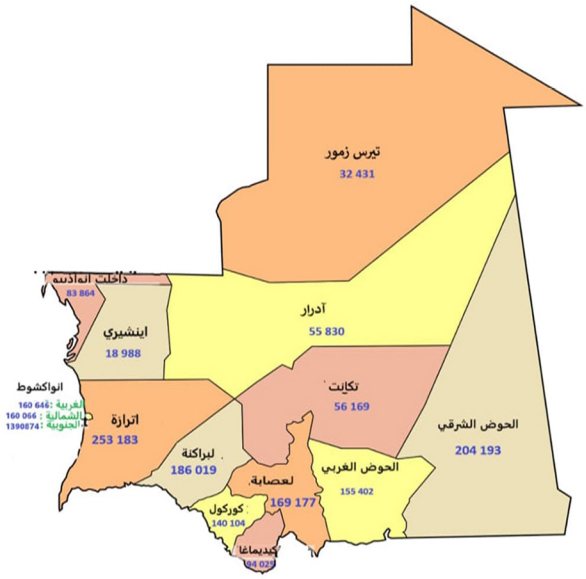

توزيع المسجلين حسب الولايات

والواقع أن نشر اللائحة الانتخابية المؤقتة وإبلاغ الجمهور بها على نطاق واسع من خلال الحملات الإعلامية والإعلانات العامة، سمح لكل شخص مسجل بالتحقق من المعلومات المتعلقة به وتقديم شكوى، إذا لزم الأمر.

وبعد انقضاء الآجال القانونية المحددة لاستقبال الطعون نشرت اللائحة الانتخابية النهائية بصفة رسمية على منصة "ماي سيني " يوم 29 مايو 2024 طبقا للنصوص المعمول بها. وقد استخدمت هذه اللائحة لتحديد عدد المكاتب وتوزيعها في عموم التراب الوطني.

3.6.1 مكاتب التصويت

تم إنشاء مكاتب التصويت بعد تحيين البيانات الإحصائية المتعلقة باللائحة الانتخابية لسنة 2023 بهدف تلبية الحاجة الموضوعية إلى إنشاء مكاتب جديدة، أو إلغاء أخرى لم يعد لوجودها ما يبرره. وقد بلغ عدد مكاتب التصويت الجديدة (159) من أصل (4503) الأمر الذي سمح بتقريب أماكن التصويت من الناخبين.

وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة الانتخابية، حرصا منها على متطلبات الحياد التام تجاه المرشحين، أصرت على أن تجعل مكاتب التصويت في مبان عمومية أو مبان معدة من طرفها هي. ثم إن إعداد خريطة مكاتب التصويت، واختيار أعضاء هذه المكاتب، كان محل عناية خاصة من طرف لجنة التسيير التي أوفدت لهذا الغرض بعثات ميدانية برئاسة أعضائها لمعاينة مكاتب التصويت والتأكد من جاهزيتها لاستقبال الناخبين وتوفرها على متطلبات الأمن، والمساحة، وخدمات المياه والكهرباء.

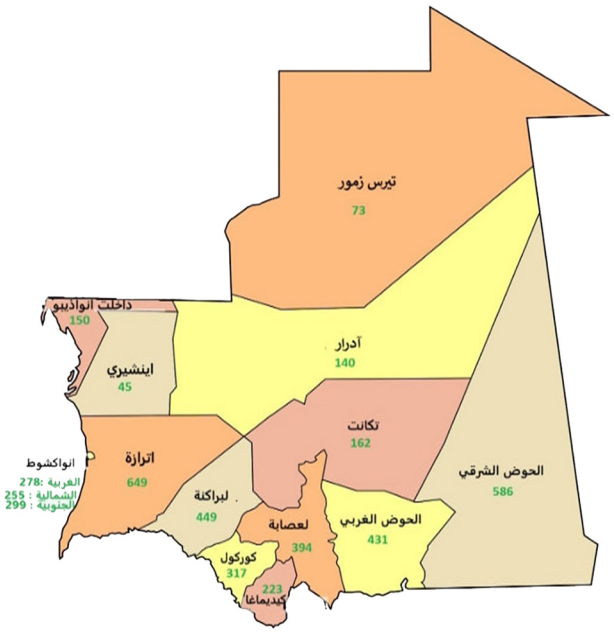

الرسم رقم 12 توزيع الخريطة الانتخابية حسب عدد مكاتب التصويت

7.1 الترشحات

وفقا للمادة 28 من الدستور، يعتبر كل مواطن مولود في موريتانيا، ويبلغ من العمر 40 عاما على الأقل و75 عاما على الأكثر في تاريخ الشوط الأول من الاقتراع، مؤهلا للترشح لرئاسة الجمهورية. ويقدم الترشح في أجل أقصاه اليوم الـ 45 قبل الانتخابات طبقا للمادة 4 من القانون رقم 028 - 2012 الصادر بتاريخ 12 أبريل 2012، وتتم تزكيته من قبل المجلس الدستوري .

وينص المرسوم رقم 077-2024 الصادر عن رئيس الجمهورية بتاريخ 19 إبريل 2024 بشأن استدعاء هيئة الناخبين لاختيار رئيس الجمهورية في الانتخابات الرئاسية المقررة يوم 30 يونيو 2024، على أن آخر أجل لتقديم الترشحات إلى المجلس الدستوري هو ال 15 من شهر مايو 2024

وبعد اعتماد اللائحة المؤقتة للمرشحين، وفي غياب أي طعن في هذه اللائحة، خلال الآجال القانونية المحددة، نشر المجلس الدستوري، بموجب مداولته رقم 003/م د بتاريخ 20 مايو 2024 اللائحة النهائية للمترشحين، حسب ترتيب تقديم الترشيحات، وذلك على النحو التالي:

1. محمد ولد الشيخ الغزواني،
2. محمد الأمين المرتجي الوافي،
3. حمادي سيد المختار محمد عبدي،
4. أوتوما أنطوان سليمان سوماري،
5. مامادو بوكار با،
6. العيد محمدن مبارك،
7. برام الداه اعبيد.

وقد أحالت الحكومة مداولة المجلس الدستوري التي تتضمن لائحة المترشحين المعتمدين، إلى اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات التي اتخذت على الفور الإجراءات الضرورية لطباعة بطاقات التصويت، بعد تقديم نماذج منها للمترشحين أو لممثليهم، من أجل إبداء الملاحظات المحتملة.

8.1 تحسين إنتاج ونوعية المطبوعات الانتخابية

أولت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات اهتمامًا خاصًا لبطاقة التصويت اعترافًا بدورها المركزي في العملية الانتخابية، كوسيلة للتعبير الديمقراطي للمواطنين. وبناءً على هذه الملاحظة، تم اتخاذ العديد من الإجراءات لضمان الجودة، وتأمين سلامة بطاقة التصويت، من خلال دمج الحبر وألياف الفلورسنت التي تتوهج تحت

ضوء الأشعة فوق البنفسجية، والضفائر في الخلفية، والنصوص الصغيرة الدقيقة، لمنع التحايل على إعادة إنتاجها، بالإضافة إلى ظهور العلامات المائية بمختلف الألوان الفاتحة والداكنة عند تعرضها للضوء، مما يضمن أصالتها وإضفاء طابع مميز عليها.

وبالإضافة إلى ذلك، تم تزويد محاضر التصويت برمز سريQR ورقم تسلسلي خاص بكل مكتب تصويت، يتم التحقق من صحته وأصله بشكل منهجي بواسطة برنامج محدد، بين لحظة مسحه الضوئي ومزامنته على منصة MyCeni، وفي حالة عدم التوافق، يتم حظر المحضر المعني من قبل النظام أثناء انتظار توضيح الموقف.

وتظهر هذه الإجراءات التزام اللجنة الانتخابية بضمان إجراء انتخابات شفافة آمنة نزيهة، وذات مصداقية، من شأنها أن تعزز ثقة المرشحين والمواطنين، بشكل خاص، في العملية الديمقراطية، وبشكل عام، ثقة جميع الشركاء الوطنيين والدوليين الذين ساهموا في تحقيق هذا الهدف.

9.1 المعدات الانتخابية واللوجستية

1.9.1 المعدات الانتخابية

نظرا للآجال المحددة لكل عملية من العمليات المذكورة في الجدول الزمني الانتخابي، وضرورة الاستجابة لها في الوقت المناسب، قامت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، بالتعاون مع الوزارة المكلفة بالداخلية، بتحديد مواصفات المعدات الانتخابية اللازمة وتقديراتها الكمية، وقد تم هذا التقدير على أساس توقع وجود مليونين ومائتي ألف ناخب (2.200.000) موزعين على 5,000 مكتب تصويت، كما هو مبين في الجدول التالي:

المواصفات الفنية والتقدير الكمي للمواد الانتخابية المهيأة للانتخابات الرئاسية 2024

التسمية	المواصفات الفنية	الكمية
صناديق الاقتراع	أوعية مطاطية شفافة،غير قابلة للكسر، ولا يمكن فكها مع إمكانية التداخلعلى شكل دلو .	9600
الأختام	أقفال ذات ترقيم تسلسلي من مادة البولي بروبيلينمقاومة للشد (مغلقة) يمكن قصها بالمقص العادي .التعبئة والتغليف :صندوق يحتوي على 1000 ختم في حزمة مكونة من 10 أنظمة إغلاق: بوليكسيميتيلين (انظر النموذج)، الطول: 250 مم، القطر: 3.8 مم.	72000

ملصقات	معدة على ورق مقاسه A4 تحمل شعار اللجنة ملونا، في الأعلى وفي الوسط (انظر النموذج).	9600
لافتات	الطول 2م العرض 1م، تحمل النقوش التالية باللغتين العربية والفرنسية"(الانتخابات الرئاسية 2024 "تحمل شعار اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات بالألوان، انتخابات 29 يونيو 2024، مركز التصويت.	3000
سترات	سترة من القماش البني للرؤساء وسترة من القماش الأخضر للأعضاء تحمل شعار اللجنة بالألوان على الظهر	14400
مخادع التصويت	حاجز عازل من قماش غير شفاف ومتناسق، أخضر على شكل ستارة من جزأين مع حلقات في الجزء العلوي من كل جزء مما يسمح لها بالانزلاق مع الملحقات المناسبة للتثبيت)حبل أو قضيب خشبي وطرف فولاذي(، الأبعاد :2م في 1م 50	9600
حبر لاصق	حبر لاصق في زجاجة تسع 100 ملتر ،%بداخلها بنسبة نترات 25 صالحة ل90 يومًا مطلوب شهادة عدم المحو من قبل الشركة المنتجة	19,200
مصابيح	مصابيح عالية الجودة تعمل بالبطارية قادرة على توفير الإضاءة لمدة 8 ساعات ، شحنتين على الأقل، الشحن الأدنى: 4.5 فولت، النموذج القياسي	9600
شحن المصابيح	انظر النموذج	76,800
الحقيبة الانتخابية	حقيبة ذات نوعية جيدة مختومة بشعار اللجنة، الحاوية :05 أقلام، 2 قلم فلوماستر، آلة حاسبة عالية الجودة ، مفكرة اللجنة، مسطرة متدرجة، لفة شريط، مقص، إلخ.	4800
الطوابع (صَوَّت)	على شكل غطاء عازل مستطيل 7 سم في 3 سم تعلوه دعامة . الكتابة باللغتين العربية والفرنسية لكلمة (صوّت)	4800
	محاضر عمليات التصويت باللغتين العربية والفرنسية:	

المطبوعات	(انظر النموذج)	96,000
	ورقة النتائج :مطبوعة باللغتين العربية والفرنسية)انظر النموذج(	19,200
	مستخرجات محضر فرز الأصوات باللغتين العربية والفرنسية (انظر (النموذج)	96,000
	محاضر مركزة النتائج على مستوى المقاطعة : ذات وجهين، باللغتين العربية والفرنسية (انظر النموذج)	2160
الظروف	أغلفة بقياس 22*32 تحمل شعار اللجنة ملونا	96,000
دليل عمليات التصويت	:باللغتين العربية والفرنسية	4800
تجميعات النصوص	.باللغتين العربية والفرنسية	4800
تذكار	.باللغتين العربية والفرنسية	4800
بطاقات التصويت	بيانات خاصة تحتوي على المعلومات التالية في الخلف باللغتين العربية والفرنسية: الجمهورية الإسلامية الموريتانية شرف--إخاء --عدل اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات الانتخابات الرئاسية)يتم تحديد التاريخ في منتصف البطاقة.(:يشار إلى البيانات التالية من اليمين إلى اليسار الاسم الانتخابي الذي يطلق على المرشح - علامة أو رمز المرشح	4,400,000

	- خانة التصويت من قبل الناخب لا يمكن أن يكون الوزن أقل من 80 جرام يجب أن يتم تحديد الشكل من قبل اللجنة وفقًا لعدد المرشحين)النموذج (مرفق	
بطاقات الناخبين	أوراق بمقاس A4 (بطاقات ناخب مقاس A6) الطباعة ملونة (انظر النموذج)	2,200,000
بادجات رؤساء وأعضاء مكاتب التصويت والمراقبين وممثلين المترشحين	بادج مع ياقة	4800 9600 2 00 4 8000
الطوابع	اللجان الانتخابية الجهوية اللجان الانتخابية المقاطعية اللجنة الانتخابية الخارجية	15 63 26

وكانت هذه المعدات، باستثناء صناديق الاقتراع المتوفرة في جميع مراكز التصويت، موضوع مناقصات وطنية، تم إرساء صفقاتها وفقا لمبدأ الأقل كلفة. أما بالنسبة لنقل المعدات الانتخابية إلى وجهتها النهائية، فقد تم وفق خطة التسليم التقليدية التي تم وضعها على المحاور الخمسة التالية:

- نواكشوط – واد الناقة – بوتيلميت – لعصابة – الحوض الشرقي،
- نواكشوط – لبراكنة – تكانت،
- نواكشوط – الترارزة – غورغول – سيليبابي ،
- نواكشوط – إينشيري – أطار – تيرس زمور،
- نواكشوط – داخلة نواذيب.

2.9.1 تغليف ونقل المعدات والوثائق الانتخابية

ولتجنب الإشكالات التي لوحظت خلال الانتخابات السابقة، ولا سيما نقص المعدات في بعض مراكز التصويت، بسبب سوء التوزيع على المستوى المحلي، تم لأول مرة تعبئة هذه المعدات حسب مكاتب التصويت على المستوى المركزي بفضل الوسائل التي وضعتها اللجنة الانتخابية ودعم شريكها، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي تكفل بمعدات التعبئة والتغليف (صندوق التعبئة)، ووضع العلامات الإلكترونية مع تطبيق التتبع وزيادة عدد موظفي التعبئة.

وحدها بطاقات التصويت والمحاضر ومستخرجاتها هي التي كانت موضوع مناقصة عن طريق التراضي المباشر بين اللجنة الانتخابية وشركة الغرير الإماراتية للطباعة والنشر التي قامت بتنفيذ الصفقة وتسليمها في المواعيد المحددة، ووفقاً للمواصفات الفنية والكميات المطلوبة.

وقد وضعت اللجنة الانتخابية خطة تعبئة حسب مراكز التصويت في كل ولاية ومقاطعة وبلدية، كما هو مبين في الجدول التالي، مما سمح للهياكل المحلية بتجنب التوزيع الفوضوي على المستوى المحلي، الذي كان مصدرا للكثير من المشاكل.

الولايات	الأختام	المحاضر	الملصقات	الارقشات	الستارات	الحبر أكشاك الاقتراع	المصابيح	البطاريات	الحقائب	ظروف طوابع "صوت"	تجميعات النصوص	الدليل
الخارج	364	52	52		156	104	104		52	1	52	52
الحوض الشرقي	4102	586	586	121	1785	1785	586	709	586	586	586	586
الحوض الغربي	3017	431	431	89	1293	862	431	568	431	431	431	431
العصابة	2758	394	394	133	1182	788	394	472	394	394	394	394
كوركول	2219	317	317	117	951	634	317	378	317	317	317	317
البراكنة	3134	449	449	144	1347	898	449	540	449	449	449	449
الترارزة	4543	649	649	147	1947	1298	649	775	649	649	649	649
آدرار	980	140	140		420	280	140	168	140	140	140	140
داخلة نواذيبو	1050	150	150	26	450	300	150	181	150	150	150	150
تكانت	1134	162	162	39	486	324	162	194	162	162	162	162
غيدي ماغا	1561	223	223	65	669	446	223	267	249	249	223	223
تيرس زمور	511	73	73	28	219	146	73	31	73	73	73	73
إينشيري	315	45	45	15	135	90	45	52	45	45	45	45
نواكشوط الغربية	1946	278	278	55	834	556	278	316	278	278	278	278
نواكشوط الشمالية	1785	255	255	45	765	510	255	316	255	255	255	255
نواكشوط الجنوبية	2093	299	299	55	897	598	299	316	299	299	299	299
المجموع	31512	4503	4503	1111	13536	9619	4503	5283	4503	4503	4503	4503

بالإضافة إلى شحن المعدات حسب مكاتب التصويت، تم الاحتفاظ بمخزون احتياطي، يعبأ لكل مقاطعة، ويرسل إلى جميع منسقي الفروع المقاطعية لتكون في المتناول في حالة ملاحظة عجز، وربما، لتكميل المعدات في حالة وجود شوط ثان.

الرسم رقم 13: تطبيق لمتابعة مسار نقل المعدات والوثائق الانتخابية

10.1 تكوين العمال الانتخابيين وتعزيز قدراتهم

من أجل ضمان حسن سير الانتخابات الرئاسية، أعدت للجنة الانتخابية ونفذت برامج تكوين مختلفة تتعلق بمجالات التخطيط والتسيير والتنظيم، لصالح عمال الإدارة المركزية، والفروع الجهوية والمحلية، وغيرهم من العمال العاملين في المجال الانتخابي.

1.10.1 إنتاج أدلة العمل والوثائق الانتخابية

دأبت اللجنة الانتخابية، قبل تنظيم ورشات التكوين، على إنتاج سلسلة من الوثائق الانتخابية وأدلة العمل التي تستجيب لحاجات التكوين. والهدف من إنتاج هذه الوثائق هو توضيح الإجراءات الانتخابية، وتعبئة مختلف الفاعلين حول القواعد المرعية، وضمان فهم أعمق لمجريات المسار الانتخابي. وقد مكن هذا العمل التحضيري من ضمان فعالية التكوين عبر تزويد المستفيدين منه بمعلومات محددة يمكن فهمها بسهولة، والحصول عليها بيسر.

الرسم رقم 14 : مجموعة النصوص القانونية

الرسم رقم 15 : دليل عمليات التصويت

❖ **تكوين عمال الفروع الجهوية**

استفاد من دورات التكوين ما مجموعه 463 شخصا، موزعين على مجموعات، في فترة لا تتجاوز 5 أيام بالنسبة لكل مجموعة. قام بإنعاش هذه

الدورات فريق من مكوني الإدارة المركزية يتألف من 25 مكونا، وشملت برامج التكوين مواضيع مختلفة من بينها الإطار القانوني للانتخابات الرئاسية، ومراجعة اللائحة الانتخابية، وتسيير الفروع الجهوية والمحلية للجنة الانتخابية، والاتصال والتربية على المواطنة، ومدونة سلوك المراقبين الانتخابيين.

وقبل الشروع في دورات التكوين، أعدت اللجنة الانتخابية مجموعة وثائق انتخابية لصالح الأطراف المشاركة في العملية الانتخابية تحت عناوين: مجموعة النصوص القانونية، مسطرة الإجراءات التنظيمية، ودليل عمليات التصويت في الانتخابات الرئاسية، فضلا عن دليل تسيير الفروع الجوية والمحلية.

❖ **تكوين العدادين**

الهدف الأساسي من هذا التكوين هو تأهيل العدادين للقيام بمهمة تسجيل الناخبين في إطار المراجعة الاستثنائية للائحة الانتخابية. وقد غطى هذا التكوين مواضيع مختلفة من بينها إجراءات التسجيل، والتدريب، من خلال جلسات محاكاة لكيفية استخدام الأجهزة البيومترية المخصصة للإحصاء ، وطريقة جمع بيانات الناخبين، وتأمينها والحفاظ على سريتها.

❖ **تكوين أعضاء مكاتب التصويت**

نظرا لضيق الوقت، وكثرة عدد المشمولين بالتكوين، ومحدودية الموارد المالية، اعتمدت اللجنة الانتخابية طريقة تكوين مكثفة تتمثل في تكوين 45 مكونا مركزيا، على أن يتولى هؤلاء المكونون المركزيون نقل معلوماتهم إلى نظرائهم في الولايات والمقاطعات. وبذلك تكون عملية التكوين قد جرت على ثلاثة مستويات:

- المستوى المركزي: وفيه تم تكوين 45 من المكونين المركزيين الذين تم توزيعهم على 15 ولاية،
- على مستوى كل ولاية تم تكوين أشخاص مؤهلين للقيام بدور المكونين على مستوى الولايات والمقاطعات والمراكز الإدارية،
- وفي المستوى الثالث يتولى المكونون في المقاطعات وعددهم 126 تكوين أعضاء مكاتب التصويت

وهكذا تم تكوين 14.424 من الوكلاء الانتخابيين تمهيدا لتنظيم الانتخابات الرئاسية المنظمة يوم 29 يونيو 2024

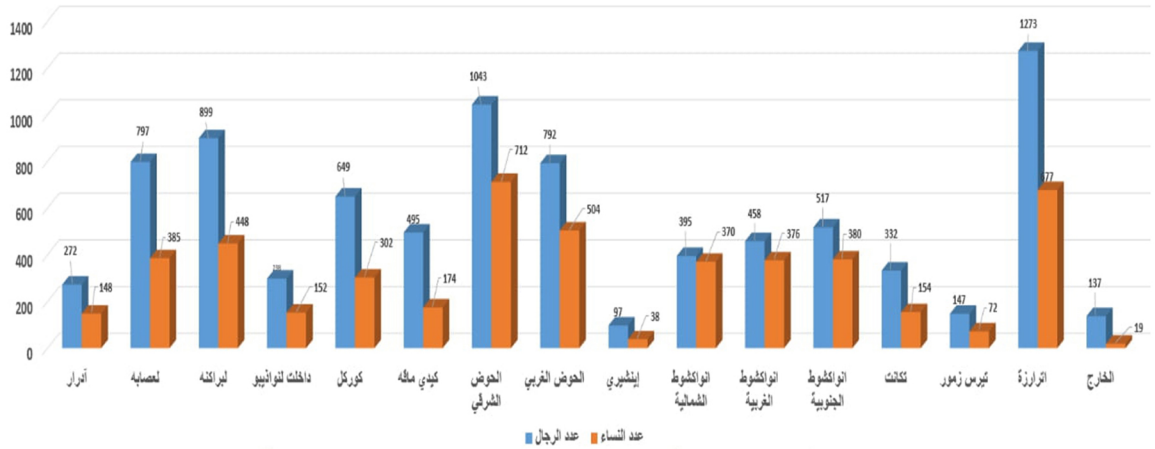

الرسم رقم 17: توزيع أعضاء مكاتب التصويت حسب الجنس والولاية

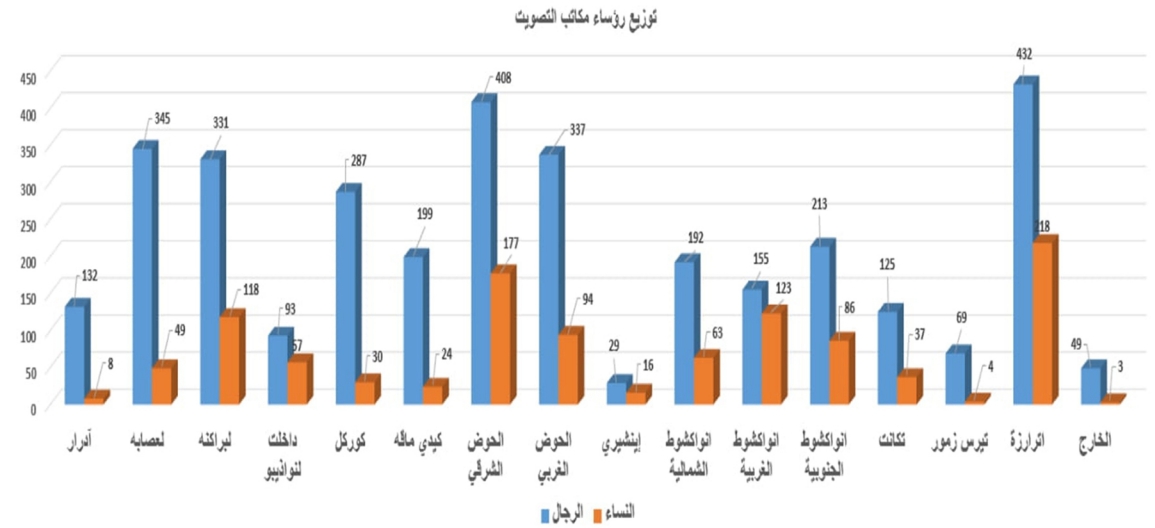

الرسم رقم 18: توزيع رؤساء مكاتب التصويت حسب الجنس والولاية

نوع التكوين	الأشخاص المستهدفين	عدد المكوّنين	عدد المكونين المركزيين	منظمات غير حكومية	المجموع	الملاحظات
تكوين مركزي	الفروع الجهوية والمحلية	486	45	190	721	تكوين عن قرب
تكوين جهوي	المكونين الجهويين	227	نفس الفريق	لا شئ	227	تكوين عن قرب في عواصم الولايات
تكوين مقاطعي	أعضاء مكاتب التصويت	13359	لا شئ	لا شئ	13359	التكوين عن قرب في عواصم المقاطعات
التكوين الخارجي للجان الانتخابية الخارجية	8 دول	177			177	التكوين عن بعد عن طريق مكالمة الفيديو
المجموعات العامة		14249	45	190	14484	التكوين عن قرب و/أو التكوين عن بعد

جدول يبين عدد المستفيدين من التكوين.

وحرصا على أن يكون التكوين شاملا في جوانبه النظرية والتطبيقية على حد سواء، استخدمت في دورات التكوين دعامات تربوية تجسد الأوضاع على حقيقتها في عملية محاكاة حية لسير العملية الانتخابية. وانتجت اللجنة ما مجموعه 4512

محفظة تكوينية كانت بمثابة دعامات تربوية في مختلف ورشات التكوين المنظمة في مختلف الولايات.

وتتضمن كل محفظة نماذج من:

- دليل عمليات التصويت باللغتين العربية والفرنسية،
- بطاقة العد،
- محاضر فرز الأصوات،
- مستخرجات المحاضر،
- اللائحة الانتخابية،
- بطاقة التصويت،
- بطاقة الناخب.

11.1 إدارة الحملة الانتخابية

ينص المرسوم رقم 077 الصادر عن رئيس الجمهورية بتاريخ 19 إبريل 2024 بشأن استدعاء هيئة الناخبين لاختيار رئيس الجمهورية على أن الحملة الانتخابية تفتتح يوم الجمعة 14 يونيو عند الساعة صفر، وتختتم يوم الخميس 27 من نفس الشهر عند منتصف الليل.

وفي هذا الإطار، سلمت قيادة حملات المرشحين للسلطات الإقليمية المختصة وإلى فروع اللجنة الانتخابية الجهوية والمحلية المعنية، برامج حملاتها المختلفة، طبقا لترتيبات المرسوم رقم 275 بتاريخ 6 ديسمبر 2012 الذي يخول هذه الأخيرة صلاحية مراقبة الحملات الانتخابية.

وبموجب ترتيبات المادة 23 من القانون النظامي رقم 027- 2012، المعدل، الذي يمنح اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات صلاحية مراقبة الحملة الانتخابية، تدخلت اللجنة ، بالاشتراك مع الوزارة المكلفة بالداخلية، عن طريق بيان صحفي مشترك دعا الفاعلين السياسيين، والمرشحين، ومختلف مكونات النسيج الاجتماعي الوطني إلى احترام القواعد المنظمة للحملة الانتخابية التي تعتبر ضرورية للمحافظة على مناخ انتخابي سليم في عموم التراب الوطني.

وعلى امتداد الفترة الزمنية المخصصة للحملة الانتخابية، ووفقا للقواعد المحددة سلفا من طرف السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية، تم الاحترام التام لمبدإ الولوج المتساوي للمترشحين إلى وسائل الإعلام العمومية، حيث حصل كل واحد منهم على حصة مجانية مدتها ساعة ونصف في برامج التلفزة الوطنية وساعتان ونصف في الإذاعة الوطنية.

كما أن الأحزاب السياسية والتجمعات الحزبية المؤيدة لهذا المرشح أو ذاك، شاركت بنشاط في البرامج الإعلامية المخصصة لها.

وقد سارت الحملة الانتخابية بشكل جيد لمدة خمسة عشر (15) يومًا، تمكن خلالها المتنافسون، في أجواء سلمية احتفالية، من الترويج لبرامجهم الانتخابية لكسب تأييد أكبر عدد من الناخبين، دون تسجيل أية حوادث تذكر، بل تميزت بروح المسؤولية والمنافسة الإيجابية من جانب جميع الأطراف المتنافسة.

12.1 منصة MyCENI، منظومة رقمية انتخابية محسنة: مكسب وطني هام

تشكل منصة myceni.com الرقمية التي استحدثتها إدارة المعلوماتية والسجل الانتخابي، مكسبا تكنولوجيا هاما في اتجاه تحسين سير العملية الانتخابية وجعلها أكثر شفافة ومصداقية، وذلك من خلال تمكين الناخب من المتابعة التفصيلية لمجريات العملية الانتخابية، عبر تطبيقاتها الوظيفية التي تضمن ما يلي:

- تحييد العدادين عن التحكم في عملية تسجيل الناخبين من خلال التنفيذ الأوتوماتيكي لشرط التطابق بين البصمة ومعطيات بطاقة التعريف الوطنية، ونقل صلاحية التسجيل الإداري خارج البصمة إلى هيئة محلفين (الفرع المحلي للجنة الانتخابية)،
- المعالجة الاوتوماتيكية لكافة العمليات الانتخابية، وتحييد المستوى المركزي عن إمكانية التأثير فيها،
- تحقيق المساواة بين الجميع في إمكانية الحصول على المعلومة الانتخابية التي يريدونها في أي وقت، سواء تعلق الأمر بمجريات التسجيل على اللائحة الانتخابية، أو سير عمليات التصويت، ونسب الإقبال والفرز، ومركزة النتائج وإعلانها،
- إعداد اللائحة الانتخابية المؤقتة انطلاقا من البيانات الشخصية المسجلة خلال مراجعة اللائحة الانتخابية، والربط المتزامن لهذه البيانات على منصة myceni.com، الأمر الذي يسمح لكل ناخب بالتأكد من تسجيله على اللائحة الانتخابية، وتصحيح أية أخطاء محتملة قبل نشر اللائحة الانتخابية في صورتها النهائية،
- نشر اللائحة الانتخابية في صورتها النهائية بعد تدقيق البيانات الشخصية، باعتبارها الوثيقة الرسمية التي تتضمن أسماء الناخبين المؤهلين للتصويت في العملية الانتخابية. وتشكل هذه اللائحة الضمانة الأساسية لنزاهة وشرعية المسار الانتخابي.

- تمكين الناخب الذي لم يحصل بعد على بطاقته من معرفة رقم تسجيله على اللائحة الانتخابية ومكتب تصويته بمجرد إدخال رقم تعريفه الوطني في منصة myceni.com.
- تمكين الجميع من متابعة نسب الإقبال على التصويت في وقتها الفعلي من خلال تطبيق Electrun الذي يتابعها ويرسل نتائجها عبر الربط المتزامن على منصة myceni.com،
- تمكين الكل من متابعة عمليات فرز الأصوات في وقتها الفعلي، فقد أصبح بإمكان الناخبين متابعة النتائج الجزئية لعمليات الفزر، فور توفرها، الأمر الذي عزز ثقة الجمهور، ووفر شفافية أكبر للعملية الانتخابية.
- نشر محاضر مكاتب التصويت، لأول مرة، على منصة myceni.com بحيث أصبحت في متناول الجميع، وهو ما يشكل مرحلة حاسمة على طريق الشفافية المطلقة التي يبحث عنها الجميع،
- تتبع مسارات إرسال واستقبال المعدات والوثائق الانتخابية والتأكد من كفايتها كما ونوعا، وإرسالها إلى وجهتها الصحيحة.

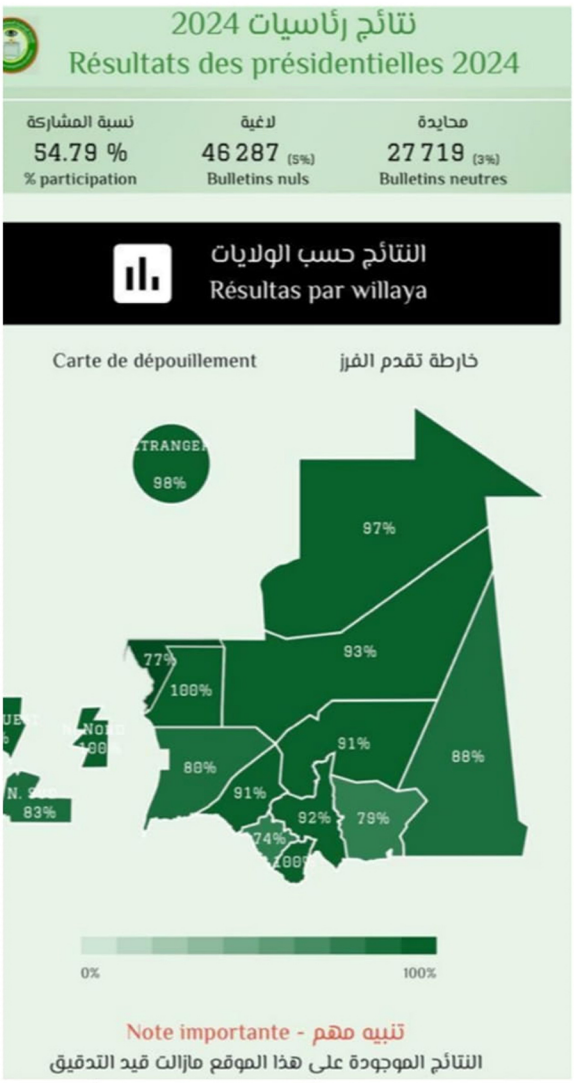

الرسم رقم 19: نهاية فرز النتائج على المنصة

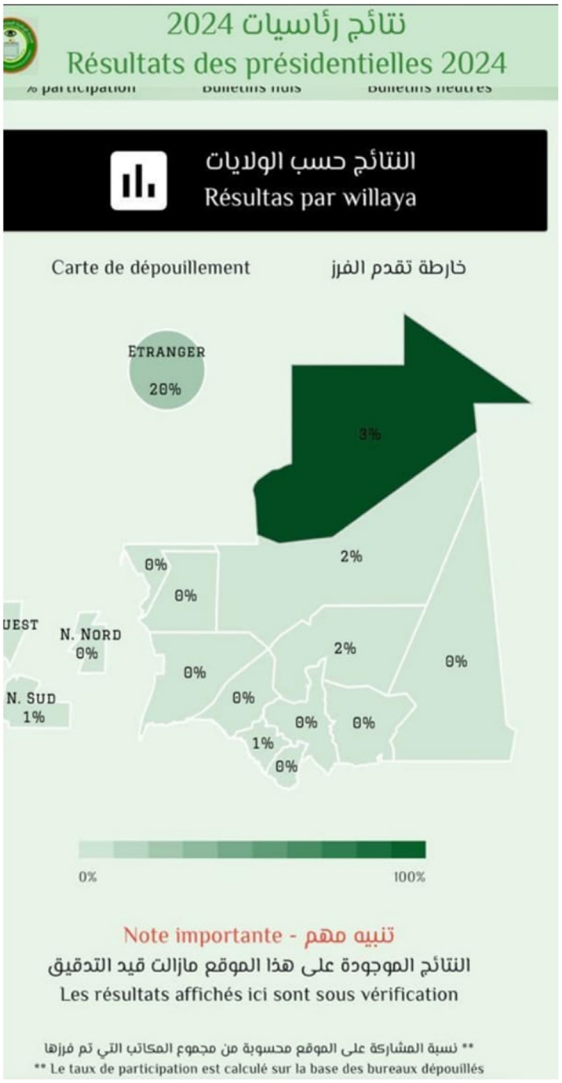

الرسم رقم 20 : بداية فرز النتائج على المنصة

الجزء الثاني: الأنشطة الانتخابية

1.2 سير عمليات التصويت،

2.2 متابعة عمليات الفرز في وقتها الفعلي،

3.2 نسبة المشاركة في التصويت،

4.2 مركزة النتائج،

5.2 إعلان النتائج المؤقتة

الجزء الثاني: الأنشطة الانتخابية

هذا الجزء مخصص للعمليات التي تم إنجازها خلال يوم الاقتراع، بدء من سير عمليات الاقتراع، ومتابعة عمليات الفرز في وقتها الفعلي، ونسبة المشاركة في التصويت، ومركزة النتائج، وإعلان النتائج المؤقتة.

1.2 سير عمليات التصويت

وصل رؤساء وأعضاء مكاتب التصويت إلى أماكن عملهم في الوقت المحدد صبيحة يوم الاقتراع، بعد أن جهزوا في الليلة السابقة، مكاتب تصويتهم بما يلزم من معدات ووثائق انتخابية. ونفس الشيء ينطبق على الناخبين الذين وجدوا في حضور قوات الأمن سببا إضافيا للاطمئنان ووقفوا ينتظرون في طوابيرهم بنظام وانضباط دخول مكاتب التصويت التي فتحت أبوابها في تمام الساعة السابعة صباحا.

جرت عمليات التصويت يوم الاقتراع، بهدوء وسكينة، في عموم التراب الوطني وفي الخارج، وأظهر معظم أعضاء مكاتب التصويت قدرتهم على التحكم في سير عمليات التصويت، وعلى التعامل بأريحية وحسن سلوك مع الناخبين وممثلي المرشحين، وبعثات المراقبة الانتخابية. وقد استمر هذا المناخ حتى إغلاق صناديق الاقتراع عند الساعة السابعة مساء.

وقد أشاد المراقبون الانتخابيون الدوليون، ومن بينهم مراقبو الاتحاد الإفريقي والمنظمة الدولية للفرانكفونية " بمهنية العمال الانتخابيين الذين " أظهروا قدرتهم على التحكم في عمليات التصويت"

وكان هناك القليل من الشكاوى والتظلمات في يوم الاقتراع. وما سجل منها تعلق أحيانا بالشكوك في نزاهة بعض رؤساء مكاتب التصويت وانحيازهم لأحد المرشحين، أو شكوى بعض ممثلي المرشحين مما يعتبرونه معاملة غير لائقة من طرف بعض رؤساء مكاتب التصويت. وقد وجدت هذه الشكاوى والتظلمات طريقها إلى الحل بسرعة من طرف اللجنة الانتخابية، إما على المستوى المحلي كما هي الحال في مكاتب الرشيد، وواد الناقة، وعين أهل الطايع، وأطار وإما على المستوى المركزي.

2.2 متابعة عمليات الفرز في وقتها الفعلي

تمت عمليات الفرز في كافة مكاتب التصويت على امتداد التراب الوطني، بحضور ممثلي المرشحين، وحصل ممثل كل مترشح على مستخرج من محاضر التصويت، ثم تلت ذلك مباشرة عملية مركزة النتائج وتجميعها على مستوى المقاطعات، بحضور ممثلي المترشحين وأحيانا بحضور مراقبين انتخابيين.

وكان بإمكان الناخبين متابعة عمليات فرز الأصوات في وقتها الفعلي، على مستوى كل مكتب تصويت، عبر منصة myceni التي كانت تنشرها تباعا، محققة بذلك المساواة التامة بين الجميع في الحصول على المعلومة الانتخابية في أي وقت ومكان.

وقد مكنت هذه المنصة الناخبين من متابعة سير عمليات التصويت على امتداد التراب الوطني، والحصول على النتائج في وقتها الفعلي، وتدقيق النتائج وجعلها قابلة للنشر على موقع اللجنة خلال 24 ساعة من إغلاق صناديق الاقتراع،

الرسم رقم 21 : الولوج إلى التطبيق" ألكترون"

الرسم رقم 22: النتائج على تطبيق" ألكترون"

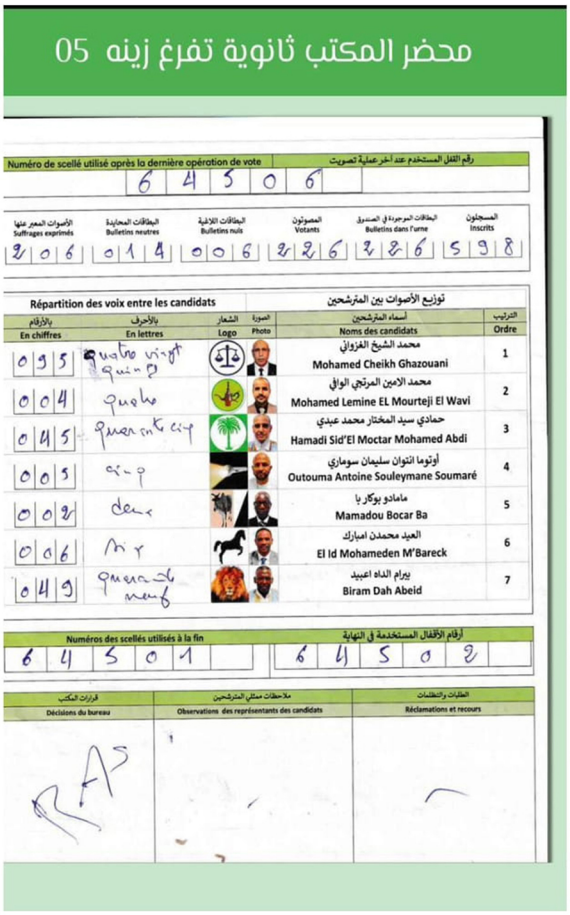

الرسم 23 : نتائج فرز الأصوات في المكتب رقم 5 في ثانوية تفرغ زينه

الرسم رقم 24 : محضر المكتب رقم 5في ثانوية تفرغ زينه

3.2 نسبة المشاركة

كانت مهمة باعتبار أن قرابة (6) من كل (10) ناخبين شاركوا في التصويت، إذ تشير النتائج العامة إلى أن عدد المسجلين في اللائحة الانتخابية بلغ 1.939.342، صوت منهم 1.074.208، أي ما يساوى نسبة 55.34 %.

وكان بالإمكان تتبع نسب الإقبال على صناديق الاقتراع عبر تطبيق Electrun في وقتها الفعلي لولا التأخر الحاصل في تفعيل هذا التطبيق على مستوى العديد من مكاتب التصويت بسبب التغييرات التي حصلت في أخر لحظة لأعضاء المكاتب المكلفين بنقل المعلومات المتعلقة بنسب الإقبال على التصويت من جهة ، وضعف شبكة الاتصال في العديد من المناطق من جهة أخرى، مما جعل نسبة 33% فقط من مكاتب التصويت هي التي تمكنت صباحا من نقل معطيات عمليات التصويت، في حين لم يتمكن الباقون من تحميل التطبيق إلا بعد الظهر،

وهذا ما يفسر انتقال نسبة الإقبال من 12 %عند الساعة الثانية ظهرا إلى 40 %عند الساعة الخامسة عصرا.

وفي الأخير، تمكنت غالبية أعضاء المكاتب من إرسال نسب الإقبال على التصويت في نهاية اليوم الانتخابي بعد تحقق الربط المتزامن مع منصة myceni

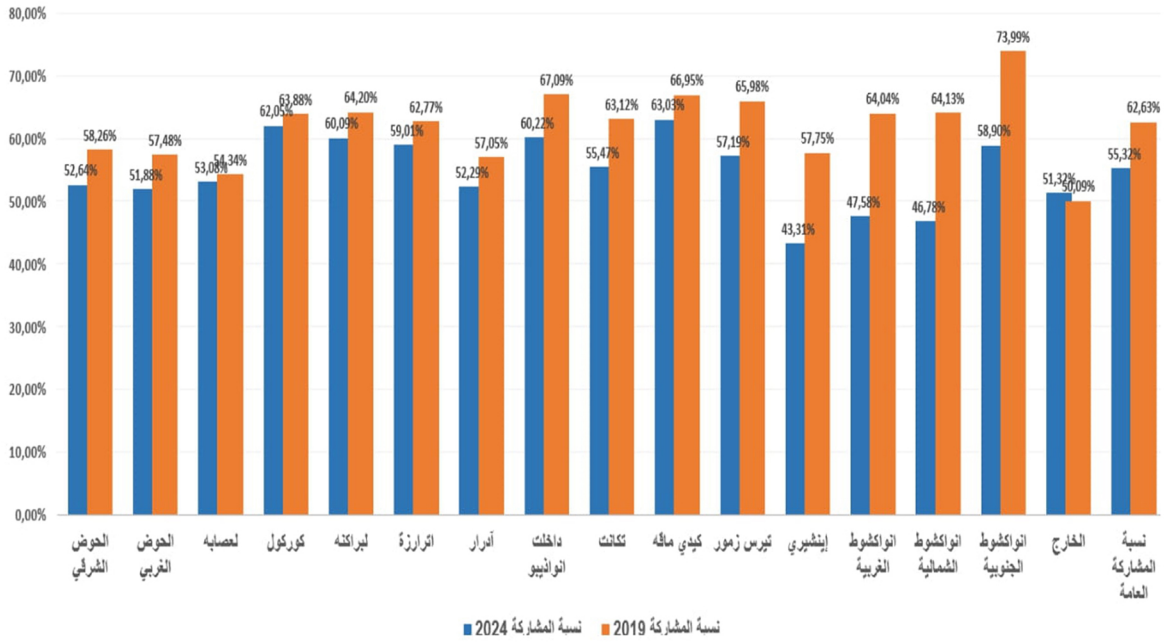

الرسم رقم 25: مقارنة نسبة التصويت بين سنتي 2019 و2024

4.2 مركزة النتائج

يتم إرسال نتائج مكاتب التصويت إلى لجنة المقاطعة، حيث يجري تدقيقها ومركزتها بحضور ممثلي المترشحين الراغبين في ذلك، والقضاة الذين يمثلون المجلس الدستوري. ثم تحال نتائج هذه المركزة إلى الإدارة المركزية للجنة الانتخابية التي تقوم بتجميعها على المستوى الوطني، تمهيدا لإعلان النتائج المؤقتة للاقتراع وإحالتها إلى المجلس الدستوري الذي يخوله القانون صلاحية البت فيها وإعلانها في صورتها النهائية.

وتجدر الإشارة إلى أن محاضر مركزة النتائج يتم إرسالها عبر منصة myceni الرقمية التي تنشرها في وقتها الفعلي بصورة مرئية ومتاحة للجميع، مصحوبة بنسخ من محاضر عمليات التصويت.

5.2 إعلان النتائج المؤقتة

وقد سمح التحضير المناسب، في الوقت المناسب، لانتخابات 29 يونيو 2024 الرئاسية، بالتحكم، طبقا للإجراءات القانونية النافذة، في عمليات التصويت والفرز ومركزة النتائج

وإعلانها في الآجال القانونية المحددة، بعد نشرها تباعا على منصة myceni المتاحة للجميع.

وكانت النتائج المؤقتة المعلنة من طرف اللجنة الانتخابية معززة بصور موثقة لمحاضر كافة مكاتب التصويت التي توجد مستخرجات منها بحوزة ممثلي المترشحين، الأمر الذي أتاح لهم الفرصة للتأكد في حينه من صحة النتائج المعلنة بعد مطابقتها مع ما في أيديهم من مستخرجات.

وقد جاءت النتائج النهائية المعتمدة من طرف المجلس الدستوري بموجب مداولته رقم 19 بتاريخ فاتح يوليو 2024 مطابقة لما أعلنته اللجنة الانتخابية، على نحو ما هو مبين في الجدولين التاليين:

الجدول رقم 1: المعطيات العامة

المسجلون	المصوتون	نسبة المشاركة	الأصوات اللاغية	الأصوات المحايدة	الأصوات المعبر عنها
1.939.343	1.074.208	%55.39	53.735	31.644	988.829

الجدول رقم 2: توزيع الأصوات

المرشحون	عدد الأصوات	نسبة المصوتين
محمد ولد الشيخ الغزواني	554.956	%56.12
محمد الأمين المرتجي الوافي	9.772	% 0.98
حمادى سيد المختار محمد عبدى	126.340	% 12.78
أوتوما آنتوان سليمان سوماری	20.360	% 2.06
ممادو بوكار با	23.626	% 2.39
العيد محمدن امبارك	35.279	% 3.57
برام الداه اعبيد	218.546	% 22.10

وأعلن المترشحون قبولهم لهذه النتائج باستثناء واحد منهم، دون أن يطعن فيها.

الجزء الثالث: أنشطة ما بعد الانتخابات

1.3 الطعون الانتخابية،

2.3 المراقبة الانتخابية،

3.3 تقييم المسار الانتخابي

4.3 أرشفة الوثائق الانتخابية على المستوى المركزي

الجزء الثالث: أنشطة ما بعد الانتخابات

يتناول هذا الجزء أنشطة اللجنة في فترة ما بعد انتهاء العمليات الانتخابية، خاصة الطعون الانتخابية، والمراقبة الانتخابية، وتقييم المسار الانتخابي، وأرشفة الوثائق الانتخابية على المستوى المركزي،

1.3 الطعون الانتخابية

لم تسجل لدى المجلس الدستوري، في الآجال القانونية المحددة، أية طعون ضد النتائج المؤقتة للانتخابات الرئاسية المعلنة من طرف اللجنة الانتخابية، بموجب مداولتها رقم 019 بتاريخ فاتح يوليو 2024، خلافا لانتخابات 2019 الرئاسية التي قدم فيها بعض المترشحين طعنين اثنين.

ويمكن تفسير غياب الطعون في الانتخابات الرئاسية لسنة 2024 بالعوامل التالية:

- التشاور الدائم والانفتاح على شركاء العملية الانتخابية بهدف حل الإشكالات المطروحة تعزيزا للثقة فيما بينهم،
- التحضير الجيد لهذا الاقتراع والتركيز على تنمية قدرات ومهارات الطاقم البشري، وخاصة رؤساء وأعضاء مكتب التصويت،
- تحسين الوثائق الانتخابية الأساسية (بطاقات التصويت والمحاضر ومستخرجاتها) شكلا ومضمونا وتأمينها بمواصفات فنية دقيقة تجعلها غير قابلة للتزوير والتلاعب،
- توفير المعدات والوثائق الانتخابية بكميات كافية ونقلها في الوقت المناسب إلى مراكز التصويت في عموم التراب الوطني،
- تزويد ممثلي المترشحين في مكاتب التصويت بمستخرجات من المحاضر الأصلية المنشورة على منصة "myceni"،

2.3 المراقبة الانتخابية

تلعب المراقبة الانتخابية بشقيها الوطني والدولي دورا مهما في مراقبة المسارات الانتخابية وتعزيز شفافيتها ومصداقيتها. ولمراقبة الانتخابات الرئاسية المنظمة يوم 29 يونيو 2024، اعتمدت اللجنة الانتخابية ما مجموعه 625 مراقبا انتخابيا، بينهم 341 وطنيا، و284 أجنبيا، بناء على دعوة من الحكومة بالنسبة للمنظمات الدولية، وطلب من المعنيين بالنسبة للآخرين. وهؤلاء المراقبون يمثلون مؤسسات وطنية، وشبكات محلية للمجتمع المدني، ومنظمات إقليمية ودولية، حكومية وغير

حكومية، وبعثات ديبلوماسية مقيمة بنواكشوط. وفيما يلي أسماء الجهات التي يمثلونها:

❖ **على المستوى الدولي:**

- الاتحاد الإفريقي،
- الاتحاد الأوروبي،
- منظمة التعاون الإسلامي،
- المنظمة الدولية الفرانكفونية،
- برنامج الأمم المتحدة للتنمية،
- سفارات ألمانيا وفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في انواكشوط،
- المنظمة الدولية للنظم الانتخابية،
- المنظمة الدولية للمراقبة الانتخابية (آفاق جديدة)،
- الشبكة العالمية لسفراء السلام وصناعه،
- تجمع منظمات المجتمع المدني في إفريقيا والجاليات الإفريقية في أوروبا،
- الشبكة الإفريقية لتعزيز الإطار الانتخابي،
- المرصد الإفريقي للانتخابات،
- المعهد الإفريقي للسلام والتنمية،
- شبكة الخبراء الانتخابيين المستقلين في المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا،

❖ **وعلى المستوى الوطني:**

- المرصد الوطني للمراقبة الانتخابية،
- اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان،
- القضاة المنتدبون لمراقبة الانتخابات من طرف المجلس الدستوري،
- المرصد الموريتاني من أجل العدالة والمساواة،
- اتحاد الأكاديميين والمثقفين الموريتانيين،
- الاتحاد المهني للصحافة المستقلة في موريتانيا،
- المرصد الموريتاني لحقوق الإنسان والتنمية،
- المرصد الموريتاني المستقل من أجل ترقية الديمقراطية ومراقبة الانتخابات،
- شبكة " رصد " لمنظمات المجتمع المدني،
- شبكة دار السلام غير الحكومية،

الرسم رقم 26 : المراقبون الانتخابيون للاتحاد الإفريقي والمنظمة الدولية للفرانكفونية

وفي معظم الحالات أعدت بعثات المراقبة الانتخابية تقارير سلمت نسخا منها إلى اللجنة الانتخابية. وقد تضمنت هذه التقارير تقييما لمجريات العملية الانتخابية ومجموعة ملاحظات بشأن جوانب القوة والضعف في تنظيم العملية الانتخابية وتوصيات خاصة موجهة إلى مختلف فرقاء العملية الانتخابية.

الرسم رقم 27 : رئيس اللجنة الانتخابية يستقبل رئيسة المرصد الوطني لمراقبة الانتخابات

أولا: جوانب القوة:

- الطابع التعددي للاقتراع وضمان سريته،
- جرت الحملة الانتخابية بصفة عامة في ظروف هادئة وساد فيها التنافس الإيجابي السلمي،
- وجود رؤساء وأعضاء مكاتب التصويت في أماكن عملهم طوال الوقت، وتصرفهم بمهنية واضحة، وبطريقة شفافة،
- افتتاح معظم مكاتب التصويت في الوقت القانوني المحدد،
- توفر اللوازم والوثائق الانتخابية في مكاتب التصويت بكميات كافية،
- حضور قوي للمرأة في عضوية مكاتب التصويت،

- إقبال هام للناخبين على مراكز الاقتراع،
- جرت عمليات التصويت طبقا للإجراءات القانونية السارية المفعول،
- حضور مراقبين دوليين لعمليات التصويت في العديد من مراكز التصويت،
- سهولة الوصول إلى غالبية مكاتب التصويت،
- الحضور المطمئن لقوات الامن في محيط مكاتب التصويت من أجل تأمينها،
- إغلاق مكاتب التصويت، في الوقت المحدد، خلف الناخبين المتواجدين في محيطها آنذاك، واستكمال عمليات التصويت والفرز وتجميع الأصوات، داخل هذه المكاتب، بطريقة قانونية شفافة بحضور المراقبين الدوليين وممثلي المترشحين،
- تسليم مستخرجات من المحاضر لممثلي المترشحين، وإلصاق نسخة منها على مدخل المكتب،
- تجميع نتائج الانتخابات ونشرها بسرعة في وقتها الفعلي، مصحوبة بصور محاضر مكاتب التصويت على منصة myceni الرقمية الخاصة باللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات

ثانيا: جوانب الضعف:

- وجود مظاهر من الحملة الانتخابية في بعض المناطق قبل وبعد الفترة الزمنية المخصصة لها، وتسجيل بعض الحوادث المعزولة،
- تأخر طفيف في فتح بعض مكاتب التصويت،
- بعض المرشحين لم يكونوا ممثلين في بعض مكاتب التصويت لأسباب تخصهم،
- تدني مشاركة المرأة والشباب في رئاسة مكاتب التصويت،
- انشغال أعضاء مكاتب التصويت في توزيع بطاقات الناخب تسبب أحيانا في بطء عمليات التصويت،
- تسرع بعض المترشحين في إعلان فوزه المفترض قبل إعلان النتائج الرسمية من طرف الجهات المختصة تسبب في أعمال شغب محدودة في المكان والزمان.

وبناء على ما سبق، أجمع المراقبون الانتخابيون على أن عمليات التصويت في الانتخابات الرئاسية المنظمة يوم 29 يونيو 2024 في موريتانيا جرت في جو يسوده الهدوء والسكينة وكانت حرة، شفافة، ونزيهة رغم بعض الاختلالات البسيطة التي لا تؤثر من حيث الجوهر على مصداقيتها.

ثالثا: التوصيات

قدم المراقبون الانتخابيون جملة من التوصيات الموجهة إلى الأطراف المعنية بالعملية الانتخابية نوجزها في يلي:

أ) فيما يتعلق بالحكومة:

- إعطاء الأولوية باستمرار للإصلاحات التوافقية ذات الطابع الشمولي في كافة المسارات الانتخابية،
- مواصلة جهود التعبئة لدعم طموحات النساء والشباب في الترشح للانتخابات الرئاسية، لأنهم يمثلون الغالبية الديمغرافية في البلاد،
- تحسين إمكانية استفادة المرشحين والأحزاب السياسية المتنافسة من التمويلات العمومية،
- تطبيق الترتيبات القانونية المتعلقة بتمويل الحملات الانتخابية،
- تطبيق الترتيبات القانونية المتعلقة بإثبات محل الإقامة على المواطنين الراغبين في تسجيل أنفسهم على اللائحة الانتخابية،
- منع أنشطة الحملة الانتخابية خارج الفترة الزمنية المحددة لها،
- منع الجمعيات المدنية من المشاركة في الأنشطة السياسية كما ينص على ذلك القانون رقم 2021/04 المتعلق بالجمعيات،
- منع استخدام رموز الدولة في الحملات الانتخابية،
- تحسين سبل الولوج المتساوي للمترشحين إلى وسائل الإعلام العمومية،
- تعزيز المرصد الوطني للمراقبة الانتخابية وتمكينه من القيام بدور أكبر في التربية المدنية والانتخابية، في حين طالب البعض بإلغائه بسبب قربه من الجهاز التنفيذي الذي ينبغي له أن ينأى بنفسه عن المراقبة الانتخابية،
- تزويد اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات بموارد مالية أكبر تمكنها من مواصلة المهام المنوطة بها.

ب) فيما يتعلق باللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات:

- وضع إطار للتشاور مع الفاعلين السياسيين لإزالة الشبهات وتعزيز مناخ الثقة،
- مضاعفة الحملات التحسيسية من أجل إقناع الناخبين بتسجيل أنفسهم في اللائحة الانتخابية والإقبال على صناديق الاقتراع والمساهمة على هذا النحو في زيادة نسبة المشاركة في الانتخابات،

- النظر في إمكانية تدقيق السجل الانتخابي الوطني على نحو يزيل كل الشكوك والشبهات حول الاستحقاقات الانتخابية القادمة،
- إعطاء عناية أكبر لفئات النساء والشباب وذوي الاحتياجات الخاصة من أجل تشجيع الديمقراطية التشاركية ذات الطابع الشمولي،
- إعداد مدونة سلوك للمراقبين الانتخابيين ووضعها تحت تصرف المعتمدين منهم،
- دعم المكتب المسؤول عن اعتماد المراقبين الانتخابيين لدى اللجنة الانتخابية بما يساعد في تحسين نوعية الوثائق المعدة لاستعمال المراقبين،
- تحسين شكل بطاقة التصويت من أجل تسهيل قراءتها واستخدامها،
- مواصلة تعزيز قدرات الوكلاء الانتخابيين من خلال تكوينهم في متسع من الوقت وتزويدهم بالمهارات اللازمة لتأدية خدماتهم،
- إنشاء منصة لاستقبال الشكاوى الانتخابية،
- إعداد جرد بالمخالفات التي تم الكشف عنها خلال الحملات الانتخابية، والعقوبات المترتبة عليها، للاستفادة منها في الاستحقاقات الانتخابية القادمة،

ج) فيما يتعلق بالمترشحين:

- عدم التسرع في الحكم على نتائج التصويت قبل إعلانها من طرف اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، واللجوء إلى الطرق القانونية للطعن فيها بدلا من التصريحات الإعلامية وتحويل معركة قانونية إلى معركة سياسية،
- مواصلة تعزيز الحوار والبحث عن الاجماع من أجل تعزيز السلام والأمن في البلاد،

د) فيما يتعلق بالمجتمع المدني:

- بذل المزيد من الجهد لصالح التربية المدنية والانتخابية من أجل تعبئة الناخبين وتعليمهم كيفية ممارسة حقوقهم وواجباتهم الانتخابية،
- الوقوف على نفس المسافة من الفاعلين والأحزاب السياسية المتنافسة، دفاعا عن الديمقراطية والشفافية في الاستحقاقات الانتخابية.

ه) فيما يتعلق بوسائل الإعلام: الحرص على التعامل المنصف والعادل مع كافة المرشحين

و) فيما يتعلق بالمجتمع الدولي: مواصلة دعم الجهود الموريتانية الرامية إلى تعزيز السلام والأمن والاستقرار في البلاد، باعتبارها ضمانا لكل تنمية مستدامة.

3.3 تقييم المسار الانتخابي

1.3.3 ورشات التقييم الداخلي

نظمت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، في الفترة ما بين 13 و 18 يوليو 2024، ورشات تقييم داخلي لمجريات الانتخابات الرئاسية التي جرت يوم 29 يونيو 2024 بالتعاون مع المنظمة الدولية للنظم الانتخابية. شارك في هذه الورشات كبار الموظفين في الإدارة المركزية، ورؤساء الفروع الجهوية والمحلية للجنة الانتخابية في الداخل والخارج.

وكان الهدف الأساسي من هذه الورشات هو تحديد نقاط القوة من أجل تعزيزها ونقاط الضعف من أجل التغلب عليها في الاستحقاقات الانتخابية القادمة. وقد ناقش المشاركون في الورشات مواضيع مختلفة تتناول الجوانب القانونية، وتسيير الموارد البشرية والمالية، و توفير الخدمات اللوجستية، والرقمنة الانتخابية، وعمليات التصويت، وحملات التعبئة، وتكوين العمال الانتخابيين.

الرسم رقم 28 : ورشة تكوين للنساء أعضاء مكاتب التصويت

وقد نظمت هذه الورشات لصالح خمس فئات:

- فئة النساء، أعضاء مكاتب التصويت،
- فئة المكلفين بالتكوين على المستوى المركزي،
- فئة رؤساء الفروع الجهوية،
- فئة رؤساء الفروع في المقاطعات،
- فئة المسؤولين عن تطبيقات الرقمنة الانتخابية.

وهكذا تمكن المشاركون البالغ عددهم 177، بينهم 47 امرأة، من تبادل تجارب غنية وممارسات انتخابية جيدة، واقتراح حلول ملموسة من شانها تعزيز الانسجام بين الوكلاء الانتخابيين من جهة وتحسين أداء الإدارة الانتخابية في الاستحقاقات الانتخابية القادمة من جهة أخرى.

2.3.3 ورشة الحصيلة

وخلال الفترة ما بين 3 و5 سبتمبر 2024، نظمت اللجنة الانتخابية ورشة حصيلة مخصصة للانتخابات الرئاسية المنظمة يوم 29 يونيو 2024.

وفي الجلسة الافتتاحية ذكر رئيس اللجنة الانتخابية بالهدف المنشود من وراء تنظيم هذه الورشة وهو الحصول على آراء ومقترحات الأطراف المعنية بالانتخابات من أجل تعزيز الحكامة الانتخابية.

الرسم رقم 29 : صورة جماعية للمشاركين في ورشة الحصيلة

وبدوره أشار الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، في كلمته، إلى نجاح اللجنة الانتخابية في تنظيم الانتخابات بصفة مرضية، مؤكدا ضرورة تعزيز التوافق السياسي.

وقد انقسم المشاركون إلى خمس مجموعات عمل لمناقشة المحاور الخمسة التالية:

- الإطار القانوني،
- العمليات الانتخابية،
- الشمولية في الانتخابات،
- اللائحة الانتخابية وخريطة مكاتب التصويت،
- التحسيس والتربية على المواطنة والإعلام الانتخابي،

وقد سمحت هذه المقاربة التشاركية بتحديد نقاط القوة والمحاور التي تتطلب التحسين خلال الاستحقاقات الانتخابية القادمة من أجل ترقية المسار الانتخابي والوصول به دائما إلى مستويات أكثر شفافية وأكثر شمولية.

ويمكن الاطلاع على توصيات هذه الورشات بشكل موسع في الجزء السادس من هذا التقرير.

4.3 أرشفة الوثائق الانتخابية على المستوى المركزي

يمثل الأرشيف بصفة عامة مجموعة الوثائق التي يتم إنتاجها أو استقبالها في إدارة ما من أجل تنظيمها وصيانتها في ظروف مناسبة تسمح بالرجوع إليها عند الحاجة. وفيما يتعلق بالانتخابات، يتضمن الارشيف الوثائق الانتخابية المتعلقة بالترشيحات ومحاضر نتائج التصويت في اقتراع ما.

وبموجب المداولة رقم 001 الصادرة عن لجنة التسيير بتاريخ 09 يناير 2024 بشأن المصادقة على الهيكل التنظيمي للجنة الانتخابية، فإن الأرشيف يقع تحت وصاية الأمانة العامة. لكنه ظل، في واقع الأمر، موزعا بين ثلاث جهات:

- السكرتاريا المركزية للأمانة العامة التي تحفظ الأرشيف الإداري الخاص بلجنة التسيير بما فيه من مداولات، ومحاضر، ورسائل واردة وصادرة، وتعميمات، ومذكرات عمل إلخ
- إدارة العمليات الانتخابية التي تحفظ الأرشيف الانتخابي بما فيه من ملفات اللوائح المترشحة، ومحاضر التصويت، وتعمل على استقباله وتنظيمه والاحتفاظ به فترة من الزمن بغرض تسليم إفادات لأصحاب اللوائح المترشحة الذين حققوا نسبة 2% فما فوق من أصوات الناخبين في الانتخابات البلدية، ثم تقوم بتسليمه إلى الأمانة العامة،
- إدارة المعلوماتية والسجل الانتخابي التي تحفظ الأرشيف الرقمي للجنة الانتخابية، ممثلا في موقعها الألكتروني، وفي اللائحة الانتخابية، وقوائم المترشحين لمختلف الاستحقاقات الانتخابية، ومحاضر التصويت، وما تصدره اللجنة من نصوص قانونية وتنظيمية، وتقارير عامة عن أنشطتها الانتخابية، ولوائح تنفيذية في شكل أدلة عمل لتسيير عمليات التصويت واستقبال الترشحات لمختلف الاستحقاقات الانتخابية.

ولمعالجة هذه الوضعية يوصي بإنشاء مصلحة خاصة بالأرشيف والوثائق الانتخابية داخل مركز الإعلام والمعلومات والتوثيق يحفظ للجنة الانتخابية ذاكرتها، ويضمن لهيئاتها القيادية المتجددة إمكانية الاستفادة من التجارب التي

سبقتها، ولشركائها في المسار الانتخابي وعموم الباحثين الوطنيين والأجانب الحصول على المعلومة الانتخابية من مصادرها الأصلية الموثوقة.

كما يوصي بأن تحدد لجنة التسيير بمداولة منها طريقة حفظ الأرشيف وتنظيمه وكيفية التخلص من مواته طبقا للنصوص السارية المفعول.

الجزء الرابع: العمليات المشتركة

1.4 الاستراتيجية الإعلامية

2.4 أنشطة التحسيس والتوعية الانتخابية؛

3.4 الأنشطة المتعلقة بتمكين المرأة،

4.4 تأمين العملية الانتخابية.

الجزء الرابع: العمليات المشتركة

تلعب العمليات المشتركة، في جوانبها المتعلقة بالاتصال والتوعية والتربية على المواطنة وتمكين المرأة ودمجها، وتأمين المسار الانتخابي، دورا حاسما في توطيد الديمقراطية. الأمر الذي يتيح فهمًا أفضل للقضايا الانتخابية ويشجع المواطنين على المشاركة بنشاط في السياسة، وبالتالي تعزيز التزامهم المدني.

إن تثقيف المواطنين أمر ضروري لتنوير الناخبين بشأن حقوقهم ومسؤولياتهم، وخلق مجتمع أكثر وعيا ومشاركة. ولا يقتصر تمكين المرأة ودمجها في الانتخابات على مشاركتها كناخبة، بل يجب أن يقود أيضا إلى تمثيلها في هيئات صنع القرار على نحو أكثر توازنا، وهو أمر أساسي لديمقراطية شاملة حقا. وتهدف مبادرات التربية على المواطنة والتوعية الانتخابية إلى تعزيز فهم المواطنين لحقوقهم ومسؤولياتهم، وتحفيزهم على المشاركة في الحياة السياسية.

وسيتناول هذا الجزء المحاور التالية: الاستراتيجية الإعلامية، وأنشطة التحسيس والتوعية الانتخابية، الأنشطة المتعلقة بتمكين المرأة، وتأمين المسار الانتخابي.

1.4 الاستراتيجية الإعلامية

تركز الاستراتيجية الإعلامية للجنة الانتخابية على محاور أساسية تراعي ضرورة التطبيق الواعي لمبادئ وآليات علوم وتقنيات الاتصال التقليدي والجديد. فبالإضافة إلى الاستخدام المكثف لوسائل الإعلام التقليدية (الإذاعة والتلفزيون والصحافة المكتوبة والرقمية)، أنشأت اللجنة الانتخابية موقعًا إلكترونيًا http://www.ceni.mr ومنصة رقمية (MyCENI) لنشر بيانات ونتائج الانتخابات في وقتها الفعلي ليطلع عليها الجمهور مباشرة. وكلها وسائط إعلامية ذات جودة عالية من حيث الشكل والمضمون، بالإضافة إلى تفعيل صفحات التواصل الاجتماعي التي تمكن من التفاعل مع عامة الناس، باعتبارهم الهدف المنشود من وراء كل عملية انتخابية شفافة.

ونظرًا لقوة وفعالية "وسائل الإعلام البديل"، التزمت اللجنة الانتخابية برفع مستوى الوعي وتعزيز نهج الاتصال لديها، من خلال مقاربات إعلامية جديدة، مما أدى إلى تعاون قوي مع جميع الشركاء، بمن فيهم المرشحون والأحزاب السياسية والصحفيون، والمراقبون، ونشطاء المجتمع المدني والناخبون عموما.

وفضلا عن ذلك، تم إنشاء مساحة إعلامية خاصة للصحفيين في مركز الصحافة والمعلومات الانتخابية لدعم الصحفيين في نشر المعلومات الصحيحة ومكافحة الأخبار الكاذبة.

وبصفة عامة، يمكن تلخيص أدوات الاستراتيجية الإعلامية الخاصة باللجنة الانتخابية فيما يلي:

- موقع اللجنة الإلكتروني وصفحاتها التواصلية.
- قاعة للمؤتمرات الصحفية.
- الشراكة مع المؤسسات الإعلامية التقليدية.
- استخدام وسائل الإعلام على المستوى الدولي،
- حضور لافت في وسائل الإعلام البديل.
- افتتاح مركز صحفي للمعلومات الانتخابية،

1.1.4 الموقع والصفحات

❖ **الموقع الإلكتروني**: تمتلك اللجنة الانتخابية موقعاً إلكترونياً يوفر المعلومات والوثائق وكافة البيانات الإحصائية والقانونية المتعلقة بالانتخابات.

الرسم رقم 30 : الموقع الإلكتروني للجنة الانتخابية

الرسم رقم 31 : صفحة الفيسبوك الخاصة باللجنة الانتخابية

- **صفحة على الفيسبوك**: تغطي، على نحو آمن، جميع مراحل الدورة الانتخابية. وقد أصبحت هذه الصفحة المرجع الأساسي للتوعية والتعليم والتغطية الإعلامية للانتخابات.
- **صفحة على TikTok** تجسد حضور اللجنة الانتخابية في وسائل الإعلام البديل من خلال الإعلانات والبيانات والصور المحددة على الصفحة.

2.1.4 المؤتمرات الصحفية

من أجل انسيابية المعلومات الانتخابية، أنشأت اللجنة استيديو للمؤتمرات الصحفية، جهز بأدوات تضمن جودة الصوت والصورة، وتوفر المؤتمرات الصحفية اليومية ـ معلومات وتحليلات إحصائية متنوعة لفائدة الصحفيين والرد على الأسئلة المباشرة التي يطرحها الصحفيون العاملون في الإذاعة والتلفزيون وغيرهما من المنصات الإعلامية المحلية والدولية.

ولهذا الغرض، تعتزم اللجنة الانتخابية إدخال تعديلات على قاعتها الرئيسية لكي تصبح مؤهلة لاحتضان ورشات تكوينية، ومؤتمرات حضورية، وأخرى عن بعد.

3.1.4 الشراكة مع المؤسسات الإعلامية التقليدية

سعيا لرفع مستوى الوعي وإيجاد علاقات نشطة مع كافة الأطراف المعنية، أبرمت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات عقودا مع مؤسسات إعلامية محلية عمومية وخصوصية من أجل التغطية الإعلامية والرصد الأمثل لمراحل العملية الانتخابية المختلفة، مع الحفاظ على مسافة واحدة من جميع المترشحين . وتتمثل المراحل المذكورة في:

- المراجعة الاستثنائية للائحة الانتخابية.
- نقل المعدات والوثائق الانتخابية،

- تدريب عمال اللجنة الانتخابية على مستوى الإدارة المركزية، وفروع اللجنة في الداخل والخارج، ونشطاء المجتمع المدني، والعدادين، ورؤساء وأعضاء مكاتب التصويت
- فرز النتائج،

وفي هذا السياق، أنتجت اللجنة الانتخابية وبثت ومضات إعلانية في وسائل الإعلام، ونظمت نقاشات مع العديد من الشركاء. وخصصت الصحافة المكتوبة جزءا كبيرا من صفحاتها لمقابلات ومقالات حول مختلف أنشطة اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات.

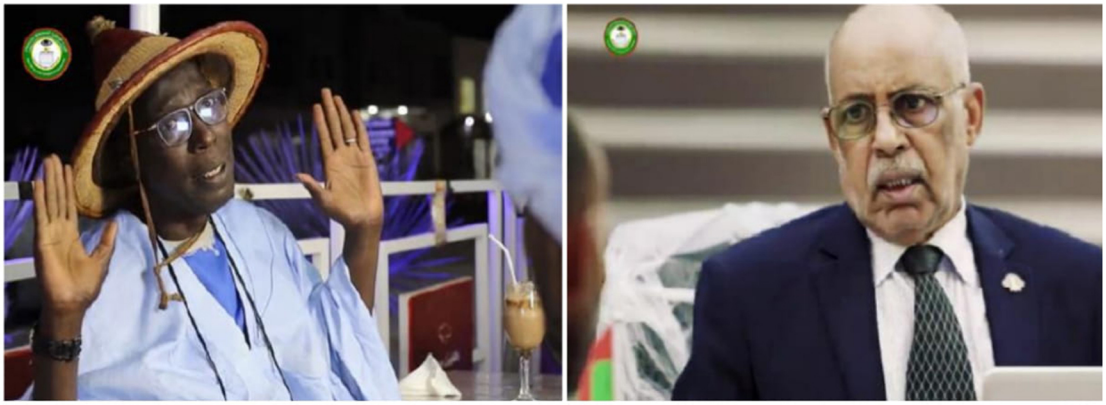

ا لرسم رقم 32 : ومضات دعائية بمختلف اللغات الوطنية

4.1.4 الإعلام البديل

نظرا لأهمية الإعلام الجديد وتأثيره القوي على الرأي العام، أولت اللجنة الانتخابية اهتماما خاصا للإعلاميين والمدونين المؤثرين الذين ساهموا في نقل صورة جيدة عن العملية الانتخابية ومكافحة الشائعات والأخبار الكاذبة.

الرسم رقم 33 : رئيس اللجنة الانتخابية في لقاء مع الصحفيين

5.1.4 مركز الإعلام والمعلومات الانتخابية،

تتويجا للتعاون البناء مع شركائها الفنيين والماليين الرئيسيين، أنشأت اللجنة الانتخابية مركزًا إعلاميًا يقدم للصحفيين المحليين والأجانب دعمًا إعلاميًا شاملاً، وينقل لهم المعلومات حول سير الانتخابات، والتدريبات المنظمة، ودعم حضور المرأة وتعزيز الشباب وتشجيع الحوار ونبذ خطاب الكراهية.

الرسم رقم 34: مركز الإعلام والمعلومات الانتخابية

2.4أنشطة التربية على المواطنة والتوعية الانتخابية

1.2.4 أنشطة التربية على المواطنة

أنشأت اللجنة الانتخابية فريق عمل مكلف بانتقاء ملفات المنظمات غير الحكومية المترشحة للتعاون معها، بهدف اختيار المنظمات ذات الخبرة والصلة بالمجالات المتعلقة بالانتخابات والحقوق المدنية ومشاركة المواطنين. وفي هذا الصدد، أعربت حوالي 1700 منظمة غير حكومية عن رغبتها في المشاركة في حملات التحسيس ذات الصلة بالانتخابات الرئاسية.

الرسم رقم 35 : ورشة تكوين للمجتمع المدني

وقد أسندت للمنظمات غير الحكومية المختارة مهمة إعلام وتثقيف وتوعية الناخبين حول مسائل أساسية من بينها التسجيل في اللائحة الانتخابية، وسحب بطاقات الناخبين، والمشاركة الفعالة في التصويت وإجراءاته. وكان الهدف من وراء ذلك هو المساهمة في خلق بيئة انتخابية هادئة ومستنيرة، تمهيدا لإجراء انتخابات شفافة وديمقراطية.

وقد بذلت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات جهدًا ماليا معتبرا (حوالي 11 مليون أوقية جديدة) لرفع مستوى الوعي حول الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في يونيو 2024، ولهذا الغرض، تم اختيار 679 منظمة غير حكومية، من بينها 52 في المائة تقودها النساء وقد تكفل برنامج الأمم المتحدة للتنمية بدعم 40 منها.

2.2.4 أنشطة التعبئة الانتخابية

بذلت اللجنة الانتخابية جهودا مكثفة لرفع مستوى الوعي والتثقيف لدى المواطنين بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية المختارة التي يتعين عليها أن تلعب دوراً أساسياً في تعبئة الناخبين وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم.

والهدف الرئيسي لهذا التدريب هو تشجيع مشاركة المواطنين في الانتخابات، وتوفير معلومات واضحة عن جدولها الزمني، وترتيبات التصويت، فضلاً عن القضايا السياسية ذات الصلة.

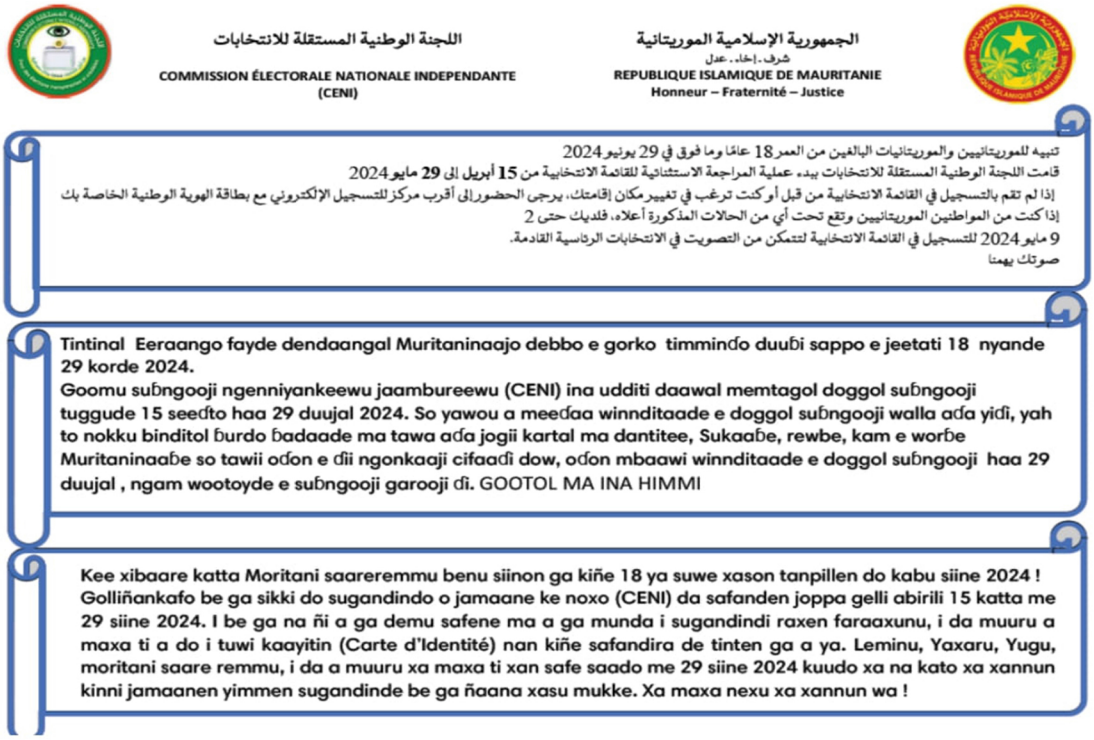

علاوة على ذلك، يجب رفع مستوى الوعي بين الناخبين حول أهمية مكافحة التضليل وخطاب الكراهية، مع التركيز على إشراك الفئات الهشة، ولا سيما النساء والشباب و ذوي الإعاقة، لضمان حصولهم على كل الفرص المتاحة للمشاركة الكاملة في الانتخابات.

وقد وفرت اللجنة الانتخابية للمنظمات غير الحكومية المختارة مواد ودعامات دعاية انتخابية باللغات الوطنية، على شكل كتيبات إعلامية، ووثائق توضيحية حول العملية الانتخابية.

3.4 أنشطة خلية تمكين المرأة وإدماجها

- **تنظيم ورشة عمل لإطلاق أنشطة الخلية** يوم 23 يونيو 2024 بدعم مالي من المنظمة الدولية للنظم الانتخابية التابعة للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وكانت هذه الورشة مناسبة لتقديم محاضرات حول مشاركة الشباب والنساء وذوى الاحتياجات الخاصة في العملية الانتخابية. افتتح الورشة نائب رئيس اللجنة الانتخابية، وحضرها عدد من كبار الموظفين في اللجنة الانتخابية وممثلي الشركاء الفنيين والماليين، والإدارة العمومية، بالإضافة إلى برلمانيين والعديد من ممثلي المجتمع المدني ووسائل الإعلام.

الرسم رقم 36 : ورشة تكوين لصالح الصم والبكم

❖ **تنظيم يوم تحسيسي حول مشاركة المرأة في العملية الانتخابية:** نظم بتاريخ 22 يونيو 2024، في مقر مركز الإعلام والمعلومات الانتخابية، لتبادل الآراء حول مشاركة النساء والشباب في المسار الانتخابي؛ بحضور ممثلين عن وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة، والسلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية؛ وجمعية الصحفيات الموريتانيات، وشبكة الصحفيين المناهضين للعنف ضد المرأة، وبعض جمعيات المجتمع المدني وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتعاون الإسباني.

❖ **دورة تكوينية لصالح جمعية الصم والبكم:** تم تنظيم الدورة يوم 22 يونيو 2024، لصالح 20 امرأة و5 رجال من الصم والبكم بهدف تعليمهم أسلوب عمل مكاتب التصويت، وذلك بدعم من المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية وقد سمح هذا النشاط لهؤلاء الأشخاص بفهم المراحل المختلفة للتصويت. وكانوا يقظين للغاية في طرح الأسئلة أثناء القيام بعملية محاكاة لمركز اقتراع.

❖ **تنظيم يوم للتفكير والتوعية حول مشاركة الشباب في العملية الانتخابية** ومكافحة العنف، ونبذ خطاب الكراهية، في مركز الصحافة والمعلومات الانتخابية

4.4 تأمين العملية الانتخابية

يعتبر تأمين العملية الانتخابية أمرًا ضروريًا لضمان حرية الاختيار، ومنع الغش الانتخابي، وكسب ثقة الجمهور، والحفاظ على النظام العام أثناء عملية الاقتراع. وقد مكّن التعاون الوثيق بين اللجنة الانتخابية والسلطات الإدارية من نشر قوات الأمن لضمان حماية مقرات اللجنة على المستوى المركزي والجهوي والمحلي ومراكز التصويت المختلفة. وأتاح هذا التآزر بين اللجنة الانتخابية والجهات الأمنية خلق بيئة هادئة ساهمت في حسن سير الانتخابات وممارسة حقوق وواجبات الناخبين في بيئة آمنة.

الجزء الخامس: تسيير الميزانية الانتخابية

1.5 تنفيذ الميزانية الانتخابية؛

2.5 الموارد والنفقات الانتخابية؛

الجزء الخامس: تسيير الميزانية الانتخابية

1.5 إعداد الميزانية الانتخابية

ينص القانون النظامي رقم 2012-027 المؤرخ بـ 12 أبريل 2012، المعدل بالقانون النظامي لسنة 2018، على أن "اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي".

وينص في مادته 21 على أن: "يتم إدراج الاعتمادات اللازمة لتشغيل اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات وفروعها في ميزانية الدولة، بناء على اقتراح مسبب من لجنة التسيير في اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات".

وفي هذا السياق، خصصت الدولة الموارد المالية اللازمة للمراجعة الاستثنائية للائحة الانتخابية وتنظيم الانتخابات الرئاسية وتشغيل هياكل اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات. وقد تم تخصيص هذه الموارد وفقاً لمداولات لجنة التسيير، حسب الفصول والأقسام التالية:

2.5 مداخيل ونفقات الانتخابات

1.2.5تمويل الأنشطة المتعلقة بالمراجعة الاستثنائية للائحة الانتخابية

- تبلغ الميزانية المخصصة للجنة الوطنية المستقلة للانتخابات من أجل المراجعة الاستثنائية للانتخابية الانتخابية في إطار قانون المالية المسبق لسنة 2024 ما مجموعه 80.000.000 أوقية جديدة،
- **وتبلغ النفقات المنفذة على هذه الميزانية** : 79,837,400 وقية جديدة شاملة لكافة النفقات التي أنجزتها اللجنة الانتخابية على مدى شهرين، طيلة مدة المراجعة الاستثنائية للائحة الانتخابية المنصوص عليها في المقرر رقم 0042 المؤرخ بـ 24 يناير 2024 الصادر عن وزير الداخلية و اللامركزية . وفيما يلي تفاصيل هذه النفقات:
  - رواتب الإدارة المركزية ومخصصات أعضاء لجنة التسيير = 9,027,542
  - المصاريف المرتبطة بالفروع (التشغيل/الأتعاب)37,992,633
  - الاتصال والتوعية والتوثيق = 6,446,132
  - تكاليف النقل والوقود في المهام = 8,260,137
  - المصاريف الإدارية العامة = 14,313,805
  - نفقات مختلفة (بما في ذلك توظيف وتكوين العدادين) = 3,777,151

2.2.5 تمويل العمليات الانتخابية

❖ **تبلغ الميزانية المخصصة للانتخابات الرئاسية**، بموجب قانون المالية المسبق2024 ما مجموعه: 300,000,000 أوقية جديدة ، يضاف إليها مبلغ: 92,680,000 أوقية جديدة التي خصصتها وزارة المالية ليوم الاقتراع.

❖ **وتبلغ النفقات المنفذة على هذه الميزانية**: 391,536,136 أوقية جديدة. وقد استخدمت هذه المبالغ لدفع جزء من العقود المبرمة مع اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات بالإضافة إلى النفقات الأخرى المرتبطة بتنفيذ العملية الانتخابية، على نحو ما هو مبين في الجدول التالي:

النشاط	النفقات بالأوقية الجديدة
صفقة بطاقات التصويت وصفقة كراء السيارات	43,426,557
أتعاب موظفي الفروع (الداخلية والخارجية) وتشغيل الهياكل	71,169,381
أتعاب موظفي الإدارة المركزية ومخصصات أعضاء لجنة التسيير	107,367,931
الاتصال والتربية على المواطنة	14,569,381
التكوين	2,075,840
نفقات النقل والوقود في المهام	19,892,311
المعالجة المعلوماتية	29,909,408
النفقات المتعلقة بعمليات التصويت يوم الانتخابات	93,798,886
غرفة الإنتاج	2,621,352
نفقات مختلفة	6,732,089
المجموع	391,536,136

❖ **صفقة بطاقات التصويت وصفقة كراء السيارات:** هذه العقود البالغة: 43,426,557 أوقية جديدة تتعلق بالعمليات التالية:

- **صفقة بطاقات التصويت، المحاضر:** تم التعاقد عن طريق التراضي المباشر مع شركة "الغرير العالمية" ومقرها دبي لطباعة كافة بطاقات التصويت ومحاضر مكاتب التصويت ومستخرجات المحاضر الآمنة بمبلغ قدره: 28,436,877 أوقية جديدة . وقد

تمت هذه العملية في الآجال القانونية المحددة وبمواصفات عالية الجودة، مما سمح للجنة الوطنية المستقلة للانتخابات بنقل بطاقات التصويت والمعدات الانتخابية وغيرها من الوثائق الانتخابية في الوقت المحدد وفي ظروف نقل أمنية جيدة.

- **صفقة كراء السيارات:** كانت عملية كراء السيارات الخاصة بالمراجعة الاستثنائية للائحة الانتخابية، وتلك الخاصة بالانتخابات الرئاسية موضوع مناقصة وطنية مفتوحة لكراء 106 سيارات لمدة أربعة أشهر بتكلفة قدرها: 14,989,680 أوقية جديدة تغطي جزءًا من الأعباء المرتبطة بهذا القسم.

❖ **أتعاب موظفي الفروع (الداخلية والخارجية) وتشغيل الهياكل:** يغطي هذا القسم النفقات المتعلقة بأتعاب موظفي الفروع الداخلية والخارجية المكلفة بتنفيذ العمليات الانتخابية في كامل التراب الوطني وفي (8) ثماني دوائر انتخابية بالخارج، فضلا عن تسيير هذه الفروع. ويبلغ هذا القسم: 71,169,381 أوقية جديدة

❖ **أتعاب موظفي الإدارة المركزية ومخصصات أعضاء لجنة التسيير:** تم تعيين موظفي الإدارة المركزية من خلال مداولات لجنة التسيير للإشراف على العمليات الانتخابية ودعمها. وتبلغ النفقات المدفوعة لهؤلاء الموظفين: 107,367,931 أوقية جديدة.

❖ **الاتصال والتربية على المواطنة** (الصحافة، وسائل الإعلام، المجتمع المدني، هواتف GFU، الإنترنت، الخ.) وقد كلف هذا القسم اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات مبلغًا قدره: 14,569,381 أوقية جديدة تغطي جزءًا من الأنشطة المتعلقة بهذه التدخلات المختلفة. (تم تسديدها جزئيا)

❖ **التكوين:** قامت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات بتكوين جميع موظفيها المشاركين في العمليات الانتخابية، سواء على مستوى إدارتها المركزية أو على مستوى فروعها. وبالإضافة إلى هؤلاء الموظفين، كان على اللجنة الانتخابية تكوين 679 من منظمات المجتمع المدني، بالتعاون أحيانًا مع شركائها الفنيين والماليين، تدريبهم على إجراءات التصويت والتوعية والاتصال والمراقبة على أرض الواقع للعملية الانتخابية برمتها. وتبلغ تكلفة تنفيذ هذه المهمة: 2,075,840 أوقية جديدة.

❖ **نفقات النقل والوقود في المهام:** يغطي هذا القسم النفقات المتعلقة بالوقود وتكاليف بعثات الإشراف التابعة للجنة التسيير ومراقبة ومتابعة الفروع وكذلك أطر الدعم في العمليات الانتخابية. كما يغطي التكاليف المتعلقة بنقل وتسليم المعدات الانتخابية إلى مكاتب التصويت. وتبلغ تكلفة هذه المصاريف: 19,892,311 أوقية جديدة.

❖ **المعالجة المعلوماتية:** يغطي هذا القسم جميع مهام تكنولوجيا المعلومات المتعلقة بمعالجة البيانات المرتبطة بتشغيل العمليات الانتخابية بالإضافة إلى إنتاج وإعداد بطاقات الناخب وإصدار أدلة التدريب وغيرها من الوثائق الانتخابية المفيدة لتكوين المنظمات غير الحكومية وموظفي اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات. (الفروع والإدارة المركزية). وتبلغ المصروفات على هذا البند: 29,909,408 أوقية جديدة. ويغطي هذا المبلغ جزءا من الأنشطة المتعلقة بهذه التدخلات المختلفة

❖ **النفقات المتعلقة بعمليات التصويت يوم الانتخابات:** وهي تشمل:

✓ تأجير سيارات لتوصيل المعدات الانتخابية ونقل أعضاء مكاتب التصويت إلى أماكن عملهم،

✓ البدلات اليومية لرؤساء وأعضاء مكاتبا لتصويت (13.509 شخصا)، وطعامهم، وتكوينهم، الخ.

✓ الوقود اللازم للقيام بهذه العملية.

✓ وتبلغ تكلفة المصاريف المتعلقة بهذه المهمات: 93,798,886 أوقية جديدة.

❖ **غرفة الإنتاج:** قامت اللجنة الانتخابية ببناء وتجهيز غرفة كبيرة لإدارة المعلوماتية والسجل الانتخابي بتكلفة: 2,621,352 أوقية جديدة.

❖ **مصاريف مختلفة:** تحملت اللجنة الانتخابية نفقات مختلفة خلال كافة العمليات الانتخابية وبلغت تكلفتها: 6,732,089 أوقية جديدة

❖ **مساعدة برنامج الأمم المتحدة للتنمية:** وقع الشركاء الماليون والفنيون مع اللجنة الانتخابية يوم 12 إبريل 2024 اتفاقية تمويل بمبادرة من برنامج الأمم المتحدة للتنمية. وتتضمن هذه الاتفاقية التي ينتهي سريانها في شهر يونيو 2025، محفظة مالية بقيمة ثلاثة ملايين (3.000.000) دولار أمريكي، تمت منها حتى الآن تعبئة مبلغ مليون واثنتين وتسعين ألف (1.092.000) دولار أمريكي لتمويل الأنشطة التالية المقترحة من طرف نفس الشركاء:

- تنظيم عدة ورشات للتكوين،
- تحسيس وتعبئة 40 منظمة غير حكومية، وتكوين 679 منظمة غير حكومية،
- تنظيم ملتقيات معينة لصالح النساء والشباب وذوي الاحتياجات الخاصة،
- إنشاء وتجهيز مركز للصحافة والمعلومات الانتخابية،
- دعم للسلطة العليا للصحافة، والمجلس الدستوري، وسلطة تنظيم الإشهار، والمرصد الوطني للمرأة والفتيات

وتجدر الإشارة إلى أن الملايين الثلاثة مقدمة من طرف الاتحاد الأوروبي، ومملكة إسبانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، وصندوق تعزيز السلام التابع للأمم المتحدة،

وأخيرا، ينبغي التذكير بأن الأموال المخصصة للجنة الانتخابية لم تكن كافية لتغطية جميع النفقات المتعلقة بإتمام العملية الانتخابية برمتها. ولهذا السبب لم يكن من الممكن سداد بعض النفقات الإلزامية، حتى الآن ومبلغها: 61,583,940 أوقية جديدة.

الجزء السادس: توصيات وخلاصة

1.6 التوصيات

2.6 الخلاصة

الجزء السادس: توصيات وخلاصة

في إطار الأهداف التي حددتها اللجنة الانتخابية من أجل التحسين المستمر لأدائها وتمكينها من التحكم بشكل أفضل في تسيير العمليات الانتخابية، دأبت اللجنة على تنظيم ورشة تقييمية بعد كل استحقاق انتخابي.

وهكذا تم تنظيم ورشة تقييمية داخلية في فندق آزلاي، خلال الفترة ما بين 13 و18 يوليو 2024، بمشاركة ممثلين عن الإدارة المركزية للجنة الانتخابية، وفروعها الجهوية والمحلية، ودعم فني من المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية.

كما تم تنظيم ورشة حصيلة مماثلة في مقر اللجنة الانتخابية، خلال الفترة ما بين 3 و5 سبتمبر 2024، بدعم من برنامج الأمم المتحدة للتنمية، شملت شركاء اللجنة الانتخابية الوطنيين والدوليين المعنيين بالمسار الانتخابي.

وقد كانت هذه الورشة مناسبة لإجراء نقاشات مفتوحة ومعمقة حول مجريات الانتخابات الرئاسية المنظمة في شهر يونيو 2024، مع التركيز على جوانب القوة والضعف التي كشفت عنها، وذلك في مسعى لتوسيع إطار التشاور حول الظروف العامة التي جرت فيها الانتخابات الرئاسية، واستخلاص الدروس المستفادة، واقتراح الحلول المناسبة لمعالجة الصعوبات التي ظهرت خلال العملية الانتخابية.

وقد كشفت هذه الورشات عن ارتياح الرأي العام الوطني والدولي لمجريات هذا الاستحقاق الرئاسي، من خلال مختلف تقارير المراقبين الوطنيين والدوليين الذين سجلوا المناخ الانتخابي الهادئ الذي استمر طيلة الحملة الانتخابية كما هي الحال في يوم الاقتراع.

وفي ختام هذه الورشات، تمت المصادقة على التوصيات التالية:

1.6 التوصيات

❖ في المجال القانوني

- مراجعة النصوص القانونية بهدف إعداد مدونة انتخابية توافقية بين الشركاء المعنيين، سبيلا إلى ضمان شفافية المسار الانتخابي ومصداقيته،
- تحيين وتفعيل النصوص المتعلقة بتسيير ميزانية الحملات الانتخابية، ومراجعة سقوفها نحو الأعلى طبقا لمعايير موضوعية، وتفعيل اللجان الوطنية والجهوية المسؤولة عن مراقبتها،

- الاحتفاظ بالآجال القانونية الحالية المتعلقة بالاستحقاقات الانتخابية، والنظر في إمكانية جعلها تتزامن مع فترات مناخية مناسبة،
- ملاءمة شروط تسجيل الناخبين مع واقع البلاد،
- إضفاء الطابع القانوني على التقنيات المستخدمة في تأمين الوثائق الانتخابية،
- الاحتفاظ بممثل أو فرع جهوي مكلف بالتسيير المحلي للجنة الانتخابية على غرار الإدارات العمومية الأخرى،
- تفعيل معالجة النزاعات الانتخابية تلقائيا على مستوى الفروع الجهوية والمحلية، وتحقيق المواءمة بين الآجال القانونية في مختلف النصوص المنظمة للانتخابات،
- إنشاء آلية للتجديد الجزئي لأعضاء لجنة التسيير، أسوة بالمجلس الدستوري، ضمانا لاستمرارية ذاكرة المؤسسة في داخلها،
- تقنين فنيات تأمين الوثائق الانتخابية،

❖ **في مجال الموارد البشرية:**

- إعداد قاعدة بيانات حيوية للموارد البشرية، تقوم على أساس المؤهلات الدراسية، والتجربة المهنية، والكفاءة العملية، وتعزيزها بأدوات أو آليات لتقييم أداء العمال، ويمكن لعمال الانتخابات الرئاسية 2024 أن يشكلوا منطلقا لقاعدة البيانات المذكورة
- إعداد بطاقات توصيف لوظائف عمال الإدارة المركزية للجنة الانتخابية، طبقا لترتيبات الهيكل التنظيمي،
- إعداد خطة تواصل داخلية، ذات قنوات متنوعة، تغطي الاجتماعات، والرسائل، وشبكات التواصل، ومنصات تسيير المشاريع،
- إعداد خطة خاصة للتكوين وتعزيز القدرات، تناسب جميع جوانب العملية الانتخابية وتشمل:
  - ✓ تقييم الحاجات، وتحديد الكفاءات المتوفرة من أجل تحديد متطلبات التكوين،
  - ✓ إعداد برامج تكوين منتظمة، ملائمة لمختلف مستويات العمال، تغطي مجالات المعدات الانتخابية، وتسيير الأزمات، وخدمة العملاء،
- تجسيد الطابع الاستمراري اللجنة الانتخابية باعتبارها مؤسسة دائمة من خلال توفير الموارد المالية لتغطية تكاليف عمالها الذين يتعين الاحتفاظ بهم.

❖ **وفي مجال اللائحة الانتخابية ومكاتب التصويت:**

- تفعيل القانون المتعلق بمراجعة اللائحة الانتخابية سنويا بانتظام، وتعبئة الموارد المالية اللازمة لذلك.
- الحرص على أن تكون مكاتب التصويت ومراكز التسجيل في مواقع يسهل الوصول إليها، وتتوفر على الخدمات الأساسية من ماء وكهرباء،
- متابعة الجهود من أجل رسم الخريطة الجغرافية لمراكز الإحصاء ومكاتب التصويت،

❖ **فيما يتعلق بالعمليات الانتخابية**

- إعداد خطة عمل مفصلة للعمليات الانتخابية، تتضمن مسبقا أرقام الانتخابات الرئاسية، والتشريعية، والجهوية، والبلدية المعنية،
- إقامة خطة تواصل داخلية لضمان انسيابية المعلومات بين مختلف الفاعلين،
- تعيين مسؤول عن التكوين في جميع فروع اللجنة الانتخابية،
- تعيين مسؤول، في كل مركز تصويت، يتولى ، بمساعدة اثنين من الأطر، توزيع ما لم يوزع بعد من بطاقات الناخب، وإرشاد الناخبين إلى مكاتب تصويتهم،
- تعيين رئيس لكل مركز تصويت يضم عددا كبيرا من مكاتب التصويت، يتولى مسؤولية تسلم المعدات والوثائق الانتخابية من لجنة المقاطعة، وتسليمها إلى مكاتب التصويت التابعة له قبل يوم الاقتراع، واستلامها منهم وتدقيقها معهم بعد يوم الاقتراع، تخفيفا للازدحام الشديد أمام مكاتب المقاطعة خلال هذين اليومين،
- إعداد حلول مناسبة لحالات الطوارئ المترتبة على التغيرات المناخية أو انقطاع سلاسل الامداد،
- تعزيز القدرات في مجال النقل من خلال التأكد، في الوقت المناسب، من ملاءمة السيارات وكفايتها كما ونوعا، وجاهزيتها للخدمة يوم الاقتراع،
- التعاون مع السلطات المحلية من أجل تأمين المسارات التي تسلكها السيارات التي تنقل المعدات الانتخابية،
- إعداد خريطة لمكاتب التصويت وتحديد مواقعها والحرص على أن تكون سهلة الولوج،
- تعزيز التجهيزات الخاصة بقاعة عمليات اللجنة الانتخابية.

❖ **فيما يتعلق بالتقنيات الجديدة:**

- الحصول على أجهزة معلوماتية ذات جودة عالية لمواجهة متطلبات المسار الانتخابي،
- وضع استراتيجية لتأمين المنظومة الرقمية الخاصة باللجنة الانتخابية،
- إنشاء منصة للتعليم عن بعد من شأنها أن توفر إمكانية تلقي الدروس بطريقة مرنة تراعي ظروف المستفيدين، وتكسبهم مهارات جديدة تساعدهم في تأدية مهامهم،
- تعزيز منصة Myceni بوحدة قياس تعتمد على الذكاء الاصطناعي من أجل ضمان انسجام ودقة معطيات محاضر فرز الأصوات على مستوى كل مكتب تصويت،

❖ **فيما يتعلق بتمكين المرأة:**

- تطوير برامج مستمرة للتربية المدنية من شأنها تشجيع مشاركة واعية وشاملة في الانتخابات،
- توفير إحصائيات شاملة عن أنشطة المرأة في الانتخابات، سعيا للتعرف على العقبات الخاصة التي تواجهها المرأة، وإعداد الحلول الكفيلة بالتغلب عليها،
- مضاعفة حملات التحسيس قبل وأثناء الانتخابات من خلال استخدام وسائط إعلامية متنوعة مثل الراديو والتلفزيون والملصقات ووسائل التواصل الاجتماعي،
- التعاون مع زعماء المجموعات المحلية، وقادة الرأي، والمنظمات المحلية من أجل تنظيم منتديات للتعبير عن رأي المرأة والاهتمامات التي تشغل بالها،
- توفير معلومات حول المسار الانتخابي بعدة لغات من أجل الوصول إلى أكبر عدد من الجمهور،
- استخدام دعامات مختلفة، مرئية ومسموعة (لوحات وفيديوهات) لشرح مراحل التصويت والطريقة الصحيحة للقيام به.

❖ **فيما يتعلق بمركز الصحافة والمعلومات الصحفية:**

- **في مجال الأرشيف والتوثيق:**
- إقامة منظومة أرشيف رقمية تضم المؤلفات والوثائق الانتخابية وتعمل على تخزينها، وتنظيمها (مداولات، تقارير، دراسات، ومقالات إلخ)، مما يساعد في إيجاد مكتبة نموذجية توفر كل المعطيات والمعلومات الانتخابية

- إنشاء نظام للفهرسة والبيانات الوصفية من أجل تسهيل البحث والوصول إلى المعلومات المطلوبة.
  - تحيين ونشر كل ما يتعلق بالأنشطة الانتخابية، والقوانين الجديدة، والاتجاهات المسجلة،
- **وفي مجال المتاحف المكتبية:**
  - تنظيم معارض حول تاريخ الانتخابات، والحقوق المدنية، وتطور الأنظمة الانتخابية عبر العصور.
- **وفي مجال الشراكة والتعاون:**
  - التعاون مع المؤسسات الاكاديمية، والجامعات ومراكز البحث من أجل القيام بدراسات وبحوث حول مواضيع مهمة،
  - إقامة شراكة مع مراكز بحثية انتخابية أخرى في العالم من أجل تبادل المصادر والتجارب والممارسات المثلى،

هذه التوصيات التي تهدف إلى تحسين أداء اللجنة الانتخابية، والحفاظ على استمراريتها، وتوطيد مصداقيتها، ستشكل لبة أساسية في إعداد خطة استراتيجية ثلاثية 2025 - 2027، موزعة على خطط عمل سنوية ، مصحوبة بالميزانيات المتعلقة بها.

2.6 الخلاصة

في نهاية المسار الانتخابي الذي يحاول هذا التقرير سرد مجرياته، قامت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات بإجراء تحليل بأثر رجعي للانتخابات الرئاسية المنظمة يوم 29 يونيو 2024 من خلال تنظيم ورشات لتقييمها ووضع حصيلة لها.

حضر هذه الورشات، التي نظمت خلال شهري يوليو وسبتمبر 2024، مشاركون من مختلف المشارب السياسية والاقتصادية والأكاديمية ومتخصصون في الشأن الانتخابي، بهدف إجراء تقييم للانتخابات الرئاسية، على ضوء المعايير الدولية المعمول بها في هذا المجال.

وقد مكن هذا التقييم من إبراز أوجه القوة والضعف، ومن تقديم توصيات مفيدة تساعد في إعداد استراتيجية انتخابية للاستحقاقات القادمة.

وقد تبين من خلال المناقشات أن تنظيم الانتخابات الرئاسية تم في مناخ سلمي هادئ، وأنها كانت أكثر مهنية من تلك المنظمة عام 2023، خاصة

فيما يتعلق بالتحكم في سير عمليات التصويت، وتحرير محاضر فرز الأصوات ومستخرجاتها، ونشرها المتزامن على منصة Myceni

كما تم التنويه بغياب أي طعون انتخابية أمام المجلس الدستوري ضد النتائج المؤقتة المعلنة من طرف اللجنة الانتخابية باعتباره دليلا قاطعا على التحكم في مجريات العملية الانتخابية.، وقد سجلت بارتياح التحسينات التكنولوجية التي أدخلتها اللجنة في منظومتها الانتخابية والتي كان لها أثر إيجابي على الرأي العام فيما يتعلق بتأكيد حيادية اللجنة ومصداقيتها.

ويتعلق الأمر أساسا بالتقنيات الأمنية التي استحدثتها اللجنة الانتخابية لحماية بطاقات التصويت ومحاضر فرز الأصوات ضد التزوير، وكذلك التطبيقات المعلوماتية (Electrun) التي تنشر نسب الإقبال على التصويت في وقتها الفعلي، ومنصة (myceni) التي حققت المساواة بين الجميع في الحصول على المعلومة الانتخابية في وقتها الفعلي، سواء تعلق الأمر بمجريات التسجيل على اللائحة الانتخابية، أو سير عمليات التصويت، والفرز، ومركزة النتائج، وإعلانها.

هذه الإنجازات والمكاسب التي تحققت خلال الانتخابات الرئاسية تم استعراضها والتعليق عليها بإسهاب في هذا التقرير مع التركيز على ضرورة تعزيزها وتطويرها.

ومع ذلك، فإن ورشات التقييم والحصيلة أشارت إلى نواقص داخلية تعاني منها اللجنة الانتخابية من شأنها أن تهدد مكاسبها وتشل حركتها في فترة ما بين الاستحقاقات الانتخابية.

وأخيرا، تدعو اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات جميع شركائها، وخاصة الحكومة والشركاء الماليين، للوقوف إلى جانبها، من أجل ضمان استمرارية عملها الأمثل، وديمومتها، بغية تنفيذ البرامج الإصلاحية الضرورية الهادفة إلى تعزيز الديمقراطية في بلادنا.

الملحقات

1. مرسوم استدعاء هيئة الناخبين،
2. مقررات،
3. مداولات،
4. تقارير المراقبين الانتخابيين،
5. لائحة المراجع.

مرسوم استدعاء هيئة الناخبين،

الجمهوريه الإسلاميه الموريتانيه

شرف- إخاء- عدل

رئاسة الجمهورية

تأشيرة: م.ع.ت.ت.ن.ج.ر

2024 - 077

مرسوم رقم...../ر.ج/يقضي باستدعاء هيئة الناخبين لانتخاب رئيس الجمهورية 2024

إن رئيس الجمهورية؛

بعد الاطلاع على:

- ❖ دستور 20 يوليو 1991، المراجع سنوات 2006 و2012 و 2017؛
- ❖ الأمر القانوني رقم 91- 027 الصادر بتاريخ 07 أكتوبر 1991، المعدل، المتضمن القانون النظامي المتعلق بانتخاب رئيس الجمهورية؛
- ❖ المرسوم رقم 2012-278 الصادر بتاريخ 17 ديسمبر 2012، المحدد لإجراءات سير الحملة الانتخابية وعمليات التصويت في الانتخابات الرئاسية.

يرسم

المادة الأولى: تدعى هيئة الناخبين يوم السبت 29 يونيو 2024 وفي حالة شوط ثان يوم السبت 13 يوليو 2024 من أجل انتخاب رئيس الجمهورية.

المادة 2 : تفتتح الحملة الانتخابية يوم الجمعة 14 يونيو 2024، عند الساعة صفر (0) وتختتم يوم الخميس 27 يونيو 2024، عند منتصف الليل.

المادة 3 : يفتتح الاقتراع عند الساعة السابعة (07) صباحا ويختتم عند الساعة السابعة (07)مساء.

المادة 4 : ينشر هذا المرسوم وفق طريقة الاستعجال وفي الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

19 AVR 2024

حرر بنواكشوط بتاريخ.....

محمد ولد الشيخ الغزواني

التوزيع:

- و.أ.أ.ع.ح
- و.أ.ع.ر.ج
- و.د.ل
- م.د
- ل.و.م.إ
- ج.ر
- و.و

للتصديق على مطابقة النسخة للأصل
الوزير الأمين العام
مولاي ولد محمد لقظف

مقررات

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

وزارة الداخلية واللامركزية

تأشيرة: م.ع.ت.ت.ن.ج.ر 0 000 42

الوزارة الأمانة العامة للحكومة
Ministère Secrétariat Général du Gouvernement
تأشيرة التشريع
VISA LEGISLATION

شرف إخاء عدل
رئاسة الجمهورية
مجلس الوزراء
Service Conseil des Ministres
Présidence de la République

مقرر رقم _____/ و.د.ل/ يقضي بافتتاح فترة مراجعة استثنائية للائحة الانتخابية الناتجة عن الاحصاء الاداري ذي الطابع الانتخابي 2023 وبتحديد الإجراءات الادارية والفنية لتنفيذه

إن وزير الداخلية واللامركزية؛

بعد الاطلاع على:

- القانون النظامي رقم 2012-027 الصادر بتاريخ 12 ابريل 2012، المعدل، المنشئ للجنة الوطنية المستقلة للانتخابات ؛
- القانون النظامي رقم 2009-022 الصادر بتاريخ 2 ابريل 2009، المعدل، المحدد للأحكام الخاصة المتعلقة بتصويت الموريتانيين المقيمين في الخارج؛
- الأمر القانوني رقم 87-289 الصادر بتاريخ 20 أكتوبر 1987، المعدل، الذي يلغي ويحل محل الأمر القانوني رقم 86-134 الصادر بتاريخ 13 أغسطس 1986 المنشأ للبلديات؛
- المرسوم رقم 157-2007 الصادر بتاريخ 06 سبتمبر 2007 المتعلق بمجلس الوزراء وصلاحيات الوزير الأول والوزراء؛
- المرسوم رقم 119-2023 الصادر بتاريخ 04 يوليو 2023، المتضمن تعيين أعضاء الحكومة؛
- المرسوم رقم 357-2019 الصادر بتاريخ فاتح أكتوبر 2019، المعدل، المحدد لصلاحيات وزير الداخلية واللامركزية ولتنظيم الإدارة المركزية لقطاعه؛
- المرسوم رقم 172 مكرر-2022/ر.ج الصادر بتاريخ 31 أكتوبر 2022 القاضي بتعين أعضاء لجنة تسيير اللجنة الانتخابية؛
- المداولة رقم 002 الصادرة بتاريخ 31 أكتوبر 2022 المتضمنة انتخاب رئيس اللجنة الانتخابية.

يـقـرر

المادة الأولى : يهدف هذا المقرر إلى تحديد الإجراءات الفنية والإدارية المتعلقة بالمراجعة الاستثنائية للائحة الانتخابية الناتجة عن الإحصاء الإداري ذي الطابع الانتخابي 2023 طبقا لأحكام الأمر القانوني رقم 87-289 الصادر بتاريخ 20 أكتوبر 1987، المعدل، الذي يلغي ويحل محل الأمر القانوني رقم 86-134 الصادر بتاريخ 13 أغسطس 1986 المنشئ للبلديات وخصوصا مادته 102 وكذلك أحكام القانون النظامي رقم 2012-027 الصادر بتاريخ 12 ابريل 2012، المعدل، المنشئ للجنة الوطنية المستقلة للانتخابات.

المادة 2: سيتم على امتداد التراب الوطني تنظيم مراجعة استثنائية للائحة الانتخابية الناتجة عن الإحصاء الإداري ذي الطابع الانتخابي 2023 من أجل إعداد لائحة انتخابية تُعتمد أساسًا للانتخابات الرئاسية 2024.

المادة 3: سيتم تحديد مواعيد بداية ونهاية هذه المراجعة داخل البلاد وخارجها بمداولة من لجنة تسيير اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات .لا يمكن أن تتجاوز مدة المراجعة الاستثنائية ثلاثة (3) أشهر.

يتم إغلاق المراجعة الاستثنائية لللائحة الانتخابية ثلاثين (30) يومًا على الأقل قبل تاريخ الاقتراع.

يتم نشر قرارات الهيآت المكلفة بالمراجعة الاستثنائية وهي قابلة للاستئناف وفقا للشروط المنصوص عليها في المادة 22 من القانون النظامي رقم 2012-027 الصادر بتاريخ 12 أبريل 2012، المعدل، المنشئ للجنة الوطنية المستقلة للانتخابات.

يتم نشر اللائحة الانتخابية في موعد لا يتجاوز عشرين (20) يومًا قبل يوم الاقتراع.

المادة 4: تهدف المراجعة الاستثنائية إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التسجيل على اللائحة لكل مواطن موريتاني يبلغ من العمر كآخر أجل ثمانية عشر (18) سنة في يوم الاقتراع ويتمتع بحقوقه المدنية والسياسية ولم يكن مسجلًا فيها لأي سبب من الأسباب؛
- السماح بتغيير مكان التسجيل لأي ناخب قام بتغيير إقامته، طبقاً لمكان إقامته الجديد؛
- الشطب من اللائحة على أسماء الناخبين الذين لم يعودوا على قيد الحياة أو الذين فقدوا أهليتهم للانتخاب.

يتم تقديم مقترحات الشطب إلى اللجنة الادارية للمراجعة المختصة إقليميًا، من قبل اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات بالتنسيق مع الوكالة الوطنية لسجل السكان والوثائق المؤمنة أو من أي شخص مهتم.

المادة 5 : سيتم تحديد وتنفيذ إجراءات مراجعة اللائحة الموريتانية للموريتانيين المقيمين في الخارج من قبل اللجنة الانتخابية بالتعاون مع وزارة الشؤون الخارجية والتعاون والموريتانيين في الخارج ، طبقا لأحكام القانون النظامي رقم 2009- 022 بتاريخ 2 ابريل 2009، المعدل، المحدد للإجراءات الخاصة المتعلقة بانتخاب الموريتانيين المقيمين في الخارج.

وتحقيقًا لهذا الغرض، سيتم إجراء عمليات المراجعة على أساس بطاقة الهوية أو جواز السفر البيومتري الساري المفعول.

ستتم إحالة نتائج المراجعة إلى اللجنة الإدارية المركزية للمصادقة عليها ومعالجتها.

المادة 6: ستسمح بيانات المراجعة الاستثنائية بتحيين اللائحة الانتخابية التي يتم نشرها خلال الآجال القانونية المذكورة أعلاه، طبقا للترتيبات المحددة من قِبَل اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات.
يتم تحديد إجراءات إعداد وتوزيع البطاقات الانتخابية، إذا اقتضت الضرورة ذلك في الآجال المحددة، بموجب مداولة من لجنة تسيير اللجنة الانتخابية.

المادة 7: لا تُقبل أيّ دعوى بعد انقضاء آجال الطعن الممنوحة للمواطنين اعتبارا من تاريخ النشر المنصوص عليه في المادة 3 من هذا المقرر.

الوزارة الأمانة العامة للحكومة
Ministère Secrétariat Général du Gouvernement
تأشيرة التشريع
VISA LEGISLATION

المادة 8: تتولى الهيآت التالية تصميم وإعداد وتنسيق وتنفيذ عمليات مراجعة اللائحة الانتخابية:

- اللجنة الإدارية المركزية؛
- اللجنة الإدارية للقيادة ؛
- اللجان الإدارية الجهوية؛
- اللجان الإدارية للمقاطعات؛
- اللجان الإدارية للمراكز الإدارية.

المادة 9: تسهر اللجنة الإدارية المركزية على حسن سير عمليات المراجعة على المستوى الوطني.

وتحقيقًا لهذه الغاية، فهي مسؤولة عن التصميم و التأطير والمتابعة لجميع الأنشطة المتعلقة بالمراجعة وتحديد التدابير الواجب اتخاذها على المستوى الوطني لتسهيل تنفيذ عمليات المراجعة.

وتساعدها في مهمتها لجنة إدارية للقيادة.

المادة 10: يتم تشكيل اللجنة الإدارية المركزية على النحو التالي:
الرئيس: رئيس اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات.
الأعضاء:
- أعضاء لجنة تسيير اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات؛
- الأمين العام للجنة الوطنية المستقلة للانتخابات؛
- المكلف بمهمة المكلف بالعلاقات مع الإدارة في اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات.

يمكن للجنة الإدارية المركزية الاعتماد على جميع هياكل اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات للحصول على أي مساعدة أو خبرة ضرورية لحسن سير عملية المراجعة.

كما يمكنها الاستعانة بأي شخص طبيعي أو اعتباري يمكن أن تساهم مهاراته في إنجاح عملية المراجعة.

المادة 11: تتمثل مهام اللجنة الإدارية للقيادة في ما يلي:
- تصميم منهجية المراجعة؛
- وضع جدول أعمال اجتماعات اللجنة الإدارية المركزية ؛
- الإعداد الفني والمادي لعمليات المراجعة، من خلال الهيأة المكلفة بإدارة السجل الانتخابي التي هي المسؤولة عن إنشاء النظام اللازم لنشاطاتِ جمع البيانات ونقلها وحفظها ومعالجتها؛
- تنفيذ ومتابعة جميع العمليات المتعلقة بالمراجعة.

الوزارة الأمانة العامة الحكومة
Ministère Secrétariat Général du Gouvernement
تأشيرة التشريع
VISA LEGISLATION

المادة 12: تتشكل اللجنة الإدارية للقيادة على النحو التالي :
الرئيس: نائب رئيس اللجنة الانتخابية؛
الأعضاء:
الأمين العام للجنة الانتخابية؛
- المكلف بمهمة مكلف بالعلاقات مع اللجنة الانتخابية في وزارة الداخلية واللامركزية؛
- المكلف بمهمة مكلف بالعلاقات مع الإدارة في اللجنة الانتخابية؛
- المكلف بمهمة مكلف بالعلاقات مع هيآت تسيير الانتخابات الجهوية والدولية ؛

Page 3 of 5

- المكلف بمهمة مكلف بتصويت الموريتانيين في الخارج؛
- مديرو ورؤساء القطاعات في اللجنة الانتخابية.

يتولى مدير المعلوماتية والسجل الانتخابي سكرتارية اللجنة الادارية للقيادة.

يمكن للجنة الادارية القيادة - عند الحاجة - الاستعانة بمساعدة الخبراء.

تتلقى اللجنة الإدارية للقيادة عن الفترة التي تستغرقها المراجعة ، تعويضات تحددها لجنة تسيير اللجنة الانتخابية.

المادة 13: تسهر اللجنة الادارية الجهوية على حسن سير عمليات المراجعة على المستوى الجهوي.
وتسهم في إنجاز أنشطة المراجعة من خلال:

- تنسيق الأنشطة الإدارية المرتبطة بالمراجعة؛
- تحيين الخرائط؛
- توعية المواطنين؛
- الاعلام لأغراض المراجعة.

المادة 14: تتشكل اللجنة الإدارية الجهوية على النحو التالي:
الرئيس: رئيس اللجنة الجهوية للجنة الانتخابية؛
الأعضاء :

- عضو اللجنة الادارية الجهوية للجنة الانتخابية المكلف بالمعلوماتية الذي يقوم كذلك بمهمة سكرتارية اللجنة؛
- رؤساء اللجان الانتخابية في المقاطعات؛
- ممثل عن الادارة يعينه الوالي.

يمكن أن تضم اللجنة الادارية الجهوية أعضاء آخرين معينين على أساس الكفاءة والنزاهة والحياد. ويعين هؤلاء بموجب مداولة من لجنة تسيير اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات.

المادة 15: تسهر اللجنة الإدارية في المقاطعة على حسن سير عمليات المراجعة على مستوى المقاطعة.

وهي تكلف على وجه الخصوص ب :

- تنسيق الأنشطة الإدارية المرتبطة بالمراجعة؛
- تحيين الخرائط على مستوى المقاطعة؛
- توعية المواطنين؛
- الاعلام لأغراض المراجعة.

وتكلف فضلًا عن ذلك ب:

- القيام بالإشراف على عمليات الجمع البيانات ميدانيا؛
- تأمين التواصل الدائم مع اللجنة الإدارية الجهوية.

الوزارة الأمانة العامة للحكومة
Ministère Secrétariat Général du Gouvernement
تأشيرة التشريع
VISA LEGISLATION

المادة 16: تتشكل اللجنة الإدارية في المقاطعة على النحو التالي:
الرئيس: رئيس اللجنة الانتخابية في المقاطعة؛
الأعضاء:

- أعضاء اللجنة الانتخابية في المقاطعة؛
- رؤساء اللجان الانتخابية في المراكز الادارية حيث وُجدوا؛
- ممثل عن الادارة يعينه حاكم المقاطعة.

يتولى عضو اللجنة الانتخابية في المقاطعة المكلف بالمعلوماتية مهمة سكرتارية اللجنة.

يمكن أن تضم اللجنة الإدارية في المقاطعة أعضاء إضافيين معيّنين على أساس الكفاءة والنزاهة والحياد. ويعين هؤلاء بواسطة مداولة صادرة عن لجنة تسيير اللجنة الانتخابية.

المادة 17: تسهر اللجنة الإدارية في المركز الاداري على حسن سير عمليات المراجعة ميدانيا. وهي مكلفة على وجه الخصوص ب:

- تنسيق الأنشطة الإدارية المرتبطة بالمراجعة؛
- تحيين الخرائط على مستوى المركز الإداري؛
- توعية المواطنين؛
- الاعلام لفرض المراجعة.

وتكلف فضلا عن ذلك ب:

- ضمان الإشراف على عمليات جمع البيانات ميدانيا؛
- تأمين التواصل الدائم مع لجنة المقاطعة.

المادة 18: تتشكل اللجنة الإدارية في المركز الاداري على النحو التالي:

الرئيس: رئيس اللجنة الانتخابية في المركز الاداري؛

الأعضاء:

- أعضاء اللجنة الانتخابية في المركز الإداري؛
- ممثل عن الادارة يعينه رئيس المركز الإداري.

الوزارة الأمينة العامة للحكومة
Ministère Secrétariat Général du Gouvernement
تأشيرة التشريع
VISA LEGISLATION

يتولى عضو اللجنة الانتخابية في المركز الاداري المكلف بالمعلوماتية مهمة سكرتارية اللجنة.

يمكن أن تضم اللجنة الإدارية في المركز الاداري أعضاء إضافيين معينين حسب معايير الكفاءة والنزاهة والحياد. يعين هؤلاء بواسطة مداولة صادرة عن لجنة تسيير اللجنة الانتخابية.

المادة 19: تحدد ترتيبات هذا المقرر عند الاقتضاء بمداولات من لجنة تسيير اللجنة الانتخابية.

المادة 20: ينشر هذا المقرر في الجريدة الرسمية للجمهورية الاسلامية الموريتانية.

حرر بنواكشوط، بتاريخ 24 JAN 2024

محمد أحمد ولد محمد الأمين

وزارة الداخلية واللامركزية
الوزير
Le Ministre
MINISTERE DE L'INTERIEUR ET DE LA DECENTRALISATION

الجمهورية الإسلامية الموريتانية
شرف - إخاء - عدل

وزارة الشؤون الخارجية والتعاون والموريتانيين في الخارج
وزارة الداخلية واللامركزية

تأشيرة: م.ع.ت.ت.ن.ج.ر

مقرر مشترك رقم.....00369...../و.ش.خ.ت.م.خ/و.د.ل/ يقضي بإعداد لائحة الدول المعنية بتصويت الموريتانيين المقيمين في الخارج بالنسبة لانتخاب رئيس الجمهورية 2024

إن وزير الشؤون الخارجية والتعاون والموريتانيين في الخارج ووزير الداخلية واللامركزية،

بعد الاطلاع على:

- الأمر القانوني رقم 91-027 الصادر بتاريخ 07 أكتوبر 1991، المعدل، المتضمن القانون النظامي المتعلق بانتخاب رئيس الجمهورية؛
- القانون النظامي رقم 2009-022 الصادر بتاريخ 02 إبريل 2009، المحدد للترتيبات الخاصة المتعلقة بتصويت الموريتانيين المقيمين في الخارج المعدّل بالقانون النظامي رقم 2012-033 الصادر بتاريخ 12 إبريل 2012؛
- المرسوم رقم 2012- 284 الصادر بتاريخ 26 ديسمبر 2012، القاضي بتطبيق القانون النظامي رقم 2009-022 الصادر بتاريخ 02 إبريل 2009، المعدّل، المحدد للترتيبات الخاصة المتعلقة بتصويت الموريتانيين المقيمين في الخارج؛
- المرسوم رقم 157 - 2007 الصادر بتاريخ 06 سبتمبر 2007، المتعلق بمجلس الوزراء وبصلاحيات الوزير الأول والوزراء؛
- المرسوم رقم 119 - 2023 الصادر بتاريخ 04 يوليو 2023، المتضمن تعيين أعضاء الحكومة؛
- المرسوم رقم 141 - 2023 الصادر بتاريخ 04 أغشت 2023، المحدد لصلاحيات وزير الشؤون الخارجية والتعاون والموريتانيين في الخارج وتنظيم الإدارة المركزية لقطاعه؛
- المرسوم رقم 357 - 2019 الصادر بتاريخ فاتح أكتوبر 2019، المعدل، المحدد لصلاحيات وزير الداخلية واللامركزية وتنظيم الإدارة المركزية لقطاعه؛
- المرسوم رقم 172 مكرر-2022/ر.ج الصادر بتاريخ 31 أكتوبر 2022، القاضي بتعين أعضاء لجنة تسيير اللجنة الانتخابية؛
- المقرر رقم 042/ و.د.ل/ الصادر بتاريخ 24 يناير 2024، القاضي بافتتاح فترة مراجعة استثنائية للائحة الانتخابية الناتجة عن الاحصاء الاداري ذي الطابع الانتخابي 2023 وبتحديد الإجراءات الادارية والفنية لتنفيذه؛
- الرسالة رقم 000009 /ل.و.م.إ/ر/ بتاريخ 30 يناير 2024؛
- الرسالة رقم 000010 /ل.و.م.إ/ر/ بتاريخ 30 يناير 2024.

يقرران

المادة الأولى : طبقا لأحكام المادة 4 (جديدة) من القانون النظامي رقم 2009-022 الصادر بتاريخ 02 ابريل 2009 المعدّل بموجب القانون النظامي رقم 2012-033 الصادر بتاريخ 12 ابريل 2012، المحدد للترتيبات الخاصة المتعلقة بتصويت الموريتانيين المقيمين في الخارج. فإن لائحة الدول المعنية بتصويت الموريتانيين المقيمين في الخارج بالنسبة لانتخاب رئيس الجمهورية 2024، تتحدد على النحو التالي:

الرقم التسلسلي	القارة	الدول المعنية بالتصويت
1	افريقيا	- غامبيا - كوت ديفوار - غينيا بيساو
2	أسيا	- المملكة العربية السعودية - الإمارات العربية المتحدة - قطر
3	أوروبا	- فرنسا
4	أمريكا	- الولايات المتحدة الأمريكية

المادة 2: تطبيقا للمادتين 4 و 5 من المرسوم رقم 2012 - 284 الصادر بتاريخ 26 ديسمبر 2012 القاضي بتطبيق القانون النظامي رقم 2009-022 الصادر بتاريخ 02 ابريل 2009، المحدد للترتيبات الخاصة المتعلقة بتصويت الموريتانيين المقيمين في الخارج المعدّل. تُحدَّدُ اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات بمداولة من لجنة التسيير، بناءً على اقتراحات رؤساء البعثات الدبلوماسية والقنصلية. عدد ومواقع مراكز ومكاتب التصويت بالنسبة لكل دولة والعدد الأقصى للمسجلين لكل مكتب تصويت.

المادة 3: يكلف الأمين العام لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون والموريتانيين في الخارج، والأمين العام لوزارة الداخلية واللامركزية ورؤساء البعثات الدبلوماسية والقنصلية - كل في ما يعنيه - بتطبيق هذا المقرر الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الاسلامية الموريتانية.

حرر بنواكشوط بتاريخ 03 AVR 2024

وزير الشؤون الخارجية والتعاون والموريتانيين في الخارج

محمد سالم ولد مرزوك

وزير الداخلية واللامركزية

محمد أحمد ولد محمد الأمين

التوزيع:
- و أ ع ح
- و أ ع ر ح
- و ش ح ت م ح
- و د ل
- ل و م إ
- م ح ر
- ح ر
- و و

مداولات

الجمهورية الإسلامية الموريتانية
شرف - إخاء - عدل

RÉPUBLIQUE ISLAMIQUE DE MAURITANIE
Honneur - Fraternité - Justice

اللجنة الوطنية المستقلة للإنتخابات
COMMISSION ELECTORALE NATIONALE INDEPENDANTE

Nouakchott 04 AVR 2024 انواكشوط

Numéro : 000009 الرقم

مداولة متعلقة بتنظيم مراجعة استثنائية للائحة الانتخابية لسنة 2023 على مستوى التراب الوطني

إن لجنة تسير اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات،

بعد الاطلاع على:

- القانون النظامي رقم 027 – 2012 الصادر بتاريخ 12 إبريل 2012 المنشئ للجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، المعدل بالقانون النظامي رقم 005 – 2018 الصادر بتاريخ 12 فبراير 2018،
- الأمر القانوني رقم 289 - 87 الصادر بتاريخ 20 أكتوبر 1987 الذي يلغي ويحل محل الأمر القانوني رقم 134-86 الصادر بتاريخ 13 أغسطس 1986 المنشئ للبلديات،
- المرسوم رقم 172 مكرر الصادر بتاريخ 31 أكتوبر 2022 بشأن تعيين أعضاء لجنة تسيير اللجنة الانتخابية،
- المقرر رقم: 042 الصادر بتاريخ: 24 يناير 2024 القاضي بافتتاح مراجعة استثنائية للائحة الانتخابية الناتجة عن الإحصاء الإداري ذي الطابع الانتخابي 2023 وبتحديد الإجراءات الإدارية والفنية لتنفيذه
- المداولة رقم 002 بتاريخ 31 أكتوبر 2022 المتضمنة انتخاب رئيس اللجنة الانتخابية،
- المداولة رقم 003 بتاريخ 31 أكتوبر 2022 المتضمنة انتخاب نائب رئيس اللجنة الانتخابية،

وبعد المناقشة، صادقت اللجنة على المداولة التالية:

المادة الأولى: طبقا لترتيبات المادة الثالثة (3) من المقرر رقم: 042 بتاريخ: 24 يناير 2024، ستنظم على عموم التراب الوطني عملية مراجعة استثنائية للائحة الانتخابية، بواسطة المصالح المختصة في اللجنة الانتخابية خلال الفترة ما بين 15 ابريل إلى 29 مايو 2024، من أجل تكملة وتحيين اللائحة الانتخابية لسنة 2023.

المادة 2: يكلف الأمين العام للجنة الانتخابية بإبلاغ هذه المداولة إلى الجهات المعنية.

المادة 3: تدخل هذه المداولة حيز التنفيذ بمجرد توقيعها.

الرئيس
الداه ولد عبد الجليل

عضو لجنة التسيير
محمد المختار مليل

عضو لجنة التسيير
الأمينة محمد بوي امم

ص ب : 4550 - البريدالألكتروني : sg.ceni2012@gmail.com - www.ceni.mr - انواكشوط موريتانيا
Site Web: www.ceni.mr - E-mail: sg.ceni2012@gmail.com - Av. Moktar Ould Daddah - Ilôt 2 - Tevragh Zeina - Nouakchott

الجمهورية الإسلامية الموريتانية
شرف - إخاء - عدل

RÉPUBLIQUE ISLAMIQUE DE MAURITANIE
Honneur - Fraternité - Justice

اللجنة الوطنية المستقلة للإنتخابات
COMMISSION ELECTORALE NATIONALE INDEPENDANTE

Nouakchott 04 AVR 2024 انواكشوط

Numéro : 000010 الرقم

مداولة تتعلق بتنظيم مراجعة استثنائية للائحة الانتخابية لسنة 2023 بالنسبة للموريتانيين المقيمين في الخارج

إن لجنة تسير اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات،

بعد الاطلاع على:

- القانون النظامي رقم 027 – 2012 الصادر بتاريخ 12 إبريل 2012 المنشئ للجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، المعدل بالقانون النظامي رقم 005 – 2018 الصادر بتاريخ 12 فبراير 2018،
- الأمر القانوني رقم 289 - 87 الصادر بتاريخ 20 أكتوبر 1987 الذي يلغي ويحل محل الأمر القانوني رقم 134-86 الصادر بتاريخ 13 أغسطس 1986 المنشئ للبلديات،
- المرسوم رقم 172 مكرر الصادر بتاريخ 31 أكتوبر 2022 بشأن تعيين أعضاء لجنة تسيير اللجنة الانتخابية،
- المقرر رقم: 042 الصادر بتاريخ: 24 يناير 2024 القاضي بافتتاح مراجعة استثنائية للائحة الانتخابية الناتجة عن الإحصاء الإداري ذي الطابع الانتخابي 2023 وبتحديد الإجراءات الإدارية والفنية لتنفيذه
- المقرر المشترك رقم 0369 بتاريخ: 03 ابريل 2024 القاضي بإعداد لائحة الدول المعنية بتصويت الموريتانيين المقيمين في الخارج بالنسبة لانتخاب رئيس الجمهورية 2024
- المداولة رقم 002 بتاريخ 31 أكتوبر 2022 المتضمنة انتخاب رئيس اللجنة الانتخابية،
- المداولة رقم 003 بتاريخ 31 أكتوبر 2022 المتضمنة انتخاب نائب رئيس اللجنة الانتخابية،

وبعد المناقشة، صادقت اللجنة على المداولة التالية:

المادة الأولى: طبقا لترتيبات المادة الأولى من المقرر رقم: 0369 بتاريخ: 03 ابريل 2024، ستنظم على مستوى غامبيا، ساحل العاج،غينيا بيساو، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، قطر، فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية، مراجعة استثنائية للائحة الانتخابية، بواسطة المصالح المختصة في اللجنة الانتخابية، بالتعاون مع وزارة الشؤون الخارجية والموريتانيين المقيمين في الخارج، خلال الفترة ما بين 25 ابريل و 29 مايو 2024، من أجل تكملة وتحيين اللائحة الانتخابية لسنة 2023.

المادة 2: يكلف الأمين العام للجنة الانتخابية بإبلاغ هذه المداولة إلى الجهات المعنية.

المادة 3: تدخل هذه المداولة حيز التنفيذ بمجرد توقيعها.

الرئيس
الداه ولد عبد الجليل

عضو لجنة التسيير
با بوكار سولي

عضو لجنة التسيير
حبيب حمديت

ص ب : 4550 - البريدالألكتروني : sg.ceni2012@gmail.com - www.ceni.mr - انواكشوط موريتانيا
Site Web: www.ceni.mr - E-mail: sg.ceni2012@gmail.com - Av. Moktar Ould Daddah - Ilôt 2 - Tevragh Zeina - Nouakchott

الجمهورية الإسلامية الموريتانية
شرف - إخاء - عدل

RÉPUBLIQUE ISLAMIQUE DE MAURITANIE
Honneur - Fraternité - Justice

اللجنة الوطنية المستقلة للإنتخابات
COMMISSION ELECTORALE NATIONALE INDEPENDANTE

Nouakchott 09 JAN 2024 انواكشوط

Numéro : 0001 الرقم

مداولة تقضي بالمصادقة على الهيكل التنظيمي للجنة الانتخابية

أن لجنة تسيير اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، بعد الاطلاع على:

- القانون النظامي رقم 2012-027 الصادر بتاريخ 12 ابريل 2012 المتعلق بإنشاء اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات المعدل بالقانون النظامي رقم 2018-005 الصادر بتاريخ 12 فبراير 2018 ،
- المرسوم رقم 172 مكرر الصادر بتاريخ 31 أكتوبر 2022 بشأن تعيين أعضاء لجنة تسيير اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات،
- المداولة رقم 002 بتاريخ 21 مايو 2018، المتعلقة بالمصادقة على النظام الداخلي للجنة الانتخابية،
- المداولة رقم 002 بتاريخ 31 أكتوبر 2022 المتضمنة انتخاب رئيس اللجنة الانتخابية،
- المداولة رقم 003 بتاريخ 31 أكتوبر 2022 المتضمنة انتخاب نائب رئيس اللجنة الانتخابية،
- محضر اجتماع لجنة التسيير رقم 001 بتاريخ 09 يناير 2024.
- الاتفاق السياسي الموقع بتاريخ 26 سبتمبر 2022

وبعد التداول، صادقت على المداولة التالية:

المادة الأولى: تمت المصادقة على الهيكل التنظيمي للجنة الانتخابية المرفق.

المادة2: يلغي هذا الهيكل التنظيمي ويحل محل الهيكل التنظيمي المصادق عليه بموجب المداولة رقم 004 بتاريخ 23 نوفمبر 2022.

المادة 3: يدخل هذا الهيكل التنظيمي حيز التنفيذ بعد مرور يوم واحد على نشره في الجريدة الرسمية.

الرئيس

الداه ولد عبد الجليل

عضو لجنة التسيير
باب ولد بوميس

عضو لجنة التسيير
كمب سي

ص ب : 4550 - البريدالألكتروني : sg.ceni2012@gmail.com - www.ceni.mr - انواكشوط موريتانيا
Site Web: www.ceni.mr - E-mail: sg.ceni2012@gmail.com - Av. Moktar Ould Daddah - Ilôt 2 - Tevragh Zeina - Nouakchott

الجمهورية الإسلامية الموريتانية
شرف - إخاء - عدل
RÉPUBLIQUE ISLAMIQUE DE MAURITANIE
Honneur - Fraternité - Justice
اللجنة الوطنية المستقلة للإنتخابات
COMMISSION ELECTORALE NATIONALE INDEPENDANTE

Nouakchott 01 JUIL 2024 انواكشوط

Numéro : 000019 الرقم

مداولة متعلقة بالمصادقة على النتائج المؤقتة للانتخابات الرئاسية 2024

إن لجنة تسيير اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات؛

بعد الاطلاع على:

- دستور 20 يوليو 1991، المعدل
- القانون النظامي رقم: 2012/027الصادر بتاريخ: 12 ابريل 2012 المنشئ للجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، المعدل
- الأمر القانوني 1991/027 بتاريخ 7 أكتوبر 1991 الذي يتضمن القانون النظامي المتعلق بانتخاب رئيس الجمهورية، المعدل
- الأمر القانوني رقم 289 . 87 الصادر بتاريخ 20 أكتوبر 1987 الذي يلغي ويحل محل الأمر القانوني رقم 134-86 الصادر بتاريخ 13 أغسطس 1986 المنشئ للبلديات،
- القانون النظامي رقم 022/2009 بتاريخ 2 ابريل 2009المعدل، المحدد للأحكام الخاصة المتعلقة بتصويت الموريتانيين المقيمين في الخارج
- المرسوم رقم 2022/172 مكرر الصادر بتاريخ 31 أكتوبر 2022 عن رئيس الجمهورية، القاضي بتعيين أعضاء لجنة تسيير اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات،
- المرسوم رقم 2024/077 بتاريخ 19 ابريل 2024 القاضي باستدعاء هيئة الناخبين لانتخاب رئيس الجمهورية
المرسوم رقم 2012 / 278 الصادر بتاريخ 17 ديسمبر 2012 الذي يحدد إجراءات سير الحملة الانتخابية وعمليات التصويت في الانتخابات الرئاسية

- المقرر رقم: 042 الصادر بتاريخ: 24 يناير 2024 القاضي بافتتاح مراجعة استثنائية للائحة الانتخابية الناتجة عن الإحصاء الإداري ذي الطابع الانتخابي 2023 وبتحديد الإجراءات الإدارية والفنية لتنفيذه
- المقرر المشترك رقم 0369 بتاريخ: 03 ابريل 2024 القاضي بإعداد لائحة الدول المعنية بتصويت الموريتانيين المقيمين في الخارج بالنسبة لانتخاب رئيس الجمهورية 2024
- المداولة رقم 002 بتاريخ 31 أكتوبر 2022 المتعلقة بانتخاب رئيس اللجنة الانتخابية؛
- المداولة رقم 003 بتاريخ 31 أكتوبر 2022 المتعلقة بانتخاب نائب رئيس اللجنة الانتخابية؛
- المداولة رقم 003 بتاريخ: 30 مايو 2018 المتعلقة باعتماد النظام الداخلي للجنة الوطنية المستقلة
- المداولة رقم: 008 بتاريخ: 29 مارس 2024 المتعلقة بتعيين رؤساء وأعضاء فروع اللجنة الانتخابية على مستوى التراب الوطني
- المداولة رقم 013 بتاريخ 18 ابريل 2024 المتعلقة بتعيين رؤساء وأعضاء فروع اللجنة الانتخابية على مستوى الدوائر الخارجية
- محاضر تجميع النتائج على مستوى المقاطعات والخارج.

ص ب : 4550 - البريدالألكتروني : sg.ceni2012@gmail.com - www.ceni.mr - انواكشوط موريتانيا
Site Web: www.ceni.mr - E-mail: sg.ceni2012@gmail.com - Av. Moktar Ould Daddah - Ilôt 2 - Teyragh Zeina - Nouakchott

وبعد المناقشة داولت اللجنة بما يلي:

المادة الأولى: المصادقة على النتائج المؤقتة للانتخابات الرئاسية المنظمة يوم السبت 29 يونيو 2024 وفقا للتفصيل التالي:

- **المسجلون:** مليون وتسعمائة وتسعة وثلاثون ألفا وثلاثمائة و اثنان وأربعون **(1939342)** **(المصوتون :** مليون وأربعة و سبعون ألفا ومائتان وثمانية **(1074208)**
- **نسبة المشاركة: 55.39%**
- **البطاقات اللاغية:** ثلاثة وخمسون ألفا وسبعمائة وسبعة وثمانون **(53787)**
- **البطاقات المحايدة:** واحد وثلاثون ألفا وستمائة وثمانية **(31608)**
- **الأصوات المعبر عنها:** تسعمائة وثمانية وثمانون وثمانمائة وثلاثة عشر **(988813)**

وقد توزعت الأصوات على المترشحين كالتالي:

1. المترشح محمد الشيخ الغزواني حصل على:خمسمائة وأربعة وخمسون ألفا وتسعمائة وستة وخمسون (554956) صوتا، بما يعادل نسبة 56.12%
2. المترشح محمد الأمين المرتجي الوافي حصل على تسعة آلاف وسبعمائة واثنان وعشرون (9722) صوتا، بما يعادل نسبة 0.98%
3. المترشح حمادي سيد المختار محمد عبدي حصل على: مائة وستة وعشرون ألفا وثلاثمائة وأربعون (126340) صوتا، بما يعادل نسبة 12,78%
4. المترشح اوتاما انتوان سليمان سوماري حصل على: عشرون ألفا وثلاثمائة وستون (20360) صوتا، بما يعادل نسبة 2.06%
5. المترشح مامادو بوكار با حصل على: ثلاثة وعشرون ألفا وستمائة وسبعة عشر (23617) صوتا، بما يعادل نسبة 2.39%
6. المترشح العيد محمدن امبارك حصل على : خمسة وثلاثون ألفا ومائتان ثمانية وثمانون (35288) صوتا، بما يعادل نسبة 3.57%
7. المترشح بيرام الداه اعبيد حصل على: مائتان وثمانية عشر ألفا وخمسمائة وستة وأربعون (218546) صوتا، بما يعادل نسبة 22.10%

المادة 2: تحال، دون تأخير، النتائج المؤقتة المعلن عنها إلى المجلس الدستوري

المادة 3: يحق لأي مترشح الطعن ضد النتائج المذكورة أمام المجلس الدستوري خلال أجل 48 ساعة

المادة 4: يكلف الأمين العام للجنة الوطنية المستقلة للانتخابات بإبلاغ مضمون هذه المداولة إلى من يهمه الأمر

المادة 5: تدخل هذه المداولة حيز التنفيذ بمجرد توقيعها.

الرئيس

الداه ولد عبد الجليل

عضو لجنة التسيير

اب ولد امباري

عضو لجنة التسيير

جينابا تانديا

الجمهورية الإسلامية الموريتانية
المجلس الدستوري

شرف - إخاء - عدل

مداولة رقم: 2024/004/م.د/رئاسيات

إن المجلس الدستوري
بعد الاطلاع على:

- دستور 20 يوليو 1991 المراجع.
- الأمر القانوني رقم: 027/91 الصادر بتاريخ 07 أكتوبر 1991 والمتضمن القانون النظامي المتعلق بانتخاب رئيس الجمهورية والنصوص المعدلة له.
- القانون النظامي رقم 026/2019 الصادر بتاريخ 10 يونيو 2019 المعدل لبعض أحكام الأمر القانوني رقم: 027/91 المعدل بالأمر القانوني رقم: 028/2012 الصادر بتاريخ: 12 ابريل 2012.
- الأمر القانوني رقم 04/92 بتاريخ 18 فبراير 1992 المتضمن القانون النظامي المتعلق بالمجلس الدستوري المعدل.
- القانون رقم 016/2021 الصادر بتاريخ 06 أغسطس 2021 المعدل لبعض أحكام القانون رقم 112/61 الصادر بتاريخ 12 يونيو 1961، المعدل، المتضمن مدونة الجنسية الموريتانية،
- المرسوم رقم 2012/278 بتاريخ 27 دجمبر 2012المحدد لإجراءات سير الحملة الانتخابية وعمليات التصويت في الانتخابات الرئاسية.
- المرسوم رقم: 077/2024 الصادر بتاريخ 19 إبريل 2024 المتضمن استدعاء هيئة الناخبين للانتخابات الرئاسية المقررة 29 يونيو 2024،
- المرسوم 2012/284 الصادر بتاريخ 26 دجمبر 2012 المطبق للقانون النظامي رقم 2009/022 الصادر بتاريخ 2 إبريل 2009 المحدد للترتيبات الخاصة لتصويت الموريتانيين المقيمين في الخارج.
- النظام رقم: 1997/002/إ.إ/م.د. بتاريخ 5 أغسطس 1997 المكمل لقواعد الإجراءات المتبعة أمام المجلس الدستوري بالنسبة لانتخاب رئيس الجمهورية.
- المداولة رقم 01/م.د/2024 الصادرة عن المجلس الدستوري بتاريخ 22 إبريل 2024 المحددة لنموذج استمارة تصريح الترشح لرئاسة الجمهورية.
- المداولة رقم 002/م.د/2024 رئاسيات الصادرة عن المجلس الدستوري بتاريخ 16 مايو 2024، المتعلقة بنشر اللائحة المؤقتة للمترشحين لانتخابات رئاسة الجمهورية 2024.
- القرارات : 001 - 002 - 003 - 004 - 005 - 006 و 007 الصادرة بتاريخ 16 مايو 2024 على التوالي عن المجلس الدستوري بصحة وقبول ترشح السادة: محمد ولد الشيخ الغزواني، محمد الأمين المرتجي الوافي، حمادي سيد المختار محمد عبدي، اوتوما آنتوان سليمان سوماري، مامادو بوكار با، العيد محمدن امبارك و برام الداه اعبيد، لرئاسيات الجمهورية الإسلامية الموريتانية في الانتخابات الرئاسية 2024.
- المداولة رقم 2024/003 الصادرة عن المجلس الدستوري بتاريخ 20 مايو 2024 المتعلقة بنشر اللائحة النهائية بأسماء المترشحين للانتخابات الرئاسية 2024.

وبعد الاطلاع على المداولة رقم 000019 الصادرة بتاريخ 01 يوليو 2024 عن اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، المتعلقة بالمصادقة على النتائج المؤقتة للانتخابات الرئاسية لسنة 2024، التي جرى شوطها الأول يوم 29 يونيو 2024.

- **وبعد** الاطلاع على جميع محاضر التصويت والتقارير المقدمة من طرف ممثلي المجلس الدستوري بالدوائر الانتخابية.

وحيث إن حسن سير أداء المجلس الدستوري يقتضي إعلان النتائج النهائية دون تأخير.

وبعد الاستماع إلى المقرر، وبعد المداولات، **يقر ويعلن:** أن الشوط الأول من الانتخابات الرئاسية الذي جرى يوم: 29 يونيو 2024 أعطى النتائج النهائية التالية:

عدد المسجلين	1.939.343
عدد المصوتين	1.074.208
نسبة المشاركة	%55.39
عدد الأصوات اللاغية	53.735
عدد الأصوات المحايدة	31.644
عدد الأصوات المعبر عنها	988.829

حصل السادة:

محمد ولد الشيخ الغزواني	554.956 صوتا	%56.12
محمد الأمين المرتجي الوافي	9.722 صوتا	%0.98
حمادي سيد المختار محمد عبدي	126.340 صوتا	%12.78
اوتوما آنتوان سليمان سوماري	20.360 صوتا	%2.06
مامادو بوكار با	23.626 صوتا	%2.39
العيد محمدن امبارك	35.279 صوتا	%3.57
بيرام الداه اعبيد	218.546 صوتا	%22.10

وبناء عليه فإن المترشح: محمد ولد الشيخ الغزواني، قد انتُخب رئيسا للجمهورية الإسلامية الموريتانية، في الشوط الأول من الانتخابات الرئاسية التي جرت بتاريخ 29 يونيو 2024. وذلك لحصوله على الأغلبية المطلقة من الأصوات المعبر عنها والمطلوبة دستوريا، طبقا للمادة 26 من الدستور، لإعلانه رئيسا للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

وستبدأ مأموريته يوم 2 أغسطس 2024 فور انتهاء مأموريته الجارية.

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

وهكذا تمت المداولة من طرف المجلس الدستوري في جلسته المنعقدة مساء الأربعاء الموافق 3 يوليو 2024 بحضور السيد جالو مامادو باتيا رئيسا، وعضوية كل من السادة: عيشة بنت دشق ولد امحيمد، أحمد فال ولد امبارك، أحمد أحمد جباب، هاوا تانديا، إكبرو محمد الصديق غالي محمود اعبيد وبلال الديك.

الرئيس
جالو مامادو باتيا

المقرر
أحمد فال ولد امبارك

ن.ط.أ
الأمينة العامة
ابنتة بنت الخالص

تقارير المراقبين الانتخابيين

Aux O.G.E. :

1. Renforcer la concertation avec les acteurs et les citoyens pour une meilleure appropriation et inclusivité des processus électoraux ;
2. Envisager un audit du Fichier Electoral National afin de lever tout équivoque pour les futures élections ;
3. Accorder plus de places aux électeurs cibles dans leurs instances fonctionnelles (femmes. Jeunes et personnes à mobilité réduite) pour stimuler davantage la démocratie participative et inclusive ;

Aux Candidats :

1. Faire preuve de retenue en toutes circonstances et recourir aux voies légales en cas d'éventuelles contestations ;
2. Continuer à promouvoir le dialogue et la recherche du consensus en vue du renforcement de la paix et la sécurité dans le pays ;

Aux O.S.C. :

1. Faire plus de plaidoyers en faveur d'une meilleure mobilisation électorale et appropriation des scrutins par les citoyens ;
2. Se mettre à équidistance entre les acteurs politiques, partis et coalitions en lice afin de pouvoir remplir son rôle de gardien de la consolidation démocratique et de la transparence des processus électoraux ;

Aux médias :

Continuer à veiller à un traitement équitable entre les candidats en lice ;

À la Communauté Internationale :

Continuer à soutenir les efforts nationaux visant le renforcement de la paix, de la sécurité et de la stabilité dans le pays, gage de tout développement durable.

Fait à Nouakchott le 1 juillet 2024

Pour la Mission,

SEM. Domitien NDAYIZEYE,

Chef de la Mission

9

valablement exprimés sur un taux de participation de 988.813 votants soit 55,26%. Il y avait : 1.074.208 électeurs dans les urnes. Il est suivi par M. Biram Dah Abeid avec 218.546 voix soit 22,10%.

La Mission note qu'il y a un nombre important de bulletins nuls et neutres estimés respectivement à 53.787 et 31 608 dans les bureaux visités. Ce qui dénote qu'il y a lieu de renforcer l'éducation civique électorale des citoyens.

VII- CONCLUSION ET RECOMMANDATIONS

(a) Conclusion

La Mission salue la maturité du peuple Mauritanien et de sa classe politique pour avoir trouvé les mécanismes de régulation du champ politique de façon principalement consensuelle.

La Mission témoigne sa gratitude à l'ensemble des parties prenantes internes et externes qui ont bien voulu interagir avec elle en vue de la réalisation de son mandat. Elle réitère également ses sincères compliments à tous les acteurs impliqués dans la réussite de ce processus électoral.

La Mission félicite les autorités nationales pour les dispositions prises pour la tenue du scrutin du 29 juin 2024, dans le respect du cycle électoral et les remercie pour avoir facilité son travail durant son séjour dans le pays.

(b) Recommandations

La Mission formule les recommandations pertinentes suivantes :

Au Gouvernement :

1. Poursuivre ses efforts pour renforcer la confiance entre les parties prenantes du processus électoral ;
2. Prioriser sans cesse les réformes consensuelles consolidantes et inclusives tout au long du processus électoral et assurer une meilleure écoute de tous les acteurs ;
3. Améliorer l'accès au financement public des candidats, partis et coalitions en lice ;
4. Poursuivre la sensibilisation pour soutenir les femmes et les jeunes à devenir candidats aux futurs scrutins présidentiels car ils constituent la majorité démographique du pays ;
5. Doter les O.G.E. de plus de moyens de fonctionnement ;
6. Renforcer l'ONSEL afin qu'il joue un rôle plus pertinent dans l'éducation civique électorale et la cohésion des citoyens en période électorale.

8

e) Participation des femmes et jeunes

La participation des femmes et des jeunes était inégalement répartie entre les zones urbaines et rurales et suivant le niveau de la densité démographique, tenant compte des écarts de température entre le matin et le soir du jour du vote. L'affluence était moindre en milieu de journée. Les flux des votants étaient intermittents.

f) Accessibilité des bureaux de vote et Assistance des électeurs

Les Bureaux de vote étaient accessibles dans 86% des cas. Les électrices et électeurs qui en avaient besoin étaient assistés par une personne de leur choix.

g) Délégués des candidats et observateurs

Les mandataires des candidats ont pu mener à bien leurs mandats le jour du vote dans la majorité des cas. Il y avait en moyenne 3 à 4 mandataires dont ceux du Président candidat et de ses challengers Biram et de Tawassoul plus parfois l'un des autres candidats en lice de manière aléatoire.

Les Observateurs nationaux, à savoir ceux de l'ONSEL ont été visibles, le jour du scrutin et ont pu faire leur travail sans grande difficulté.

h) Fermeture et dépouillement

L'heure de clôture a été respectée dans les bureaux de vote témoins. Le décompte des voix s'est fait en présence des observateurs. Les mandataires des candidats ont reçu des procès-verbaux signés dans la quasi-totalité des bureaux de vote visités.

V. AVANCÉES LIÉES AU PROCESSUS ÉLECTORAL

a) La culture du dialogue est un atout certain pour induire la consolidation démocratique en République Islamique de Mauritanie, en vue de l'adoption de la plupart des réformes systémiques et normatives notées par la Mission ;
b) L'instauration d'un climat pacifique et le recours au peuple comme source de légitimation démocratique des gouvernants est un gage de progrès ;
c) La création du site https://.myceni.org et la remontée instantanée des résultats est une réelle innovation ;
d) Le rôle central des OGE et le recours aux voies légales constituent un autre aspect des acquis de ce pays.

VI- PHASE POST-SCRUTIN ET RESULTATS PROVISOIRES

La Mission prend note de la proclamation provisoire des résultats par la CENI conformément aux prescriptions légales. Elle consacre la réélection dès le premier tour du scrutin, du Candidat Président M. Mohamed Cheikh El Ghazwani qui a obtenu 554.956 suffrages

7

IV- OBSERVATION DU JOUR DU SCRUTIN DU PREMIER TOUR

Les 12 équipes de la Mission ont couvert 242 bureaux de vote dont 210 en milieu urbain soit 87% contre 32 en zone rurale soit 13% notamment dans les 10 régions suivantes :

Assaba, Dakhlet-Nouadhibou, Gorgol, Guidimaka, Hodh El Chargui, Hodh El Gharbi, Nouakchott Nord, Nouakchott Ouest, Nouakchott Sud et Trarza.

a) Ouverture des bureaux de vote

Les bureaux de vote visités par la Mission ont ouvert à 7h00. Le personnel électoral a fait preuve d'une bonne maîtrise des procédures de vote. Les urnes vides étaient ensuite scellées et le matériel électoral était en quantité suffisante dans les bureaux témoins visités.

b) Participation électorale

Globalement il y avait une plus grande affluence le matin et en fin de journée. Les jeunes et les femmes étaient mobilisées de façon variable entre les régions couvertes.

c) Déroulement du scrutin et matériel électoral

Le personnel électoral a fait preuve d'une bonne maîtrise des procédures de vote dans la majorité des cas. Il y avait 3 membres des bureaux de vote à majorité d'hommes. Les bureaux visités avaient un environnement pacifique et ordonné. Il n'y avait pas d'activités de campagne à proximité de 95% des bureaux de vote observés.

Les urnes étaient bien scellées dans la quasi-totalité des bureaux visités par la Mission. Elles étaient disposées de façon visible et ordonnée.

Les personnes âgées et celles à mobilité réduite ainsi que les femmes enceintes et allaitantes ont pu voter en priorité assistés par une personne de leur choix.

Les Forces de Défense et de Sécurité étaient professionnelles dans la majorité des cas. Dans quelques cas, elles étaient à l'intérieur des bureaux de vote et ont participé à la gestion de la file des votants.

Les interactions entre les parties prenantes étaient globalement pacifiques.

La Mission n'a observé aucune irrégularité dans la totalité des bureaux de vote visités.

d) Secret du vote

Il était garanti par l'usage des scellées et des isoloirs. Le secret du vote est un gage supplémentaire de transparence et de crédibilité du scrutin. Aucune information relative à la violation du secret du vote n'a été observée par la Mission.

3. Hamadi Sid El Mokhtar Mohamed Abdi du Rassemblement National pour la Réforme et le Développement (RNRD),
4. Outouma Antoine Souleimane SOUMARÉ (Indépendant)
5. Mamadou Bocar BA du Parti Alliance pour la Justice et la Démocratie/ Mouvement pour la Rénovation
6. El-Id Mohameden M'BARECK du Front Républicain pour l'Unité et la Démocratie/ Coalition Espoir Mauritanie, et enfin de,
7. BiramDah ABEID, indépendant.

F. PARTICIPATION DES FEMMES, DES JEUNES ET DES PERSONNES VIVANT AVEC HANDICAPE

Ces électeurs cibles ont été impliqués dans le processus électoral mais pas comme candidats. Les stéréotypes et le manque de sensibilisation constituent des facteurs limitant leur pleine intégration dans le processus. Néanmoins la Mission a salué les mesures visant à constituer des listes avec la participation des jeunes et des femmes lors des dernières élections.

G. CAMPAGNE ÉLECTORALE ET MÉDIA

Fixée du 14 au 27 juin 2024, la campagne électorale s'est déroulée sans incidents majeurs sur tout le territoire national et dans la diaspora. La Mission a observé la fin de la campagne.

La Mission a noté une égalité dans la répartition du temps d'antenne dans les médias publics. La HAPA a cependant informé la mission d'un déséquilibre au niveau des médias privés. Son intervention a permis de leur faire bénéficier aux candidats des plages publicitaires gratuites au nom du pluralisme démocratique. Le recours aux Nouvelles Technologie de l'Information et de Communication a été par ailleurs relevé à la fois comme un défi, des atouts pour les candidats. La campagne a eu lieu aussi auprès de la diaspora.

H. SOCIÉTÉ CIVILE

L'ONSEL qui a été créée à l'issue du dialogue entre les acteurs est devenu effectif cette année. Cependant, elle n'a qu'une durée de 3 mois. Elle a été installée un (1) mois avant le scrutin. Ce qui dénote une faiblesse structurelle et fonctionnelle car il aurait été mieux de revoir sa durée pour mieux capitaliser sur son expérience acquise. Les OSC ont concouru à l'éducation civique nationale des électeurs pour une meilleure appropriation du processus électoral.

I. SÉCURITE

Les Forces de Défense et de Sécurité ont assuré leur rôle dans cette phase pré-électorale et réussies à maintenir le calme nécessaire à la bonne tenue de l'élection.

La HAPA est chargé de réguler le champ médiatique et politique y compris en période électorale. Elle est encadrée par la Constitution ; les Lois : N° 026-2008, N° 045-2010, N° 018-2012 qui promeuvent le pluralisme et assure le bon fonctionnement de cette institution, modifiées par celle N° 022.2022 du 17 août 2022. La HAPA veille à l'égalité de la répartition du temps d'antenne entre les candidats en lice.

La Mission a salué sa Décision N° 056 / 2024 du 11 juin 2024 relative aux procédures de couverture médiatique du scrutin exhortant les médias privés et publics à faire preuve de scolarité et de déontologie, et leur demandant de veiller à accorder un temps et une place à tous les candidats.

Le Ministère de l'Intérieur et de la Décentralisation, bien que n'étant plus l'acteur central du processus électoral, joue un rôle important de sécurisation du processus et du scrutin.

Le Ministère des Affaires, de la Coopération et des Mauritaniens de l'Étranger assiste aussi la CENI à travers ses représentations diplomatiques et consulaires pour faciliter le vote de la diaspora mauritanienne.

D. FINANCEMENT DE L'ÉLECTION

L'élection est financée sur le budget public de l'État. Ce qui constitue un motif de satisfaction car le pays compte sur ses propres ressources, gage de la préservation de sa souveraineté nationale. Les partis n'ont pas les mêmes moyens de financement.

E. ENREGISTREMENT DES CANDIDATURES

Conformément à l'Article 26 de la Constitution, est éligible à la présidence de la République, tout citoyen né Mauritanien âgé de 40 à 75 ans, au plus à la date du premier tour du scrutin.

Le Président de la République est rééligible une seule fois au regard de l'Article 28 de la Constitution. La candidature est déposée au plus tard le 45ème jour précédant le scrutin tenant compte des dispositions pertinentes de l'Article 4 de la L.O. 2012-028 du 12 avril 2012. Elle est validée par le conseil constitutionnel.

Pour ce scrutin, les candidats devaient présenter au-delà des conditions de fond générales (noms, prénoms, adresse, photo, caution, etc.), le parrainage de 100 conseillers municipaux au moins dont 5 maires.

Le Conseil Constitutionnel a validé la liste de 7 candidats. Cette liste ne comprend aucune femme. Il s'agit de :

1. SEM Mohamed Oul El-GHAZWAOUINI, leader du Parti de l'Equité / El Insaf.
2. Mohamed Lamine El Mourtaje El Walf (indépendant),

l'Union Africaine (U.A) ; du Protocole de Maputo ; des Principes Directeurs de l'O.U.A./U.A. sur les élections démocratiques et les Missions d'Observation des Elections ; de la Charte Africaine de la Démocratie, des Elections et la Gouvernance (C.A.D.E.G) , l'Agenda 2063 de l'U.A. ; ainsi que, de la Constitution du pays.

C. ADMINISTRATION ÉLECTORALE

Les principaux Organes de Gestion des Elections impliques dans l'administration de cette élection sont : la CENI, le Conseil Constitutionnel, les tribunaux administratifs et la Cour Suprême. Ils sont appuyés dans une certaine mesure et de façon ad hoc par le Ministère de l'Intérieur et de la Décentralisation et le Ministère des Affaires Étrangères, de la Coopération et des Mauritaniens de l'Étranger.

La CENI est un organe majeur du processus électoral. Elle gère le processus opérationnel seule depuis la phase de l'inscription des électeurs jusqu'à la proclamation des résultats provisoires. Elle est régie par la **L.O.** N° 2012 – 027 du 12 avril 2012 ; le Décret N° 2018.055 du 28 mars 2018 fixant les modalités de ses membres et la Délibération N° 01 du 06 janvier 2024 fixant son organigramme.

Dans le cadre de cette élection, elle a procédé à une révision extraordinaire de la liste électorale, du 15 avril au 30 mai 2024. Cette opération a permis d'enrôler : 1.027.906 électeurs soit 53% du Fichier Electoral National contre 911.436 électrices, soit 47%.

Malgré le renforcement des compétences de la CENI, l'opposition laisse planer un doute sur le Fichier Electoral National évoquant le lien entre la société en charge de sa gestion et certaines autorités.

Il faut noter que l'enrôlement des citoyens relevait de la compétence de la Direction Générale des Services d'Appui aux Elections du Ministère de l'Intérieur. Cette réforme fait suite au dialogue inter parties sur le plan national.

Le Conseil Constitutionnel est le juge Suprême des élections présidentielle, législative et référendaire. Ses décisions sont dotées de l'autorité de la chose jugée et ne sont susceptibles de recours. Il est régi par les prescriptions du Titre VI de la Constitution en ses Articles 81 (nouveau) à 88, la Loi Organique (L.O.) N° 2018 – 013 du 15 février 2018 qui modifie sa composition et l'Ordonnance N° 92 – 04 du 18 février 1992, y relatifs ; ainsi que ses Délibérations N° 01 – 2019 du 10 avril 2019 fixant formulaires de candidature à l'élection présidentielle et N° 2024 / 003 C.C. / du 20 mai 2024 portant publication de la liste finale des candidats à l'élection présidentielle.

La Cour Suprême amis à la disposition du Conseil Constitutionnel des magistrats pour lui permettre de mieux accomplir sa Mission dans le suivi des opérations de vote et la centralisation des procès-verbaux. Les contentieux des listes électorales des inscrits sont traités par les tribunaux administratifs placés sous sa compétence.

3

des Nations Unies en Mauritanie, le Représentant Spécial du Secrétaire Général des Nations Unies pour l'Afrique de l'Ouest et le Sahel ainsi que des Missions d'observation électorales de la CEN-SAD de l'O.I.F et l'Observatoire National de Surveillance des Elections (ONSEL).

IV- PHASE PRÉ-ÉLECTORALE

A. CONTEXTE POLITIQUE DE L'ÉLECTION

L'élection présidentielle du 29 juin 2024 s'est tenue dans un environnement sociopolitique global apaisé sans incidents majeurs notés par la Mission sur l'ensemble du territoire national.

Ce scrutin intervient à la suite des réformes institutionnelles et normatives primordialement consensuelles entre les acteurs politiques nationaux (candidats, partis et coalitions en lice), les OGE et les OSC, sous l'impulsion du Gouvernement et du Président de la République.

Sur le plan institutionnel, il s'agit de la recomposition de la Commission Electorale Nationale Indépendante (CENI) et de la Haute Autorité de la Presse et de l'Audiovisuelle (HAPA) avec la participation des représentants de la majorité au pouvoir et de l'opposition.

Si la majorité défend qu'il s'agît d'un réel progrès d'ouverture et de transparence des élections conformément aux bonnes pratiques et aux standards pertinents en la matière, l'opposition estime quant à elle qu'il y a encore des efforts à faire pour garantir plus d'équité et d'inclusivité relativement aux deux institutions précitées ainsi que le Conseil Constitutionnel. Cette dernière a également décrié que certains de ses membres soient passés du côté de la majorité présidentielle du fait des changements des alliances politiques survenus dans l'échiquier National. Ce qui a créé un certain déséquilibre source de déficit de confiance entre les acteurs.

Néanmoins, la Mission a salué l'institutionnalisation de la culture du dialogue entre les parties prenantes tout au long du processus électoral. Elle a aussi noté que le système politique mauritanien évolue tout en se modernisant et en se consolidant depuis des années de façon qualitative. Et ce, nonobstant les controverses relatives à l'audit du Fichier électoral soulevé par l'opposition.

B. CADRE LÉGAL

L'élection présidentielle du 29 juin 2024 est encadrée par les instruments internationaux, continentaux et nationaux pertinents applicables en République Islamique de Mauritanie. Il s'agit notamment : de la Déclaration Universelle des Droits de l'Homme (D.U.D.H) ; du Pacte International relatif aux Droits Civils et Politiques (P.I.D.C.P) ; du Pacte International relatif aux Droits Économiques, Sociaux et Culturels (P.I.D.E.S.C) ; de l'Acte Constitutif de

I- INTRODUCTION

Suite à l'invitation du Gouvernement de la République Islamique de Mauritanie, le Président de la Commission de l'Union Africaine (CUA), **Son Excellence Moussa Faki MAHAMAT** a dépêché une Mission d'observation électorale (MOE) en Mauritanie pour y observer l'élection présidentielle du 29 juin 2024. La Mission d'observation électorale de l'Union africaine est conduite par **S.E.M. Domitien NDAYIZEYE**, ancien Président de la République du Burundi et Membre du Panel des Sages de l'Union africaine.

La Mission est composée de 27 Observateurs de Court Terme (OCT) parmi lesquels : des Ambassadeurs accrédités auprès de l'Union Africaine à Addis Abeba, des Parlementaires Panafricains, des membres des Organes de Gestion des Elections (OGE), des représentants des Organisations de la Société Civile africaine, des Experts électoraux et des Universitaires. Ces observateurs sont originaires des 16 États membres à savoir : Afrique du Sud, Burundi, Cameroun, Congo, Djibouti, Éthiopie, Guinée Équatoriale, Madagascar, Nigeria, République Arabe Sahraouie Démocratique (RASD), République Centrafricaine, République Démocratique du Congo, Sénégal, Tchad, Tunisie et Zimbabwe.

La Mission séjournera en Mauritanie jusqu'au 03 juillet 2024.

La présente déclaration préliminaire sera suivie d'un Rapport final de Mission qui sera plus détaillé et plus exhaustif.

II- OBJECTIF ET MÉTHODOLOGIE DE LA MISSION

Conformément à son mandat, la Mission vise à conduire une observation électorale objective, impartiale, indépendante, juste et crédible du processus électoral puis de formuler des recommandations pertinentes visant la consolidation de la Démocratie pour une meilleure organisation des futures élections.

Cette Mission fonde ses observations sur les instruments et standards internationaux, continentaux et régionaux en matière d'élections ainsi que sur le cadre légal national régissant les élections démocratiques dans ce pays. Elle s'appuie également sur ses interactions avec les parties prenantes au processus, ses observations empiriques de la fin de la campagne électorale, du jour du vote ainsi que du début de la phase postélectorale.

III- ACTIVITES ET RENCONTRES DE LA MISSION

La Mission a rencontré les institutions et acteurs suivants : le Premier Ministre, le Ministre des Affaires étrangères, de la coopération et des Mauritaniens de l'Étranger, le Ministre de l'Intérieur et de la Décentralisation, le Conseil Constitutionnel, la Commission électorale Nationale Indépendante (CENI), la Haute Autorité de la Presse et de l'Audiovisuelle (HAPA), la Commission Nationale des Droits de l'Homme (CNDH), les représentants de partis et candidats en lice, (El Insaf , Tawassoul, Mbareck et Biram), les Représentants du Système

Union Africaine

MISSION D'OBSERVATION ÉLECTORALE DE L'UNION AFRICAINE (MOEUA)
POUR L'ELECTION PRÉSIDENTIELLE DU 29 JUIN 2024 EN
RÉPUBLIQUE ISLAMIQUE DE MAURITANIE

DÉCLARATION PRÉLIMINAIRE

Nouakchott, le 01 juillet 2024

- Le vote s'est déroulé de manière générale dans le calme et dans une atmosphère sereine, sans incident majeur ;
- Les bureaux de vote observés par la MEF ont respecté les horaires légaux d'ouverture et de fermeture ;
- Les trois membres des bureaux de vote étaient présents dans les délais et de manière continue. Ils ont fait preuve de professionnalisme et ont agi de manière transparente ;
- La mission a noté une participation notable des femmes en tant qu'électrices et membres des bureaux de vote, avec toutefois une faible représentativité en tant que présidentes de bureau de vote. En revanche, la participation des jeunes était significativement plus faible ;
- Le matériel électoral était disponible en quantité suffisante dans tous les bureaux de vote visités. Les isoloirs assuraient le secret du vote et les urnes étaient transparentes et scellées ;
- Les représentants des candidats, et plus particulièrement ceux du Président sortant, Mohamed Cheikh Ghazouani, de Hamadi Mohamed Abdi et Biram Dah Abeid, étaient présents dans tous les bureaux de vote visités. La présence d'observateurs nationaux et internationaux a été observée dans une grande partie des centres de vote visités ;
- La poursuite de la campagne électorale a été constatée devant certains centres de vote ;
- Les forces de l'ordre étaient largement présentes, y compris à l'entrée de chaque centre et bureau de vote. Elles ont fait preuve de professionnalisme, répondu aux demandes des membres des bureaux de vote et assisté des personnes âgées ;
- Les opérations de vote se sont déroulées en respect des procédures légales, dont l'identification des électeurs sur le registre électoral au moyen de la carte nationale d'identité et l'usage de l'encre indélébile. Les membres des bureaux de vote ont démontré une bonne maitrise des procédures du vote, en dépit de la charge de travail supplémentaire due à la distribution des cartes d'électeur ;
- Le vote s'est déroulé de manière fluide et ordonné. Toutefois, la remise des cartes d'électeur a causé un ralentissement des opérations de vote ;
- Dans les bureaux visités, la clôture du vote s'est faite aux heures légales ;
- Les opérations de dépouillement ont été réalisées de manière transparente et conformément aux procédures, en présence des observateurs et des représentants de candidats ;
- Les copies des procès-verbaux des résultats ont été remis à tous les représentants des candidats et une copie a été affichée ;
- La remontée rapide des résultats électoraux et leur publication, ainsi que les copies des procès-verbaux, sur le site de la CENI.

Attachée à la préservation de la paix et au renforcement de la démocratie et l'Etat de droit, la Mission électorale de la Francophonie appelle les parties prenantes nationales à recourir aux voies légales en cas de contestation électorale.

La MEF réitère la disponibilité de l'Organisation internationale de la Francophonie (OIF) à accompagner les actrices et acteurs mauritaniens dans leurs efforts en vue du renforcement et de la consolidation de la paix, de la démocratie et de la cohésion sociale. A cet égard, la MEF rappelle la nécessité, pour les parties prenantes nationales, avec le soutien de la Francophonie et des autres partenaires, de mettre en œuvre les recommandations des missions électorales destinées à améliorer le système électoral et la démocratie mauritaniens. L'OIF reste disponible pour accompagner, en lien avec les autres partenaires, la mise en œuvre de recommandations visant à renforcer la démocratie. Enfin, elle réitère également son soutien pour le renforcement des capacités des acteurs électoraux et pour la codification du cadre électoral.

La mission remercie les autorités et le peuple mauritaniens pour l'accueil, l'hospitalité et les facilités dont ont bénéficié les membres de sa délégation tout au long de leur séjour.

Déclaration préliminaire de la Mission électorale de la Francophonie à l'occasion de l'élection présidentielle en République islamique de Mauritanie du 29 juin 2024

A l'invitation du gouvernement de la République islamique de Mauritanie, la Secrétaire générale de la Francophonie a déployé une Mission électorale de la Francophonie (MEF), à l'occasion de l'élection présidentielle du 29 juin 2024 dans cet Etat membre.

Conduite par l'ambassadeur Mariam MAHAMAT NOUR, ancienne ministre du Tchad, la mission était composée d'un représentant de l'Assemblée parlementaire de la Francophonie (APF) et d'experts provenant de pays francophones.

Présente à Nouakchott depuis le 24 juin 2024, la mission s'est entretenue avec des membres du gouvernement et les principales parties prenantes au processus électoral, notamment le Premier ministre, le ministre des Affaires étrangères, de la Coopération et des Mauritaniens de l'Extérieur, la Commission électorale nationale indépendante (CENI), le Conseil constitutionnel (CC), la Haute autorité de la presse et de l'audiovisuel (HAPA), la Commission Nationale des droits de l'Homme (CNDH), l'Observatoire national pour la surveillance des élections (ONSEL), des candidats et des organisations de la société civile.

La Mission électorale de la Francophonie s'est également entretenue avec la mission d'observation électorale de l'Union africaine (MOE-UA), la mission de la Communauté des États sahélo-sahariens (CEN-SAD), le Représentant spécial du Secrétaire général des Nations unies pour l'Afrique de l'Ouest et le Sahel (UNOWAS) et son équipe, les experts électoraux de l'Union européenne et les ambassadeurs du Royaume du Maroc et de la République du Sénégal.

La Mission électorale de la Francophonie s'est attachée à évaluer, en application de son mandat et des dispositions de la Déclaration de Bamako dont le Chapitre IV-B consacré à la tenue d'élections libres, fiables et transparentes, les conditions de préparation et de tenue de l'élection présidentielle.

Le jour du scrutin, la délégation s'est répartie en deux équipes, a suivi le déroulement du vote dans plus d'une vingtaine de bureaux de vote, et assisté au dépouillement des suffrages dans la capitale Nouakchott et ses environs. Pour conforter son appréciation et ses observations, la Mission électorale de la Francophonie s'est appuyée également sur l'observation nationale des élections réalisée par le Consortium des Femmes pour des Elections Apaisées, mené par l'ONG « Femmes Actives ».

Sur la base de ses observations, analyses et entretiens avec les organes et acteurs du processus électoral, la MEF établit les constats préliminaires suivants :

- La campagne électorale s'est généralement déroulée de manière apaisée malgré quelques incidents isolés ;

قائمة المراجع

- تقرير اللجنة الانتخابية عن انتخابات مايو 2023،
- مجموعة النصوص القانونية المتعلقة بالانتخابات الرئاسية 2024،
- الإجراءات التنظيمية المتعلقة بالانتخابات الرئاسية،
- مداولات لجنة تسيير اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات،
- تقارير بعثات الإشراف والمراقبة برئاسة أعضاء لجنة التسيير،
- تقارير عن دورات تكوين فروع اللجنة الانتخابية،
- تقرير عن ورشات تكوين منظمات المجتمع المدني،
- تقارير المراقبين الانتخابيين الدوليين،
- تقرير ورشة التقييم الداخلي،
- تقرير ورشة الحصيلة،
- دليل تسيير فروع اللجنة الانتخابية،
- دليل عمليات التصويت في الانتخابات الرئاسية.

اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات

انواكشوط - موريتانيا

الموقع الاكتروني: www.myceni.com - www.ceni.mr